



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

تحت اشراف :

- الأستاذ الدكتور حامد نور الدين

إعداد الطالبة :

* لبعل فطيمة

لجنة المناقشة :

- الأستاذ الدكتور داودي الطيب جامعة بسكرة - رئيسا -
- الأستاذ الدكتور حامد نور الدين جامعة بسكرة - مقرر -
- الأستاذ الدكتور غالم عبد الله جامعة بسكرة - ممتحننا -
- الدكتور آية الله مولحسان جامعة باتنة - ممتحننا -
- الدكتور حميداتو محمد الناصر جامعة الوادي - ممتحننا -
- الدكتور لعبيدي مهاوات جامعة الوادي - ممتحننا -

السنة الجامعية : 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

يعالج موضع هذه الدراسة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية لأهم الدول العربية المصدرة للنفط ، و التي تمثل جزء كبير من صادراتها و تعتمد على عوائده بشكل متوسع ، وقد حاولنا في دراستنا حصر أهم انعكاسات هذه الأزمة على السوق النفطية العالمية من أجل الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية في ظل الأزمات بالاعتماد على الأزمة المالية لسنة 2008 .

و قد بنيت الدراسة على الإشكالية التالية : ما مدى التأثير الذي ولدته انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ؟

و بالاستعانة بمبادئ الاقتصاد القياسي و أدواته ، تم التوصل إلى أن الصادرات النفطية العربية مرتبطة ارتباط قوي بأسعار النفط خلال فترة الدراسة حيث وجدنا أن 60 % من تغيراتها نتيجة تقلبات أسعار النفط .

الكلمات المفتاحية : أزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، أسواق نفط ، صادرات نفط العربية .

Résumé

Cette étude aborde le sujet de l'impact de la crise financière mondiale d'année 2008 sur les exportations de pétrole aux pays qui représentent une grande partie de ses exportations et dépendent des revenus largement exportateurs de pétrole à arabe majeur.

Alors nous avons essayé dans notre inventaire des plus importantes conséquences de cette crise sur le monde, marché de l'huile afin d'identifier les facteurs les plus importants affectant le pétrole exporte en arabe et crises

L'étude repose sur le problème suivant: Quel effet généré par l'impact de la crise financière mondiale de 2008 sur les exportations de pétrole vers les pays arabes? En utilisant les principes de l'économétrie et ses outils d'huile exportations atteints arabe lié à la forte corrélation avec le prix du pétrole au cours de la période d'étude a révélé que 60 % des changements à la suite des fluctuations des cours du pétrole.

Mots clés : crise financière mondiale d'année 2008, les marchés de pétrole, les exportations de pétrole arabe.

Abstract

This study addresses the subject of the year 2008 financial crisis impact on petroleum exports to major Arabic oil exporting countries that represent a large portion of its exports and depend on revenues broadly.

So we tried in our inventory of the most important implications of this crisis on the world oil market in order to identify the most important factors affecting petroleum exports in Arabic and crises. The study is built on the following problem: What effect generated by the impact of the global financial crisis of 2008 on oil exports to Arab countries?

using principles of econometrics and his tools oil exports reached Arabic tied to strong correlation with oil prices during the period of study found that 60% of changes as a result of oil price fluctuations.

Key words: financial crisis of yaer 2008, oil markets, oil exports Arabic

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
VII	الإهداء
VII	الشكر و التقدير
VII	الملخص باللغة العربية
VII	الملخص باللغة الفرنسية
VII	الملخص باللغة الانجليزية
VII	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول و الأشكال و الملاحق
أ-د	المقدمة
01	الفصل الأول : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
02	تمهيد
03	المبحث الأول : الأزمات المالية عبر التاريخ الاقتصادي
03	المطلب الأول: مدخل للأزمات المالية
03	الفرع الأول : الاطار العام للأزمة
03	أولا : التعريف اللغوي و الاصطلاحي
04	ثانيا : أنواع الأزمات
05	ثالثا : خصائص الأزمات
06	رابعا : مراحل الأزمات
06	الفرع الثاني : الاطار النظري للأزمات المالية
06	أولا : مفهوم الدورة و الأزمة الاقتصادية
08	ثانيا : مفهوم الأزمة المالية
09	ثالثا : أنواع الأزمات المالية
10	رابعا : خصائص الأزمات المالية
11	المطلب الثاني : لمحة عن أهم الأزمات التي شهدتها العالم

12	الفرع الأول : بعض أزمات القرن التاسع عشر
13	الفرع الثاني : بعض أزمات القرن العشرين
17	الفرع الثالث : أزمات القرن الواحد و العشرين
17	الفرع الرابع : النظريات المفسرة للأزمات المالية
23	المبحث الثاني : ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
23	المطلب الأول : جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
23	الفرع الأول : جذور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
25	الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
29	الفرع الثالث: المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008
31	المطلب الثاني : الاجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمي لسنة 2008
31	الفرع الأول : الاجراءات المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي
32	أولا : منهج صندوق النقد الدولي لتنبؤ بالأزمات المالية "نظام الانذار المبكر "
33	ثانيا : خطة صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008
35	الفرع الثاني :الاجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي
35	أولا : الاجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية
36	ثانيا : الاجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي
40	الفرع الثالث : الاجراءات المتخذة من طرف الحكومات العربية
41	أولا : الاجراءات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي
43	ثانيا : الاجراءات المتخذة في كل من الأردن ، تونس ، مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، سوريا
45	المطلب الثالث : نظرة الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية لسنة 2008
45	الفرع الأول : ماهية الاقتصاد الإسلامي
45	أولا : تعريف الاقتصاد الإسلامي
46	ثانيا : أركان الاقتصاد الإسلامي
48	الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من منظور الاقتصاد الاسلامي

50	الفرع الثالث : الحل من منظور الاقتصاد الاسلامي للأزمات المالية
52	خلاصة الفصل
53	الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية
54	تمهيد
55	المبحث الأول : مدخل لسوق النفطية العالمية
55	المطلب الأول : الإطار العام للنفط
55	الفرع الأول : اكتشاف و مفهوم النفط
61	الفرع الثاني : أهمية النفط
61	أولا : الأهمية الإقتصادية للنفط
63	ثانيا : أهمية النفط كمصدر لطاقة
66	الفرع الثالث : إحصائيات النفط بالعالم
66	أولا : الاحتياطي العالمي من النفط
69	ثانيا : الإنتاج العالمي من النفط
70	ثالثا : المخزونات النفطية
71	المطلب الثاني : مفاهيم حول السوق النفطية
72	الفرع الأول : مفهوم و خصائص السوق النفطية
75	الفرع الثاني : محددات أسعار النفط و تطورها
75	أولا : محددات أسعار النفط
78	ثانيا : مراحل تطور أسعار النفط
81	الفرع الثالث : الفاعلون في السوق النفطية
81	أولا : الشركات النفطية العالمية
83	ثانيا : الشركات النفطية الوطنية
84	ثالثا : منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك
85	رابعا : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك
86	خامسا : وكالة الطاقة الدولية

87	سادسا : النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية
91	المبحث الثاني : واقع النفط في الاقتصاديات العربية
91	المطلب الأول : الإمكانيات العربية النفطية
91	الفرع الأول : خصائص الاقتصادية للنفط العربي
94	الفرع الثاني : الاحتياطي و الإنتاج و صادرات النفط للدول العربية
97	المطلب الثاني : العائدات النفطية العربية و كفاءة استخدامها
97	الفرع الأول : مفهوم العوائد النفطية و العوامل المؤثرة بها
99	الفرع الثاني : كفاءة استخدام العوائد النفطية
99	أولا : : الطفرات النفطية العربية و استخداماتها
104	ثانيا : صناديق الثروة السيادية العربية و العوائد النفطية
107	المطلب الثالث : التحديات التي تواجهها الدول العربية في السوق النفطية العالمية
112	خلاصة الفصل
113	الفصل الثالث : الصادرات النفطية العربية على ضوء انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
114	تمهيد
115	المبحث الأول : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على اقتصاديات العالم
115	المطلب الأول : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على القطاعات الاقتصادية
115	الفرع الأول : القطاع المصرفي و الأسواق المالية
118	الفرع الثاني : أسواق النفط العالمية
120	الفرع الثالث : التجارة الدولية
121	المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مؤشرات الاقتصاد العالمي
121	الفرع الأول : النمو الإقتصادي
122	الفرع الثاني : التضخم و البطالة
125	المطلب الثالث : الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
126	الفرع الأول : أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو

128	الفرع الثاني : أزمة الدين الأمريكي
129	المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية
129	المطلب الأول : قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى الدول العربية
131	المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على مجلس التعاون الخليجي ، الجزائر و مصر
131	الفرع الأول : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مجلس التعاون الخليجي
131	أولا : القطاع المالي و المصرفي
132	ثانيا : السوق العقارية
133	الفرع الثاني : انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على مصر
134	الفرع الثالث : انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الجزائر
134	أولا : الاستثمار الأجنبي
135	ثانيا : القطاع المصرفي و المالي
137	المبحث الثالث : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية
137	المطلب الأول : أداء الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010
139	المطلب الثاني : أثر تغير الصادرات النفطية العربية على الاقتصاديات العربية
139	الفرع الأول : أثر تغير الصادرات النفطية لأهم الدول العربية المصدرة للنفط على الموازنات العامة لها
139	أولا: الجانب النظري للموازنة العامة
143	ثانيا : أداء الموازنات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2007-2010
147	الفرع الثاني : أثر تغير الصادرات النفطية لأهم الدول العربية المصدرة للنفط على موازين مدفوعاتها
147	أولا : الجانب النظري لميزان المدفوعات
150	ثانيا : أداء موازين مدفوعات أهم الدول العربية المصدرة للنفط
152	خلاصة الفصل
153	الفصل الرابع :دراسة قياسية للانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على

الصادرات النفطية العربية	
154	تمهيد
155	المبحث الأول : صياغة نموذج انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية
157	المطلب الأول : تحديد الظاهرة و متغيرات النموذج
157	الفرع الأول : تحديد متغيرات النموذج
158	الفرع الثاني : تجميع البيانات
160	المطلب الثاني : تحديد الشكل الرياضي للنموذج
165	المبحث الثاني : تقدير و تقييم معلمات النموذج
165	المطلب الأول : تقدير معلمات النموذج
168	المطلب الثاني : تقييم تقدير معلمات النموذج
168	الفرع الأول : التقييم الاحصائي
169	أولا : اختبار المعنوية الكلية للنموذج
172	ثانيا : اختبارات المعنوية الجزئية للنموذج
175	الفرع الثاني : التقييم الاقتصادي
176	خلاصة الفصل
177	خاتمة
184	الملاحق
202	قائمة المراجع

1- قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإجراءات المتخذة لدعم الاستقرار المالي و تقليل آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في دول مجلس التعاون الخليجي .	42
02	الإجراءات المتخذة لدعم الاستقرار المالي وتقليل آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في بعض الدول العربية المفتحة نسبيا على النظام المصرفي و المالي العالمي.	44
03	نسبة الكبريت و درجة API لبعض النفوط العربية.	59
04	الاحتياط و الانتاج العالمي من النفط الخام لسنة 2014	68
05	الاحتياطي و الانتاج و الصادرات النفط الخام بالدول العربية سنة 2014	95
06	ترتيب الدول العربية في مؤشر إدارة الموارد RGI سنة 2013	102
07	تقييم ادارة شركات النفط الوطنية وفقا لمؤشر ادارة الموارد لسنة 2013	103
08	أهم الصناديق السيادية العربية من العائدات النفطية	105
09	خسائر الصناديق السيادية الخليجية سنة 2008 (مليار دولار)	106
10	أسعار الفائدة في الدول المتقدمة للفترة 2007-2009 بالنسبة المئوية	117
11	الأسعار الفورية لخامات الأوبك و خام غرب تكساس و البرنت للفترة 2007-2009	118
12	الطلب العالمي على النفط وفقا للمجموعات الدولية للفترة 2007-2009	119
13	معدلات نمو حجم التجارة السلعية العالمية 2007-2009 بالنسبة المئوية	120
14	النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2006-2009 (%)	122
15	معدلات التضخم في العالم 2007-2009 (%)	123
16	أداء الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010	138
17	هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية خلال الفترة 2007-2011(%)	143

144	أداء الموازنات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2011-2007	18
145	أداء الإيرادات النفطية العربية للفترة 2011-2007.	19
150	أداء الميزان التجاري لأهم الدول العربية المصدرة للنفط 2010-2007.	20
159	قيم متغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة 2014-2006	21
166	نتائج تقدير النموذج الخطي الأول	22
166	نتائج تقدير النموذج الخطي الثاني	23
167	نتائج تقدير النموذج الخطي الثالث	24
168	نتائج تقدير النموذج الخطي الرابع	25
173	قيم اختبار t للمعاملات النموذج الثالث	26
174	قيم اختبار t للمعاملات النموذج الرابع	27

2- قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
28	طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	01
67	تطور احتياطي نفطي العالمي خلال الفترة 1960-2014	02
69	تطور إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1960-2014	03
128	تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 (مليار دولار)	04
139	حركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010	05
160	علاقة الصادرات النفطية العربية مع سعر النفط الخام لسلة الأوبك	06
161	علاقة الصادرات النفطية العربية مع النمو الاقتصادي العالمي	07
162	علاقة الصادرات النفطية العربية مع الطلب العالمي للنفط	08
162	علاقة الصادرات النفطية العربية مع إنتاج النفط الخام للدول العربية	09

3- قائمة الملاحق :

الصفحة	العنوان	الرقم
191	موازن مدفوعات الدول العربية خلال الفترة 2007-2011	01
187	النتائج المتحصل عليها لنموذج الأول برنامج spss	02
188	النتائج المتحصل عليها من برنامج spss لنموذج الثاني	03
190	النتائج المتحصل عليها من برنامج spss لنموذج الثالث	04
193	النتائج المتحصل عليها من برنامج spss لنموذج الرابع	05

تمهيد :

تعتبر الأزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولاً، نظراً لتكررها المستمر و فداحة انعكاساتها على الاقتصاديات الدول و مجتمعاتها ، و خلال سنة 2008 مر الاقتصاد العالمي بأزمة مالية عالمية حادة ، هزت أركانه حيث بدأت بالائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تحولت الى أزمة عميقة عصفت بالاقتصاد العالمي ككل ، ما جعل الاقتصاديون يصفونها بأعنف الأزمات و الأشد خطورة منذ أزمة 1929 .

قد ساهمت هذه الأزمة في خلق اضطرابات اقتصادية متعددة الأصدمة خلفت هزات ارتدادية لمختلف الاقتصاديات العالمية، فقد انتقلت من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي في مقدمتها الأسواق النفطية التي شهدت خلال الفترة 2002-2008 ارتفاع كبير اقي أسعاره.

و من المعروف أن النفط هو المصدر الأول لطاقة في العالم يستحوذ على قدر كبير من الاهتمام العالمي و تحظى تطوراتها بالمتابعة المستمرة لما يقوم به من دور حيوي في تحريك الاقتصاد العالمي سواء للدول المنتجة أو المستهلكة .

تعد الدول العربية من أهم الدول غنية بثروة ضخمة من النفط تجعلها تستحوذ على حصة معتبرة من الاحتياطي و الإنتاج النفطي تقوم بتصديرها الى الأسواق عالمية ، و هذه الصادرات لها أهمية بالغة في توفير الموارد المالية التي تعد المحرك الأساسي لمجمل النشاطات الاقتصادية في هذه الدول العربية .

لكن يشهد التاريخ على عدم استقرار الأسواق النفطية فهي عرضة للتقلبات الخارجية جراء حدوث تغيرات في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي انعكست على الدول كافة سواء المتقدمة أو النامية لكن بصور مختلفة .

اشكالية البحث :

و بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الدراسة كما يلي :

ما مدى التأثير الذي ولدته انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ؟

التساؤلات الفرعية :

يمكن تحليل الإشكالية الدراسة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم أسباب المؤدية لظهور الأزمات المالية بالخصوص الأزمة المالية لسنة 2008 ؟
- كيف هي السوق النفطية العالمية ؟ و ما موقع الدول العربية منها ؟
- ما هي أهم انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 خاصة على الأسواق النفطية ؟
- ما هي أهم العوامل التي أثرت على الصادرات النفطية العربية على ضوء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؟

فرضيات البحث :

- لتحليل إشكالية الدراسة و الإجابة على الأسئلة المطروحة و ضعنا الفرضيات التالية قيد الاختبار :
- تظهر الأزمات المالية نتيجة المبالغة في عمليات المضاربة و الرقابة الضعيفة على الأسواق المالية خاصة الأزمة المالية لسنة 2008 .
 - تضارب المصالح في سوق النفطية العالمية بين مصدرين و المستوردين يصعب عملية التحكم بها خاصة بالنسبة للدول العربية التي تحتل مكانة معتبرة في هذه الأسواق .
 - انعكست الأزمة المالية لسنة 2008 على حجم النمو الاقتصادي العالمي ككل بشكل سلبي الأمر الذي أثر على الطلب العالمي على نفط و أثر بدوره على أسعار النفط .
 - الطلب على النفط و أسعاره من أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية .

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

- رغبة في معرفة الآثار و التحولات التي تخلفها الأزمات المالية العالمية بالأخص أزمة المالية لسنة 2008 التي أثارت العديد من الانتقادات لنظام المالي الاقتصادي العالمي، و اقتصاديات البلدان المتقدمة .

- تعد دراسة الماجستير التي اختصت بالمناطق الحرة و دورها في تنمية التجارة العربية البينية و النتائج المتوصل اليها و التي من أهمها تركز التجارة الخارجية العربية على تصدير المواد الأولية خاصة النفط من أهم أسباب التي دفعتنا لتناول الموضوع .

- كون الموضوع يعتبر جزء مهم من الاقتصاد الدولي و هو في صميم تخصصنا .

أهمية الموضوع :

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي :

تعتبر الأزمة المالية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929 ، و قد تفوقها في الحجم و في سرعة انتقالها الى مختلف دول العالم بفضل العولمة ، و تكمن أهمية الموضوع في التعرف على الأثر التي خلفته هذه الأزمة خاصة على الصادرات النفطية ، بما أن النفط من الصادرات و المستوردات الاستراتيجية التي لديها أهمية كبيرة باقتصاديات الدول خاصة الدول العربية التي تعد من أهم الدول المصدرة للنفط الذي يمثل جزء كبير من صادراتها و تعتمد على عوائده بشكل متوسع .

أهداف الموضوع :

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- تتبع تطورات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التعرف على انعكاساتها .
- تعرف على السوق النفطية و الأطراف الفاعلة فيها و كيفية سيرها .

- تشخيص نقاط القوة و الضعف للنفط العربي في الأسواق النفطية العالمية و الاقتصاديات العربية
- التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية و التي تأثر بالأزمة المالية لسنة 2008 ، لأجل الوقوف على العوامل الخارجية التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية انطلاقاً من الأزمات المالية .

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة :

لدراسة الموضوع بطريقة جيدة سنستخدم في البداية المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي الذي يقوم على تتبع الظواهر و الوقائع عبر تاريخ ، من خلال دراسة الجانب النظري للأزمات المالية و تتبع أبرز الأزمات المالية التي مرت على الاقتصاد العالمي مع التركيز على الأزمة المالية لسنة 2008 ، و كذا لتعرف على الأسواق النفطية و تطورات التي مرت بها .

و استخدمنا مجموعة من الإحصائيات المتحصل عليها من مختلف المصادر كصندوق النقد العربي و منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك و منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك و غيرها للأجل الوقوف على انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 خاصة على الدول العربية و الصادرات النفطية.

و في ختام البحث عن طريق استخدام الاقتصاد القياسي و بالاستعانة ببرنامج SPSS حولنا معرفة أهم العوامل التي تأثرت بأزمة المالية لسنة 2008 و أثرت على الصادرات النفطية العربية .

حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود دراستنا المكانية فهي تتمركز حول مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ، أما من الناحية الزمنية فقد أخذنا الفترة الزمنية الممتدة من 2006-2014 التي تتضمن فترة قبل حدوث الأزمة المالية لسنة 2008 و فترة تفاقم الأزمة و فترة خروج من الأزمة .

الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الأزمات المالية والأزمة المالية لسنة 2008 و انعكاساتها ، و أيضا الأسواق النفطية خاصة أسعار النفط و تقلباتها ، أما فيما يخص دراستنا فهي تتميز بتركيزها على انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على الصادرات النفطية العربية لأجل التعرف على أهم العوامل التي تحكمها و التي تتأثر بالأوضاع الخارجية من بينها الأزمات المالية العالمية .

و من بين الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها نذكر :

- محمد أمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية - حالة البنك المركزي الأوروبي الأزمة المالية 2007-2008 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015 ، حيث تناولت هذه الدراسة الجانب النظري للأزمات المالية و عرض تحليلي للأزمة المالية الحالية خلال الفترة 2008/2007 و اقتصت بمحاولة عرض ضعف أدوات السياسة النقدية التقليدية خاصة أداة معدل الفائدة عن معالجة هذه الأزمة ، الأمر الذي دفع البنك المركزي الأوروبي لتبني أدوات جديدة لمعالجة الأزمة .
- وليد ببيي ، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ، التي تناول فيها الأزمة المالية لسنة 2008 و حاول الوقوف على واقع مناخ الاستثمار الأجنبي قبل و في خضم الأزمة و انعكاساتها بالنسبة لدول شمال افريقيا .
- حمدان مبارك العكبرى ، صبري أحمد الأزمة المالية العالمية و آثارها على أسواق النفط و الاقتصاديات العربية ، ندوة حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على قطاع النفط و الغاز الطبيعي في الدول العربية دمشق 24/22 نوفمبر 2010 و تناول فيها أسباب الأزمة الدروس المستفادة ، تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي و أسواق النفط ، انعكاسات الأزمة على الدول العربية .

- موري سمية ، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، غير منشورة ، 2015/2014 حيث تناولت هذه الدراسة مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لأجل توضيح مدى إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية ، و قد حاولت من خلال طرق القياس الاقتصادي إيجاد علاقة بين التغير في سعر النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتنمية .
- أمينة مخلفي ، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض تجارب العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، غير منشورة ، 2012/2011 ، و تناولت فيها أنظمة استغلال النفط التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل لطاقت النفطية التي تعود بالإيجاب على الصادرات النفطية ، و قد أخذت الجزائر كنموذج و قامت بمقارنة أنظمة استغلالها مع كل من الكويت و فنزويلا بسبب قدم صناعتها النفطية و عضويتها في منظمة الأوبك .
- العقون نادية ، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقاية و العلاج "دراسة للأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2013/2012 ، تناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية للأزمات المالية و حاولت فيها إبراز دور العولمة في تكريس الأزمات المالية و توسيع نطاقها ، و قامت بدراسة تحليلية و قياسية للأزمة المالية لسنة 2008 لمعرفة أهم و أبرز أسبابها و تجدر الإشارة انها سمت الأزمة المالية لسنة 2008 بأزمة رهن العقاري و في الختام وضعت بعض السبل التي تقلل من حدوث الأزمات المالية .
- يحي حمود حسين ، حسام الدين زكي ، تحليل العلاقة بين أسواق النفط و السياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية ، مجلة غري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، سنة الثامنة العدد 25 ، مركز دراسات الخليج العربي ، و تناولوا في هذه الدراسة اختبارات استقرارية

السلاسل الزمنية ، و صياغة نموذج لأجل التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات العراقية خلال الأجل الطويل و القصير .

صعوبات البحث :

كأي دراسة وجهتنا صعوبات عديدة ، و من أبرز الصعوبات التي عرقلت الدراسة وجود اختلاف كبير في الاحصائيات من مصدر للأخر ما جعلنا نستغرق وقت كبير للمفاضلة بينها و اختيار الأنسب لدراستنا ، وكذا عدم إيجاد إحصائيات لبعض السنوات مما جعلنا نقلص فترة الدراسة و نحذف بعض المتغيرات .

خطة و هيكل البحث :

لتحليل الإشكالية المطروحة و الإجابة على الأسئلة الناتجة عنها و اختبار الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على أربعة فصول التالية :

الفصل الأول بعنوان الأزمة المالية لسنة 2008 حيث تناول هذا الفصل في المبحث الأول منه الجانب النظري للأزمات المالية كمفهومها أنواعها ، خصائصها وبعض النظريات المفسرة لها وكذا أهم الأزمات المالية العالمية التي شهدتها العالم ، لأجل التعرف عليها و ازالة أي غموض بشأنها، أما المبحث الثاني فقد خصص للأزمة المالية لسنة 2008 فتناول جذورها وأسبابها ، مراحلها الاجراءات المتخذة للاحتواءها ، و أخيرا نظرة الاقتصاد الاسلامي لها .

الفصل الثاني بعنوان موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية تناولنا من خلال المبحث الأول منه مفهوم النفط و أهميته الطاقوية و الاقتصادية مع استعراض لبعض الاحصائيات التي تعكس أهمية النفط و كذا وتوضح لنا تطور الإمكانات النفطية العالمية ، كذا السوق النفطية مفهومها و خصائصها و الفاعلون فيها ، اضافة للتطرق للمحددات أسعار النفط و تطورها لكونها الجانب ظاهر في الأسواق النفطية الذي يحضى بالمتابعة و الاهتمام .

أما في المبحث الثاني فقد خصص للاستعراض الامكانيات النفطية العربية، ثم تم فيه الحديث عن العائدات التي وفرتها هذه الامكانيات و كيفية استغلالها بهذه الدول العربية ، و في ختامه تناول بعض من التحديات التي تواجهها الدول العربية في السوق النفطية العالمية .

الفصل الثالث بعنوان الصادرات النفطية العربية على ضوء انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 تناول في المبحث الأول منه انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على اقتصاديات العالم من خلال بعض القطاعات الاقتصادية و المؤشرات الاقتصادية العالمية ، و كذا الأزمات الجديدة التي عرفها العالم بعد هذه الأزمة محولين معرفة علاقتها بها .

و في المبحث الثاني انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الدول العربية حيث تم تقسيم الدول العربية على حسب خصائصها الاقتصادية و أخذ نماذج عن كل مجموعة، ثم التركيز على أداء الصادرات النفطية العربية لأجل الوقوف على أثر الأزمة عليها و أثر ذلك على كل من الموازنات العامة لها و موازين المدفوعات .

الفصل الرابع بعنوان دراسة قياسية للانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية حيث قمنا في المبحث الأول منه بصياغة نموذج رياضي للانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية بناء على المعلومات التي تم الوصول اليها في الفصول السابقة و ذلك لأجل الوقوف على أهم العوامل الخارجية التي تؤثر بالصادرات النفطية العربية و المبحث الثاني تم تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و لمعرفة مدى صلاحيته و صلاحية النتائج المتوصل اليها .

تمهيد :

شهد العالم العديد من الأزمات الاقتصادية أما الأزمات المالية العنيفة فكانت بدايتها مع الكساد العظيم سنة 1929 ثم الاثنين الأسود سنة 1987، وتلتها أزمة أكتوبر سنة 1989، ثم أزمات الأسواق الناشئة في التسعينات ثم أزمة جنوب شرق آسيا ، وصولا إلى الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008 التي آثرت الكثير من النقاشات والمداومات الفكرية والسياسية والمالية ، وكانت محورا للكثير من المقالات والتحليلات، لذلك سنتوقف في هذا الفصل على جذورها و أسباب نشؤها و بعض الإجراءات المتخذة للخروج منها و كذا و جهة النظر الإسلامية فيما يخص هذه الأزمة ، و قبل ذلك سنتناول بعض المفاهيم الأساسية حول الأزمة و الأزمة الاقتصادية و المالية و بعض الأزمات المالية التي شهدها العالم .

المبحث الأول : الأزمات المالية عبر التاريخ الاقتصادي

تعددت الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات العالم و اختلفت في درجة خطورتها و انعكاساتها كذا أشكالها ، لذلك سنحاول دراسة الجانب النظري للأزمات المالية و الوقوف على أهم الأزمات المالية العالمية .

المطلب الأول : مدخل للأزمات المالية

دراسة الأزمات المالية و تعرف عليها و على أنواعها و خصائصها يستوجب علينا أولاً التعرف على الأزمة بصفة عامة ثم الأزمة الاقتصادية بصفة خاصة لأجل تمييز بينها .

الفرع الأول : إطار العام للأزمة

الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية.

أولاً : التعريف اللغوي و الاصطلاحي للأزمة

في اللغة لأزمة الشدّة والقحط، وجمعها إزْمٌ كبُدرةٍ وبدر، وأزْمٌ كتمرةٍ وتمر؛ قال أبو خراش: جَزَى اللهُ خيراً خالداً من مُكافِيٍّ، على كلِّ حالٍ من رخاءٍ ومن أزمٍ وقد يكون مصدراً لأزْمٍ إذا عضَّ، وهي الوزْمة أيضاً.

وفي الحديث: اشتدّي أزمّةً تنفّرجي، قال: الأزمّة السنّة المجديبة. يقال: إن الشدّة إذا تتابعت انفرجت وإذا توالّت توالّت. وفي حديث مجاهد: أن قريشاً أصابتهم أزمّةٌ شديدةٌ وكان أبو طالب ذا عيالٍ. والأوزام: السنون الشدائد كالبوازم. وأزم عليهم العامٌ والدهرُ يأزمُ أزمًا وأزوماً: اشتدّ قحطه، وقيل: اشتدّ وقلاً خيره، وسنة أزمّةٌ وأزمّةٌ وأزومٌ وأزمّةٌ.¹

أما اصطلاحاً فهناك العديد من التعريف نذكر منها :

¹ محمد بن مكر منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب ، المجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، 1994 ، ص 75

- حالة من عدم الاستقرار تتضمن إشارات وتنبؤات بحدوث تغييرات حاسمة قريبة، قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق، وقد تكون هذه النتائج إيجابية في بعض الأحيان ومرغوب فيها بصورة كبيرة.

- موقف تحذيري يتضمن مجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف، ومخاطرة التعرض للرقابة الشديدة الفاحصة من الحكومة أو من وسائل الإعلام.

- موقف يواجهه صناع القرار وتلاحق فيه الأحداث وتشابك الأسباب بالنتائج، ويزيد الأمر سوء إذا ضاعت وضعفت قدرة صناع القرار في السيطرة على ذلك الموقف واتجاهاته المستقبلية¹.

- خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبًا ما تكون بفعل الإنسان².

ثانيا : أنواع الأزمات³

يتم تصنيف الأزمات استنادا إلى عدة معايير من بينها:

- **نوع ومضمون الأزمة:** فهناك أزمة تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي إلخ، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية، وهكذا.

- **النطاق الجغرافي للأزمة:** إذ نجد الأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق ، أزمات قومية عامة تؤثر في المجتمع ككل ،أزمات دولية كأزمة الحاسوب ونظم المعلومات مع الألفية الثالثة.

- **حجم الأزمة:** يشيع معيار الحجم أو الضخامة في تصنيف الأزمات، فهناك أزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى منظمات أو مؤسسات المجتمع ، أزمة متوسطة ، أزمة كبيرة .

ويعتمد معيار الحجم أو الضخامة على معايير مادية كالحسائر والأضرار ، إضافة إلى معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة .

- **المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة:** يعتمد هذا المعيار على عمر الأزمة، فنجد نوعان :

* **الأزمة الانفجارية السريعة:** وتحدث عادة فجأة وبسرعة، كما تختفي أيضا بسرعة.

¹ عثمان عثمانية ، أحلام منصور ، الأزمات المالية الأسباب و الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي الثاني الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تبسة 20/19 جوان 2013، ص 4

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، ادارة الأزمات من منظور اداري ، أمانة البحوث و الوثيق و النشر ، السودان ، سنة النشر غير موجودة ، ص 7 .

³ محمد شومان ، الأزمات و أنواعها ، تاريخ الاطلاع : 2014/05/12 www.al-jazirah.com/2001/20010104/ar.htm

* الأزمة البطيئة الطويلة: تتطور هذه الأزمة بالتدرج ، وتظهر على السطح و على الرغم من كثرة الإشارات التي تصدر عنها، لكن المسؤولين لا يتمكنوا من استيعاب هذه الدلالات و الإشارات والتعامل معها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعا.

ثالثا : خصائص الأزمات

هناك سمات أو خصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة نوجزها في ما يلي¹ :

- المفاجأة، فهي حدث غير متوقع سريع وغامض.
- جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.
- مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق و التوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.
- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع و ربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.
- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يوجد صعوبات جمة في السيطرة على الموقف و إدارته، وتكون هذه الصعوبات إما إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية..... الخ .

¹ محمد شومان ، نفس المرجع سابق

رابعاً : مراحل الأزمات

بالرغم من أن المفاجأة أحد خصائص الأزمة إلا أن لها بعض المؤشرات والدلالات التي تدل على قرب حدوثها فهي ليست وليدة اللحظة المفاجأة إلا في بعض الأزمات الطبيعية كالبراكين والزلازل مثلاً وتمر من خلال سلسلة من المراحل هي:¹

- مرحلة الإنذار المبكر : وهي مؤشرات و دلالات تنتج عن الأزمة تشير إلى قرب وقوعها.
- مرحلة النشوء والتبلور : وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة وتنضج معالمها .
- مرحلة تطور الأزمة وانتشارها : وهي مرحلة تصاعدها وبداية انتشارها .
- مرحلة الانفجار : وهي مرحلة الذروة لدى الأزمة حيث تبلغ شدتها.
- مرحلة التثبيت : وهي المرحلة التي ترسخ فيها الأزمة وتستكمل عناصرها التي تهدد الأمن و الاستقرار
- مرحلة إيجاد الحلول : وهي المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الأزمة .

الفرع الثاني : الإطار النظري للأزمات المالية

لفهم الأزمات المالية سنتناول مفهومها أشكالها و خصائصها و أنواعها و قبل ذلك سنشير بشكل مبسط لمفهوم كل من الدورة الاقتصادية و الأزمة الاقتصادية لإعتبار الأزمات المالية جزء لا يتجزأ منها .

أولاً : مفهوم الدورة و الأزمة الاقتصادية

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانكماش تسمى الدورات الاقتصادية.

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونحوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية .

عليه يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها" تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي" أو " تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار "

¹ علي بن لهلول الويلي ، الأزمات تعريفها ، أبعادها ، أسبابها ، الحلقة العلمية بمنسوبي وزارة الخارجية ادارة الأزمات ، أيام 4/30-4/4-5/2011 الرياض

و يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة اقتصادية أربع مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها و هي :

- **مرحلة الانتعاش** : وقد سماها البعض التوسع أو الاستعادة وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات ، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون، ومن سمات هذه المرحلة توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات .

- **مرحلة الرواج** : ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف، في هذه المرحلة الطاقة تصبح مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية.

- **مرحلة الركود** : و تسمى أيضا مرحلة الأزمة وتتميز بهبوط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل وتزايد البطالة، كما يتزايد المخزون السلعي. ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

- **مرحلة الكساد** : وتتسم بانخفاض الأسعار، وانتشار البطالة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومها. وقد أطلق عليها مصطلح القاع وهي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي الذي يصبح سيئاً بدرجة كافية.¹

أما الأزمات الاقتصادية فهي نتيجة التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد الجانب الحقيقي (السلعي) والجانب المالي (النقدي)، وسرعان ما تتفاعل هذه التغيرات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي.²

و قد عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان و تطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال العرض و الطلب (الإنتاج و الإستهلاك).³

¹ عدنان فرحان الجوراني ، الدورات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2015/11/20 ، nr=3234 ، wwahewar.org/search/dsearch.qsp

² فلاح حسين ثويني ، النظرية الاقتصادية و الأزمة المالية 1-2 تاريخ الاطلاع 2014/11/16 www.economy-eg-alafdal.net/t2-topic =2

³ عبابنة عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2011، ص 17

ثانيا : مفهوم الأزمة المالية

كغيرها من المصطلحات هناك العديد من التعريفات التي أدرجت للأزمة المالية و من بين هذه التعاريف نذكر :

- اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى قطاعات أخرى .¹
- نظام مالي تعاني مؤسساته من فقدان قيمة أصولها أو انخفاض أسعارها و تكون الأزمة المالية اما أزمة في أسواق الأوراق المالية (البورصة) أو أزمة بنوك .²
- الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول* ،فاذا انهارت قيمة أصول ما فجأة ، فان ذلك يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها ، و قد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية ، لتمتد بعد ذلك لباقي الاقتصاد .³
- انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي .⁴
- انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية " الأسهم و السندات " ينجم عن عدم التفاعل و الانسجام بين السياستين المالية و النقدية و سياسات الاستثمار يؤدي لفوضى اقتصادية و إفلاس العديد من المصارف و شركات التأمين و الوساطة و إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .⁵

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 189

² Nicolas Bednar, la crise Financière expliquéea ceux qui n'en peuvent rien , conseiller politique à Ecolol, économiste et chercheur-associé à Etopia,2008,p3

*الأصول اما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية معدات الآلات ... الخ ، أو حقوق ملكية لرأس مال مادي أو مخزون سلعي مثل الأسهم و حسابات الادخار ... الخ ، أو حقوق ملكية للأصول المالية مشتقات مالية عقود مستقبلية للنفط و العملات و عقود الاختيار ... الخ .

³ عبابنة عمر يوسف عبد الله ، مرجع سابق، ص 17

⁴ حمادي محمد ، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية ، المنتدى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص 94

⁵ عيسى بن صابر ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، المنتدى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص 112

من خلال هذه التعاريف ، و تعريف كل من الأزمة و الأزمة الاقتصادية نستطيع أن نقول أن الأزمة المالية هي كل أزمة تحتوي على النقاط التالية :

- حالة من عدم الاستقرار يصعب التحكم فيها .
- انهيار في أسعار الأصول .
- انهيار في مؤسسات مالية و نظام المالي ينتقل إلى قطاعات اقتصادية أخرى يؤدي إلى انكماش اقتصادي.

ثالثا : أنواع الأزمات المالية:

هنالك عدة تقسيمات للأزمات المالية و لعل أشهرها الأنواع التالية :

- **الأزمات المصرفية :** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة مفاجئة في طلب سحب الودائع، و بما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلب السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تحطت تلك النسبة ، و بالتالي يحدث ما يسمى **أزمة سيولة** لدى البنك ، و إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى ، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية ، و عندما يحدث العكس ، أي تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، و هو ما يسمى **أزمة الائتمان** .

- **أزمات العملة و أسعار الصرف :** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط تبادل و مخزن للقيمة ، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا أزمة ميزان المدفوعات، و تحدث تلك الأزمة لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، و بالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهايار تلك العملة ، و على الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر الصرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية ، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرار ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد التدفقات الخارجة ، بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي ، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي و حدوث الانكماش بل قد تصل لدرجة الكساد .

- **أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات) :** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة ، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ، على نحو ارتفاع غير مبرر ، و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل "كأسهم على سبيل المثال " هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات ذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى .¹
- **أزمات المديونية الخارجية :** و هي أزمات تعني بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها).²

رابعا : خصائص الأزمة المالية

- تتصف الأزمة المالية بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي :³
- الأزمة نقطة تحول أساسية، مرحلة حرجة، وأحداث متتابة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتحدد وجودها.
- حالة الذعر: حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.
- المفاجأة: تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص 189 ، 191

² حامدي محمد ، مرجع سابق ، ص 95

³ عبابنة عمر يوسف عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 18 ، 19

- نقص المعلومات: حيث يؤدي التعقيد و التشابك و التداخل و التعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، إلى عدم توفر معلومات: من المتسبب بهذه الأزمة؟ وما حجم الأزمة؟ وما آثارها المتوقعة؟
- تمثل مجابهة الأزمة تحدياً للنظام الإداري والمالي نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.
- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية، وقد تحتاج الأزمة لبضع سنوات للخروج منها وتجاوز آثارها.

المطلب الثاني : لمحة عن أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم

- لقد واجه العالم أزمات مالية حادة على مر الزمن في مختلف أرجائه قبل الكساد العظيم سنة 1929 وبعده، سنحاول ذكر بعض هذه الأزمات وأبرزها فيما يلي، لكن قبل ذلك سنشير إلى ما انتهت إليه التحليلات و الدراسات الاقتصادية لتفسير هذه الأزمات وإرجاعها لما يلي¹:
- عدم الاستقرار في سوق الاقتراض الدولي و عدم استقرار الأسواق المالية .
 - تغيرات غير متوقعة في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي ، سوء الإدارة الاقتصادية ، تزايد أعباء خدمة الديون مثل هذه التغيرات تتطلب إعادة تقييم أوضاعها من جانب الدائنين .
 - كما تميزت البلدان التي واجهت هذه الأزمات بسميات مشتركة أهمها²:
 - الإفراط في الاقتراض .
 - سوء توجيه القروض .
 - الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل .
 - عدم استقرار النظام الائتماني بها .
 - التوسع النقدي و الائتماني .

¹ أحمد غنيم ، الأزمات المصرفية و المالية ، دار النشر غير موجودة ، بلد النشر غير موجودة ، 2004 ، ص 17

² أحمد غنيم ، مرجع نفسه ، ص 17

- هشاشة النظم المالية و النقدية .
- التسرع في تنفيذ التحرير المالي دون إعداد كافي و تهيئة الأطر المختلفة المصاحبة لتنفيذه.

الفرع الأول : بعض أزمات القرن التاسع عشر

كان هنالك العديد من الأزمات المالية خلال القرن التاسع عشر و تعتبر أزمة سنة 1819 أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية ، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 و سياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي و قد مست القطاع البنكي .

و سنة 1825 بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية إنحدرت قيمة أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة و أكثر من 3300 مؤسسة ، رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا الى أنها تعتبر أول الأزمات التي مست البورصة ، و قد شهدت بريطانيا سنة 1836 انهيارا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي "أندرو جاكسون " إشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة ، و هو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا و بما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا ، فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة الى أمريكا في حد ذاتها سنة 1937.

و تعتبر أزمة سنة 1866 أشهر أزمات القرن التاسع عشر و تسمى أيضا بأزمة الجمعة الأسود و التي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك البريطانية ، كان بدايتها بإفلاس بنك " *Overend & Gurney* maison d'escompte" و كذلك بأزمة سيولة حادة بينك *Mid-Wales* " *Railway Company*." و توالى بعدها افلاس العديد من البنوك متسببة بانهيار البورصة في يوم 11 ماي 1866 حيث عرف هذا اليوم بيوم الجمعة الأسود ، و انتقلت عدوى هذه الأزمة لتصيب كامل أوروبا.¹

¹ الداوي شيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاستها و حلوها ، مؤتمر الدولي الأزمة المالية و كيفية علاجها من منظور الغربي و الاسلامي ، 13/14/مارس

الفرع الثاني : أزمات القرن العشرين

عرف القرن العشرين العديد من الأزمات المالية و بمختلف أنواعها و من أبرز هذه الأزمات أزمة الكساد العظيم سنة 1929، و فيما يلي أهم أزمات هذا القرن :

أولا : أزمة الكساد العظيم 1929 :

تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين و أقواها أثرا ، و جذورها تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا بين سنوات 1922- 1929 نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة و ازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة ، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المردودية الفلاحية و زيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة و تحسن الدخل الفردي ، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها:

- عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج .
- اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيرا على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال .
- انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد ، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات .
- وفي يوم 24 أكتوبر 1929 و الذي يعرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر بكثير من الطلب، مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13%، انهارت بذلك بورصة " وولستريت "، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي و امتدت لبلدان أوروبا الغربية و مستعمراتها على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي ليفسح المجال أمام أفكار اقتصادية جديدة تزعمها المفكر الاقتصادي المشهور "كينز". و لقد تميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية :
- كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله .
- استمرت الأزمة لفترة طويلة (1929-1933) .
- عمق و حدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف

1933 أكثر من 10.000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي 40 % من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33%.

- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة ، حيث كان سعر الخصم في بنك إنكلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5 % سنة 1929 .

- اختلاف أمد و درجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، و في ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية المالية إلى الدول الأوروبية.

- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

ثانيا : أزمات الديون العالمية

بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينات ، و اتضح بشكل بارز للوجود في بداية الثمانينات ، ففي ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي و إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال شهدت البنوك التجارية و المؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في الإقراض لحكومات الدول النامية لكن كثير من تلك الحكومات تعسر عليها تسديد فوائدها و أقساط تلك الديون ، و لم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعتها للبنوك و المؤسسات المالية العالمية الدائنة ، حيث شكل إعلان بعض هذه الدول مثل المكسيك سنة 1982 عن وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا خطيرا لانهيار النظام المصرفي العالمي و أهم النتائج المترتبة عن هذه الأزمة :

- **تخل حكومات الدول الدائنة عن إحتواء الأزمة وإنقاذ مؤسساتها المالية من الانهيار و الإفلاس.**

- خضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي تحت ما يعرف ببرامج التعديل و الإصلاح الهيكلي و التي كانت لها آثار وخيمة خاصة على الجانب الاجتماعي لهذه الدول .

ثالثا : أزمة وول ستريت سنة 1987 :

بدأت هذه الأزمة في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين الأسود ، و ذلك بوجود خلل في التوازن بين العرض و الطلب في كل من الأسواق الحاضرة "النقدية" و سوق العقود المستقبلية ، و نشأ الخلل نتيجة لسيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل الذي أدى إلى بلوغ أسعار الأوراق المالية

لأدنى مستوى لها ، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس " ريجان " بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام ، في حالة ما إذا كان التغير في المؤشر "داوجونز " يفوق 50 نقطة .

و أهم الأسباب التي أدت لحدوث هذه الأزمة :

- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية و رفع أسعار الفائدة.
- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية .
- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر المبرمجة لتصدر أوامر البيع آلية بالبيع عند هبوط المؤشر الى حد معين .
- اضافة لأسباب تتعلق بكفاءة السوق.¹

رابعا : أزمة المكسيك 1994 - 1995 :

منذ أواخر سنة 1980 حتى سنة 1993 اتبعت المكسيك إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى خفض معدل التضخم ، تقليص دور الحكومة في الاقتصاد و وضع أسس لسياسة الخصخصة . لذلك قامت بتقييد كبير للدين الخارجي و تحرير التجارة و تحديد مدى معين ليتحرك فيه سعر البيزو مقابل الدولار ، و وضع العديد من الإصلاحات القائمة على الخصخصة حيث تمت خصخصة قطاع عريض من المشروعات العامة و البنوك التجارية، و خفضت المكسيك تعريفه الواردات من جانب واحد مع عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من دول نصف الكرة الغربية بما في ذلك دول "النافتا " مع الولايات المتحدة و كندا ، كما فرضت قيود على الاستثمار الأجنبي و تملك الأجانب و حررت عدد من قطاعات الرئيسية تشمل الزراعة و الاتصالات ، النقل و التعدين و بذلك تم وضع الاقتصاد المكسيكي على أساس السوق .

في عام 1993 ارتفع سعر صرف البيزو مما جعل السلع الأجنبية أرخص للمستهلكين المكسيكين مما هذا أدى الى عجز في الميزان التجاري الجاري للمكسيك ، و هذا العجز تم تمويله بالاقتراض من

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس ، الأزمات المالية ، الاثراء لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 37 /ص 41

المستثمرين الأجانب في صورة ائتمان حكومي قصير الأجل .

في عام 1994 أثناء الانتخابات الرئيسية و مع اشتداد حالة الغضب الشعبي و محاولة اغتيال مرشح الحزب الحاكم انخفضت ثقة المستثمرين الأجانب ، و مع فقدان هذه الثقة و انخفاض التمويل الاستثماري ، وجدت الحكومة صعوبة في الحفاظ على توازن سعر صرف البيزو أمام الدولار مما جعلها تترك المهمة لسوق لتحديد سعر صرف البيزو ، و مع الشعور بالعجز المالي واسع المدى داخل و خارج المكسيك و في مارس 1995 انخفض سعر صرف البيزو بنسبة تتعدى 50% في مواجهة الدولار مع ارتفاع معدل التضخم بمعدل سنوي يزيد عن 60% و بذلك انفجرت الأزمة ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقدم 35 مليار دولار لمساعدة المكسيك في برنامج التثبيت سعر صرفها مع ضمانات قروض بمبلغ 20 مليار دولار بالاضافة إلى مساعدات أخرى من صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية و دول مثل كندا ، البرزيل و الأرجنتين ، و اتخذت الحكومة اجراءات قوية نحو التثبيت و النمو و قلصت الانفاق الحكومي و اتخذت سياسات نقدية هادفة مما أدى الى تثبيت سعر الصرف للبيزو بالرغم من التكاليف الاقتصادية للركود في المكسيك .

و بدأ الاقتصاد يتحسن بعد ثلاث سنوات عجاف و حقق نسبة نمو بلغت 9% و ارتفعت الصادرات و زادت الاحتياطيات الدولية لديها و ارتفعت الانتاجية و حدث التوازن في ميزان المدفوعات .¹

خامسا : الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا 1997:

تمثلت هذه الأزمة في انهيار شديد في عملات دول جنوب شرق آسيا² أمام الدولار الأمريكي و العملات الأخرى أي تمحورت تلك الأزمة حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل و الخارج الحائزين للدولار الأمريكي على

¹ جلال جويد القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الاسلامي ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص ص 252، 253

² دول جنوب شرق آسيا المعنية بهذه الأزمة تتمثل في تيلاند ، الفلبين ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، اندونيسيا ، صين ، سنغافورة ، اليابان.

ترحيل المبالغ الموجودة لديهم الى العملات الوطنية .

و مع ارتفاع أسعار الفائدة في بعض أسواق هذه الدول الى 200 % من السعر السابق بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار في الأوراق المالية و يتخلصون مما في حوزتهم من أوراق مالية لإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع ، و كان نتيجة لذلك زيادة المعروض من الأوراق المالية في سوق المال الآسيوي و في نفس الوقت لم تكن هناك طلبات شراء مما أدى الى الانخفاض في أسعار الأسهم بمستويات لم تحدث من قبل إذ تراوحت نسبة الانخفاض ما بين 25% الى 50% من الأسعار السائدة .

و من ثم شهدت هذه الدول تذبذبا شديدة في سوق الأوراق المالية و في أسواق العملات و قد وصلت الأمور بعد ذلك إلى انخيارات شديدة في العملات الوطنية في تلك الدول و اهتزازات كبيرة في الاقتصاديات الآسيوية انتهت بضياع الكثير من المكاسب التي حققتها تلك الدول من التنمية السريعة التي تمت في هذه البلاد التي كانت يطلق عليها النور الآسيوية .¹

الفرع الثالث : أزمات القرن الواحد و العشرين

نذكر من أزمات هذا القرن أزمة سنة 2000 المعروفة باسم أزمة فقاعات شركات الانترنت و تكنولوجيا المعلومات و نترك أزمة سنة 2008 للمبحث الموالي .

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات و الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية تطور كبيرا قبل سنة 2000 ، الأمر الذي أدى إلى إدخال أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية و الذي يعرف باسم مؤشر نازداك ، فارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة ، و لكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من إمكانيات توقف أجهزة الإعلام الآلي و حصول إختلالات في الأنظمة الإلكترونية مع مطلع سنة 2000 ، أدى إلى هبوط حاد في مؤشر "نازداك" .

ولقد ترتب عن هذه الأزمة ما يلي:

¹ عبد الله حبابه ، فائزة لعراق ، الأزمات المالية و المصرفية العالمية - السمات و الخصائص المشتركة دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 19 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص ص 71 ، 72

- استمرار انخفاض مؤشر " نازداك " إلى غاية سنة 2003 ، حيث قدرة نسبة الانخفاض بحوالي 78% -
تزامن أحداث 11 من سبتمبر 2001 مع هذه الأزمة أدى إلى غلق الأسواق المالية الأمريكية بشكل مؤقت إلى حين زوال آثار تلك الأزمة.
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتجاوز 0.8% سنة 2001 .
- قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6.25% إلى حدود 1% خلال فترة قصيرة. من أجل تحفيز النمو الاقتصادي و خوفا من شبح الركود الاقتصادي.¹

الفرع الرابع : النظريات المفسرة للأزمات المالية

منذ ظهور الأزمات المالية وضعت العديد من النظريات لتفسيرها من مختلف المدارس الفكرية و المفكرين الاقتصاديين و من أهمها ما يلي :

أولا : التفسير الكلاسيكي :

لم يتمكن " آدم سميث وديفيد ريكاردو " من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها والتي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة.

فقد أكد " ريكاردو " أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفيض الإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية لا يمكن حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن " سيسموندي " الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقوياً دقيقاً.

حيث وضع " سيسموندي " نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى.

فهو يُرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه، وقد استند " سيسموندي " إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد

¹ ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور و التداعيات ، ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص ص 4 ، 8 بالنصرف

بالدخل، ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير، سيقبل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال.

وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.¹

ثانياً : تفسير كارل ماركس :

الأزمات المالية الاقتصادية وفقاً لماركس هي أزمات افراط في الإنتاج ، نشأت في ظروف أسلوب الانتاج الرأسمالي و هي لا تتكرر إلا في ظله ، و تكمن أسباب الأزمة في طبيعة أسلوب الإنتاج هذا و تتحدد وفقاً لقوانين و تناقضات المميّزة له ، كما أن للأزمات الاقتصادية وفق النظرة الماركسية عدة خصائص ، فهي أزمات حتمية لا مفر منها ، و هي اجتماعية بمقدار ما هي اقتصادية ، و مغيرة لبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة لها ، فالأزمة هي بتأكيد فوضي و احتناق الأسواق و إفلاس و بطالة ، كما أن الأزمات ظواهر تتكرر على نحو دوري لدرجة ما في الاقتصاد الرأسمالي و تسمى الفترة بين أزمة الاقتصادية و أخرى بالدورة الصناعية و تتكون هذه الدورة من أربع مراحل هي الأزمة و الكساد و الانتعاش و النهوض ، و قد جرت العادة أن تبدأ الأزمة في التجارة اذ تتزايد أحجام السلع المكدسة بلا تصريف (إفراط الإنتاج) ، و بالتدريج تبلغ السلع المكدسة حدا يبعث على انكماش الإنتاج و إشارة انكماش الإنتاج هي أزمة الإقراض السلعي الذي يعبر عنها إفلاس أصحاب مؤسسات التجارة بالجملة و التجزئة ، و يؤدي شح السيولة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض ، و يجري في البورصة انخفاض أسعار الأسهم كما تنخفض العائدات و يرتفع مستوى الفائدة و كل ذلك يؤدي لموجة افلاس متصاعدة.²

¹ مصطفى عبد الله ، الأزمات و الدورات الاقتصادية ، الموسوعة العربية ، المجلد الثاني ، ص 12 تاريخ الاطلاع 2015 /04/20 البحوث/الأزمات-

دورات/الاقتصادية/ www.arab.ency.com/ar/

² عقون نادية ، العملة الاقتصادية و الأزمات المالية -دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، غير منشورة ، 2013/2012 ، ص 28

و استعار ماركس قانون ميل معدل الربح من جون ستوارت ميل في مناقشته لانخفاض الربح الى الحد الأدنى لتفسير حالة الفائض في الانتاج الذي يؤدي للأزمات ، ففي النظام الرأسمالي يستلم العامل أجورا أقل مما يبذل من جهد في العمل و أقل من قيمة السلعة التي أنتجها، و يذهب هذا الربح لتغطية الاستثمار الأولي في الأعمال الانتاجية. وحينما ينظر المرء في المدى الطويل الى النشاط الاقتصادي المشترك لجميع الأعمال الانتاجية الناجحة فمن الواضح أن جزء قليل من المال (في شكل أجور) يذهب عادة الى مجموعة صغيرة من الناس (العمال) الذي يتيح لهم شراء جزء من هذه السلع المنتجة وليس كل هذه السلع التي تم انتاجها. وعلاوة على ذلك فإن التوسع في الأعمال الانتاجية في سياق التنافس على الأسواق يؤدي الى وفرة السلع وانخفاض عام في أسعارها، مما يؤدي إلى تفاقم ميل معدل الربح إلى الانخفاض.¹

ثالثا: تفسير كينز و فريدمان:

من أشهر ما ورد في تحليلات " كينز " للأزمة المالية لسنة 1929 أن الاستثمار عملية غير مستقرة أصلا تقودها روح حيوانية ، و يقصد أن المستثمرين عادة ما يتبع بعضهم البعض حبا في المال بدون معرفة ما يجري حقا و كأنهم قطع من المشية ، أي غير عقلانيين أو غير راشدين ، و يؤدي هذا النوع من القرارات إلى الزيادة في الطلب على الأصول و بالتالي إلى ارتفاع أسعارها باتجاه قد لا يكون له علاقة بأساسيات السوق و هو ما صار يعرف بالفقاعة ، و تنفجر الفقاعة في نهاية المطاف عند انخفاض الأسعار ، و يتسابق المستثمرون لبيع الأصول قبل انخفاض أسعارها أكثر ، و تؤدي هذه الزيادة في العرض الى سرعة انخفاض الأسعار ، و هكذا حتى تبدأ الودائع المصرفية ثم القروض و بعدها الاستثمارات بالتناقص و الاستهلاك بالانخفاض ثم الانكماش في الطلب العام ، و عندئذ تبدأ البطالة . و قد اقترح " كينز " لحل الأزمة التدخل الحكومي بزيادة الانفاق عن طريق السياسة المالية لأجل تنشيط الطلب العام .

أما "ملتون فريدمان و آنا شوارتز " فقد قدما براهين تشير الى أن تداعي سوق الأسهم لم يكن سبب الركود العظيم سنة 1929 ، بل عدم استقرار النظام المؤسسي النقدي .

¹ سناء عبد القادر مصطفى ، الأزمات الاقتصادية العالمية بين نظرية و تطبيقات السياسات الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع 2015/02/06 سناء -عبد

حيث لم يعارض ما جاء به كينز فيما يخص الفقاعة لأن التاريخ الاقتصادي يعلمنا أن استثمارات غير عقلانية تحدث بين الفينة و الأخرى ، و لكن المشكلة في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي ارتكب خطأ جسيماً باتباعه سياسة نقدية انكماشية خلافاً للأهداف التي أسس من أجلها ، و هي توفير سيولة كافية للاستقرار المالي ، حيث قام بزيادة سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية ، و هو ما كان السبب في حدوث الركود الاقتصادي لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص .¹

رابعاً: التفسيرات الحديثة :

في العصر الحديث و مع تكرار الأزمات ظهرت تفسيرات جديدة للأزمات المالية من أبرزها نظرية هيمن مينسكي و النماذج الرياضية :²

1- نظرية هيمن مينسكي :

اقترح " هيمن فيليب مينسكي " بأن شرح ما بعد الكينزية للأزمات الاقتصادية هي أكثر انطباقاً على اقتصاد مغلق، و وضع نظرية مفادها أن الهشاشة المالية (عدم الاستقرار) هي سمة نموذجية لأي اقتصاد رأسمالي، وهذه الهشاشة العالية تؤدي الى ارتفاع خطر حدوث الأزمات المالية. يرى " مينسكي " أن مستويات الهشاشة المالية تتحرك جنباً الى جنب مع دورة الأعمال، و بعد فترة الركود تكون الكثير من الشركات قد فقدت التمويل و تختار مبدأ الحيلة والحذر (الوقاية من الخسارة) لأنه الأكثر أماناً و يعرفه هذا الأسلوب في التمويل بتمويل بالاحتياطي المالي . ومع تطور الاقتصاد والأرباح المتوقعة إرتفاعها ، تميل الشركات إلى الاعتقاد بأنها يمكن أن تسمح لنفسها بالاقتراض و يعرف "مينسكي" هذا الأسلوب في التمويل بتمويل المضاربة، ففي هذه الحالة فأهم يعرفون أن الأرباح لن تغطي دائماً كل اهتمامهم، ومع ذلك تعتقد الشركات بأن الأرباح سترتفع وسوف تتمكن من سداد القروض في نهاية المطاف دون أية متاعب و يؤدي المزيد من القروض الى زيادة في الاستثمارات و بالتطور بشكل أكبر، مما يجعل المقرضون يعتقدون بأنهم سوف يسترجعون كل المال الذي أقرضوه وبالتالي فهم على استعداد لإقراض الشركات الاستثمارية دون ضمانات في نجاح استثماراتهم. في حين يعرف المقرضون أنه سيكون لهذه الشركات مشاكل في سداد القروض ومع ذلك فأهم يعتقدون أن هذه

¹ وشاح الرزاق ، الأزمة المالية الحالية ، المعهد العربي لتخطيط ، سنة النشر غير موجودة ، ص ص 5،7 بالتصرف

² سناء عبد القادر مصطفى ، نفس المرجع السابق

الشركات ستعيد التمويل من أماكن أخرى مع ارتفاع الأرباح المتوقعة، و هذا الأسلوب من التمويل يعرفه "مينسكي" بتمويل كارلو بونزي.

وبهذه الطريقة يكون الاقتصاد قد اضطلع بتمويل محفوف بمخاطر أكثر، والآن هو عبارة عن مسألة وقت قبل أن تتخلف كبريات شركات التمويل عن إيفاء الدين، و يفهم المقرضون الخطر الحقيقي في الاقتصاد و يتوقف منح الائتمان بكل سهولة. و يصبح من المستحيل إعادة التمويل للعديد والمزيد من الشركات الافتراضية. و اذا لم تدخل أموال جديدة الى الاقتصاد للسماح بعملية إعادة التمويل فسوف تبدأ أزمة اقتصادية جديدة.

2- نماذج الأزمات المالية :

تم استعمال المناهج الرياضية و القياسية لتفسير الأزمات المالية و يعد نموذج " بول كروغمان" من أول النماذج التي استخدمت لتفسير أزمات العملة المتضمن إصلاح سعر صرف مستقر لفترة طويلة من الزمن، ولكن سوف تنهار فجأة في سيل من مبيعات العملة ردا على تدهور كاف من تمويل الحكومة أو ظروف اقتصادية كامنة.

و بحسب هذا النموذج فالأزمات تحدث نتيجة التفاعل الايجابي بين قرارات المشاركين في السوق وردود فعل الايجابية والذي يعني أنه قد تكون هناك تغييرات جذرية في قيم الأصول في استجابتها للتغيرات الصغيرة في الأسس الاقتصادية و يسمى تفسير الأزمات وفقا لهذا بنماذج الجيل الأول . وهناك من يعتقد أن الأزمات تحدث نتيجة سلوكيات و توقعات المضاربين الذاتية ، و نجد هذا بنموذج "دياموند وديفينغ" لإدارة البنوك الذي يقوم فيه المدخرون بسحب أموالهم من البنك لأنهم يتوقعون أن يقوم الآخرون بسحبها أيضا، وبالمثل في نموذج Obstfeld لأزمة العملة حينما تكون الظروف الاقتصادية ليست هي بالسيئة ولا بالجييدة و يقرر المضاربون أو لا يقررون مهاجمة العملة اعتمادا على ما يتوقع المضاربون الآخريين ، حيث تدعى هذه النماذج بنماذج الجيل الثاني .

و هنالك نماذج الجيل الثالث كما تعرف بنماذج ما بين الأجيال حيث تجمع هذه النماذج ما بين الجيل الأول و الجيل الثاني ، كما تمتاز بنقص المعلومات في الأسواق المالية و هشاشة النظام المصرفي و تأخذ كذلك بعين الاعتبار حالة أو وضعية البنوك كعنصر مهم في تفسير الأزمة ، و قد ظهر هذا الجيل بعد أزمة جنوب شرق آسيا و عجز نماذج الجيل الأول و الثاني عن تفسيرها .¹

¹ بن ناصر محمد ، محاضرات في مقياس الأزمات المالية ، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2016/2015 ، ص 59

المبحث الثاني : ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

من خلال هذا المبحث سنتعرف على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انطلاقا من جذورها وصولا للإجراءات المتخذة من مختلف الدول و الهيئات للخروج منها ، و نعتقد أن عرض نظرة الاقتصاد الاسلامي لهذه الأزمة يجعلنا نقف على أسباب هذه الأزمة و كذا مختلف الأزمات المالية و يقدم لنا سبل تجنبنا التعرض لمختلف هذه الأزمات .

المطلب الأول: جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الأزمة المالية التي انفجرت سنة 2008 بطبيعة الحال لها جذور و أسباب سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب إضافة لمراحل الأزمة .

الفرع الأول : جذور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 أو 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في نهاية عام 2000 ، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة "دوت كوم" متعلقة بشركات الانترنت ، حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6,5% الى 3,5% خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق و تشجيع الانفاق ، و بعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة الى 1% في شهر يوليو 2003 و استمر ذلك لمدة سنة .

و هكذا أدت هذه النسبة المنخفضة جدا للفائدة لتوفير سيولة هائلة في السوق ، ما ساعد على ارتفاع أسعار العقارات و جذب جماعات المستهلكين للاقتراض ، ما دفع البنوك التجارية للإقراض و استغلال فرصة ارتفاع أسعار العقارات و تقديم قروض ميسرة و بشروط بسيطة و كانت على أتم الاستعداد لإقراض أناس لا يمتلكون أية أوراق رسمية أو أصول أو أية ضمانات أخرى ، و لأجل التخلص من مخاطر هذه القروض قامت البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض و بيعه لصناديق الاستثمارية بسعر منخفض و بدورها هذه الصناديق قامت ببيع هذه السندات و هكذا دواليك ، خاصة بعد أن قامت هيئات تقييم المخاطر بتقييم هذه السندات كسندات مضمونة و هذا بحذ ذاته

ضمانة فتح شهية للبنوك و الصناديق العالمية للاستثمار فيها و التأمين على هذه القروض و الاستثمارات.¹

ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 5.25% وعجز فيما بعد الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة عن دفع الأقساط المستحقة عليهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، انخفضت قيمة أسهمها في البورصة، وأعلنت عدة شركات عقارية وتأمين إفلاسها أو عرضت للبيع و بلغت قرابة 70 شركة، فأعلنت شركة " كونتري فاينانشال" ان مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جدياً، كما أعلنت شركة " هوم مورتيج انفستمنت " إفلاسها وانخفضت الإيرادات الربع سنوية لشركة "تول برودرز" العقارية وأعلنت شركة " هوم ديو " العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية .

هذا وسيطر على أذهان المستثمرين حالة من الفزع والهلع فقاموا بسحب ودائعهم من البنوك، مما انعكس سلبا على قيمة موجودات هذه البنوك وأصيبت الأسواق المالية بالشلل التام. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت في سبيل الحد من آثار هذه الأزمة، إلا أنها انتشرت لتطال بقية أسواق المال في العالم، على غرار الأسواق الآسيوية كتايلندا وماليزيا وهونج كونج واندونيسيا وكوريا الجنوبية، بينما كان تراجع سوق الصين أقل حيث أعلنت بنوكها أنها لم تكن تملك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري، وكذلك بالنسبة للأسواق الأوربية حيث انخفضت مؤشرات "فاينانشال تايمز" البريطاني و"داكس" الألماني و" كاك" الفرنسي و"ميتل" الايطالي .و "توبكس" الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة في نوفمبر من العام 2006.²

¹ رمزي محمود ابراهيم ، الأزمة المالية و الفساد العالمي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009 ، ص ص 20 ، 23 بالتصرف

² بوهزة محمد ، رزوقي رفيق ، الأزمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاديات العربية ، الملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة

العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 3

الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

هنالك العديد من العوامل التي اجتمعت وساهمت في تحول من أزمة في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية الى أزمة مالية عالمية سنة 2008 و التي كشفت عن النقص المتواجد في بنية النظام المالي العالمي نذكرها فيما يلي :

1- الربا: لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها .وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي مخفz على التضخم .وقد نبه اقتصاديون غريون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم و التفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية "العالمية" ¹.

2 -إبتعاد القطاع المالي عن القطاع الحقيقي : ان جوهر الازمات المالية ومن بينها الأزمة 2008 هي الفجوة الكبيرة بين الناتج العالمي الإجمالي للقطاع الحقيقي والقطاع المالي الذي من المفترض ان يكون انعكاساً لهذا الناتج او قريباً منه ولكن ما يلاحظ على القطاع المالي ابتعاده بصورة كبيرة عن القطاع الحقيقي الذي يعد المصدر او المرجع الاساسي للقطاع المالي. مما يولد فجوة مخاطرة كبيرة فيما اذا تعثر القطاع المالي وأصابته أزمة ما.

3 -التوريق "التسنيد":تعد عملية توريق الديون العقارية من الأسباب الرئيسة الأخرى التي أدت إلى تفاقم الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية. مما ولد زياده في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع الى انخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق الأمريكية إلى أكثر من 70% من قيمتها الاسمية.

4-انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية : يعد انخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي و وزارة المالية من بين الأسباب المهمة في حدوث الأزمة المالية فضلاً عن عدم الالتزام بمقررات لجنة بازل1 و بازل 2 وتطبيق معاييرها على هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية .

¹ سامر مظهر قنطجعي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة ، سوريا ، 2008 ، ص 32

5- **المعلومات** : تعد ندرة المعلومات جيدة النوعية و الدقيقة أحد أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فضلاً عن انعدام المواءمة بين حوافز المتعاملين في السوق ، فعندما تكون المعلومات نادرة وموزعة بشكل غير متساوٍ فإن نتائج ذلك تكون عدم عكس الأسعار أو تمثيلها للعرض والطلب داخل السوق ، مما يؤدي الى انحراف في مستويات التوقعات داخل السوق.

6- **السلوك الاقتصادي** : تعد العقلانية أحد السمات المهمة المميزة للسلوك الاقتصادي وعدم وجودها في سلوك الأفراد يعني تماديهم في مستوى الاستهلاك وعدم التقيد بمستوى الدخل الفردي ، مما يولد أعباءً كبيرة على الأفراد والمجتمع بصورة عامة.

7- **دور صانعي السياسة الاقتصادية و المنظمين** : فالسياسة النقدية التوسعية للغاية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قبيل الأزمة أدت إلى تدفق أموال كبيرة إلى سوق العقارات ما سبب إرباكاً كبيراً في هذا السوق¹ ، والسياسة المالية الانكماشية التي اتبعتها بنك الاحتياطي الفيدرالي في أعقاب الركود الاقتصادي سنة 2001 أدت لهبوط معدلات الفائدة الى مستويات متدنية لفترة طويلة اضافة للسياسات الاشرافية و التنظيمية المستندة الى مبدأ السوق الحر .

8- **العولمة** : دور العولمة أو بالأحرى المغالات في العولمة ، و هذا ما أدى الى انتقال الأزمة بشكل سريع للغاية من الولايات المتحدة الى دول العالم الأخرى².

9- **انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي** : مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتيال والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم ، أي ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين ، وتدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم ، وتدمير المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم .

10- **سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية** : أعطت هذه السياسة الأولوية للإسكان وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل والتمليك اللازم أو لا، وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين والمقترضين، وتشير بعض الدراسات إلى أن الزيادة في ملكية المنازل التي حصلت خلال فترة 2001-2006 يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة.

¹ حيدر يونس الموسوي، انعكسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد السادس و الثمانون ، 2011، ص ص 175، 177

² عماد موسى ، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية ، قناة أسواق رأس المال ، مؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم و استشراف ، لبنان 23-25 مارس 2009 ، ص ص 4، 5 .

ومن المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليتملكه، اقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة، واقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفيدرالية .

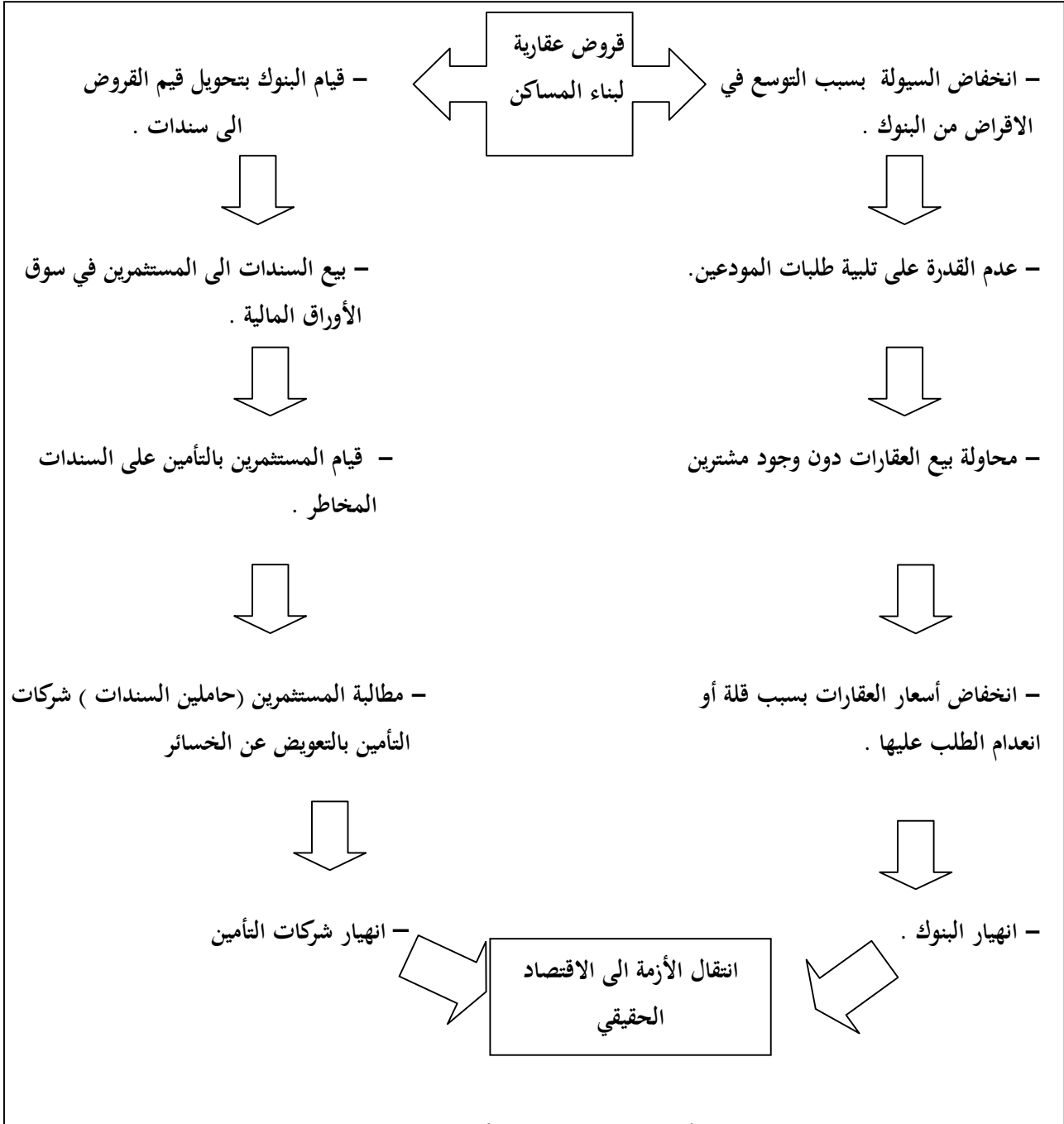
ومنذ عام 2006 بدأت الحكومة تقتطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة أيضا.

11- عدم التزام المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي للانشاء و التعمير " بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها: والمتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء و مساعدة هذه الدول على معالجة الإختلالات في موازين مدفوعاتها و تنمية اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى التدخل غير المبرر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى .¹

و الشكل الموالي يوضح لنا طبيعة الأزمة انطلاقا من جذورها و أسبابها و كيفية انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي

¹ علي فلاح المناصير، و صفى عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعيتها ، جامعة الزرقاء الأردن ، 2009 ، ص ص 14 ،

الشكل رقم 01 : طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008



المصدر : بوعشة مبارك ، الأزمة المالية الجذور أسباب و الآفاق ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20، 21 أكتوبر 2009 ، ص 4.

الفرع الثالث : المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية عام 2007 بسوق الرهن العقاري الأمريكي لتتحول إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 بالنظر لارتباط معظم اقتصاديات دول العالم بالاقتصاد الأمريكي كما يلي¹ :

- فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أوت 2007 : البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر إلى ديسمبر 2007 : عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- جانفي 2008: البنك المركزي "الاحتياطي الاتحادي الأمريكي" خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة .

- فيفري 2008 : الحكومة البريطانية أمتت بنك " نورذرن روك " .

- مارس 2008 : تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

- مارس 2008 : " جي بي مورغان تشيز " أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

-15 سبتمبر 2008 : اعترف بنك الأعمال " ليمان براذرز " بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو " بنك أوف أميركا " شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك " ميريل لينش " .

¹ الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها و حلولها ، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي ، جامعة جنان، لبنان، مارس 2009 ، ص ص 9 ، 11

- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر 2008 : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمnan بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم " أي آي جي "المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008 :البورصات العالمية واصلت تدهورها ، و المصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008 : البنك البريطاني " لويد تي أس بي "اشترى منافسه " أتش بي أو أس "المهدد بالإفلاس .
- 19 سبتمبر 2008 : الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل " التحرك فورًا "بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 20 سبتمبر 2008 : ظهور بعض تفصيلات خطة الإنقاذ التي وضعتها الإدارة الأمريكية بتخصيص 700 مليار دولار لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة .
- 23 سبتمبر 2008 : الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .
- الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
- 26 سبتمبر 2008 : انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس "في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك " جي بي مورغان "منافسه "واشنطن ميوتشوال "بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008 :خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس؛ بينما أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ .وفي بريطانيا جرى تأمين بنك " برادفورد وينغلي".

- 29 سبتمبر 2008 :مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك " سيتي غروب " الأمريكي أنه يشتري منافسه بنك " واكوفيا " بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 1 نوفمبر 2008 :مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008 و تخفيف من أضرارها و حصرها عقدت الكثير من اللجان على مستوى دولي و إتخذت الدول إما بشكل فردي أو جماعي العديد من الإجراءات ، و سنستعرض فيما يلي الاجراءات التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، الدول العربية .

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من طرف صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي من مؤسسات الدولية حيث أنشئ الصندوق بمقتضى اتفاقية بريتن وودز في يوليو 1944، و لم يبدأ الصندوق نشاطه من مقره في مدينة واشنطن الا في مارس 1947 ، كان هدف الصندوق في بدايتها هو التعاون النقدي بين دول أوروبا الغربية لتحقيق إستقرار أسعار صرف عملاتها على نحو يمكنها من زيادة حجم التبادل التجاري بينها الى جانب مساعدة الدول الأوروبية الأخرى التي خربتها الحرب العالمية الثانية على اصلاح موازين مدفوعاتها و بعدها اتسعت دائرة نشاط الصندوق بحيث ضمت غالبية دول العالم .¹

ومن المهام الرئيسية لصندوق ما يلي²:

- تطوير التعاون النقدي الدولي .
- ضمان الاستقرار المالي العالمي .
- تسهيل التجارة الدولية .
- تحقيق نمو اقتصادي دائم و مستمر .

¹ يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، دار الجامعة الاسكندرية ، سنة النشر غير مذكورة و الطبعة ، ص ص 63/67 بالتصرف

² Catherine karyotis , et les autres la crise financière en 40 concepts clés ,revue banque , prise ,2009,p73

- تقليص مستوى الفقر في العالم .

و في ظل نظام تعويم و انتشار العوامة المالية التي أدت الى انفجار العديد من الأزمات المالية ، جعلت الاقتصاديات حائرة ، ما دفعها باللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي و الاستشارة الفنية لتدعيم أنظمتها المالية و ضمان سلامتها من الصدمات الخارجية ، هذا ما عزز دور الصندوق باعداد برامج لتخطي الأزمات و محاولة التنبؤ بها قبل حدوثها .

أولا : منهج صندوق النقد الدولي للتنبؤ بالأزمات المالية " نظام الانذار المبكر " :

الانذار المبكر هو النظام الذي يطلق إشارات تحذير مسبقة باحتمال قرب و قوع أزمة و ذلك باستخدام جملة من المؤشرات المالية تعرف بالمؤشرات المالية القائدة و يقوم منهج الإشارات على أساس تحديد مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية و مقارنة سلوكها خلال الفترات العادية التي يسودها الهدوء ، و هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية القائدة المستخدمة في التنبؤ بالأزمات و تختلف هذه المؤشرات باختلاف نوع الأزمة و أعراضها ، فمثلا نجد التقدير المغالى فيه لسعر الصرف ، النمو السريع للائتمان المحلي ، التوسع في منح الائتمان للقطاع العام ، الزيادة في معدل التضخم المحلي ، تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي و الزيادة في سعر الفائدة في البلدان الصناعية يمكن أن تكون بمثابة تحذير من امكانية حدوث أزمة عملة .¹

و قد نجح هذا النظام في التنبؤ ببعض الأزمات المالية التي حدثت فعلا كما أنه أعطى مؤشرات بحدوث أزمات و لكنها لم تحدث ، و في حالة الدول النامية نجد بأن هذا النظام تنبأ بالأزمة التي حدثت في تركيا سنة 2001 خلال سنة 2000 ، كما نجح أيضا بتنبؤ بأزمة الأرجنتين التي حدثت في بداية سنة 2002 من خلال اعطائه لإشارات الأزمة بداية من مارس 2001 ، و بشكل عام فان هذا النظام بالرغم من نجاحه في إعطاء اشارات على بعض الأزمات المالية إلا أنه في حاجة الى مزيد من التطوير ليكون بإمكانه اعطاء نتائج أدق بفترات كافية لتصحيح الخلل .²

¹ عمري سامي ، عمري ريم ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية ، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة و تأثيراتها على دول شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 ، ص 13

² رمضان بطوري ، أمال عبيد ، الأزمة المالية العالمية قرأة في الأسباب و التداعيات و منهج صندوق النقد الدولي في ادارتها ، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة و تأثيراتها على دول شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 ، ص 10

ثانيا : خطة صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 :¹

منذ ظهور بؤابر الأزمة و الصندوق يسعى لاحداث جملة من الاصلاحات الادارية باصلاح هيكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطة الانقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول .

حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الاصلاح الاداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في ادارة النظام المالي العالمي ، و خلص البيان الى التركيز على خمسة قضايا جوهرية منها :

- النظام العادل للحصص .

- المستوى العالمي للمشاركة .

- فعالية اتخاذ القرار و التمثيل في الهيئة التنفيذية .

- عملية ادارة الصندوق و تحديثها و التي تعد قضية رئيسية في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 ، ذلك أن الكثير من التحليلات أكدت أن إستجابة و تفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافيا بدرجة كبيرة و كافية و أن آلية اتخاذ القرار تتأثر بمواقف القوى السياسية و الاقتصادية الكبرى مع اقضاء و تهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم أنها تتحمل تبعات الأزمة السلبية .

و من أهم الاجراءات التي اتخذها الصندوق لحل الأزمة ما يلي :

1- اصلاح نظام الاقراض و زيادة حجمه : اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار و مخلفات الأزمة المالية العالمية الراهنة و مساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل التوقعات للحدوث انكماش في الاقتصاد العالمي و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 0.5% و 1% سنة 2009 يتطلب تعزيز طاقته الاقراضية و اقرار عملية اصلاح شاملة لآلية اقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض و ترشيد شرطية منحها ، و استحداث أدوات اقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل .

1- اعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة : وذلك بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة

¹ لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20 و 21 أكتوبر 2009 ، ص ص بالتصرف 777 ، 781 .

عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق حيث ستحصل الدول الناشئة و الدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداءً من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية 85% من الأصوات .

2- إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق : اقترح صندوق النقد الدولي صيغة

جديدة لنظام الحصص تضمنت أربعة متغيرات هي :

- اجمالي الناتج المحلي (مزيج اجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة 60%).

- اجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية .

- الانفتاح .

- الاحتياطات ، و تبلغ أوزانها على الترتيب 50% ، 30% ، 15% ، 5% .

و تضمنت صيغة الاصلاح لنظام الحصص و الأصوات العناصر التالية :

- زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط اجراءات حساب الحصص .

- اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص .

- مراجعة نظام الحصص و الأنصبة التصويتية كل خمس سنوات لضمان استمرار تناسق الحصص و القوة

التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة .

- تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل .

4 - اعادة النظر في كيفية ادارة المخاطر النظامية : أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد

الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية الى التوسع الهائل في النظام المالي في السنوات الأخيرة و

ظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطر قليلة ، و

أن الأزمة ما هي الا لتراكم مجموعة من الاختلالات ، انطلاقاً من هذا التحليل اعتبر الصندوق أن

معالجة الأزمة و تفادي مسيبتها مستقبلاً تقتضي توسيع التنظيم المالي ليشمل المؤسسات و الأسواق

النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية و التوسع في آليات الافصاح بتوفير المعلومات

الكافية للأجهزة الرقابية و تكثيف الاجراءات التنظيمية و الرقابة الوظيفية.

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مصدر الأزمة و الاتحاد الأوروبي المتضرر الأكبر من الأزمة العديد من الاجراءات لأجل الخروج منها بأقل الأضرار .

أولا : الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

سعت الادارة الأمريكية عبر مشروع خطة انقاذ القطاع البنكي الى قيام الدولة بشراء أصول الهالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهون العقارية بهدف تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية التي تعود الى دافعي الضرائب و حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة عائدات الاستثمار الى أقصى حد ممكن و تضمنت الخطة مايلي :

1- الضمانات لمكلفي الضرائب :

- يتم تطبيق خطة الانقاذ على مراحل باعطاء الخزينة امكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة أولى ، مع احتمال رفع المبلغ 350 مليار بطلب من الرئيس ، و يملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب 700 مليار دولار .

- تساهم الدولة في رؤوس أموال و أرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح اذا تحسنت ظروف الأسواق .

- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع الشركات و البنوك المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 الى 250 ألف دولار لمدة عام واحدة .

- اعفاءات ضريبة تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى و الشركات.

2- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم :

- منع دفع تعويضات باهضة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا الى وزارة الخزانة طالما تساهم فيها .

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها ، و حددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات لضريبة ب 500 ألف دولار .

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق .

3- المراقبة و الشفافية :

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الحطة ، و يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي و وزير الخزانة ، رئيس الهيئة المنظمة للبورصة .
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول و التدقيق الحسابات .
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .

4- اجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات:

- اجراءات حماية للمالكين المهتدين بمصادرة مساكنهم بينما من المقرر تطبيق مليوني اجراء من هذا النوع سنة 2009 .
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات .
- مساعدة البنوك المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري .¹

ثانيا : الاجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي

- تركزت خطة الانقاذ الأوروبية على :²
- زيادة رؤوس الأموال البنوك الأوروبية .
- مراجعة النظم المحاسبية المصرفية ، و انتهاج سياسة رقابية و اشرافية لوضع ضوابط محددة للعمليات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي .
- توفير الضمانات الكافية للودائع المصرفية ، و ذلك بهدف استعادة ثقة المودعين في النظام المصرفي الذي أصابته الأزمة .
- تجنب تقديم ضمانات تخل بمبدأ المنافسة .
- فرض عقوبات رادعة على الادارات المصرفية في حالة قيامها بعمليات مضاربة على الأسهم .

¹ بوعشة مبارك ، مرجع سابق ، ص ص 13 ، 14

² غريب الطاوس ، بوعلاق نوال ، الأزمة المالية العالمية أسباب تداعيات و سياسات مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 ، ص 11

- و فيما يلي سوف نستعرض بعض الاجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية للمواجهة الأزمة :¹
- **الاجراءات البريطانية** : خطة لضخ مليارات الجنيهات الاسترلينية لانقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيهه (450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد . حيث خصصت اعتمادات بقيمة 200 مليار جنيهه استرليني و 50 مليار دولار لتدعيم البنوك المتعثرة .
 - **الاجراءات الفرنسية** : اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لانقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار أورو (491 مليار دولار) .
 - **الاجراءات الألمانية** : وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار الى الأسواق و خصصت له 400 مليار أورو (540 مليار دولار) .
 - **الاجراءات الإسبانية** : أقرت المفوضية الأوروبية يوم 2008/12/23 خطة الحكومة الإسبانية لإنقاذ القطاعين المالي و المصرفي بتكلفة تصل الى 200 مليار أورو منها 100 مليار اورو كضمان للقروض بين البنوك .
 - **الإجراءات الإيطالية** : صادقت المفوضية الأوروبية على خطة الحكومة الإيطالية لإنقاذ البنوك المتعثرة بتكلفة قدرها 20 مليار أورو .
 - **الاجراءات الايرلندية** : قررت الحكومة الايرلندية في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2008 تقديم ضمانا بنسبة 100% في مصارفها .
- و قامت الدول الأوروبية بعقد العديد من القمم لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكر منها :
- **قمة باريس في 2008/10/04** : قمة جمعت زعماء كل من فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، إيطاليا و كذلك رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل بارسو ، و رئيس المجموعة الأوروبية جان كلود يونكر ، و رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريش ، و قد رفضت القمة اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات بمبلغ **300 مليار أورو (450 مليار دولار)** ، و قد تم الاجتماع وسط قلق من عواقب اتخاذ كل دولة إجراءات انفرادية لمعالجة الموقف ، الا أن النتيجة جاءت باتفاق الزعماء على العمل معا .
 - **قمة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ 2008/10/07** : كان اجتماع وزراء الإتحاد الأوروبي في لكسمبورغ يضم 27 دولة أوروبية لوضع إستراتيجية لحل الأزمة و دعم البنوك الأوروبية ،

¹ ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص ص 68 ، 98 بالتصرف

فقد وافق الوزراء خلال اجتماعهم على توفير ضمانات لحساب التوفير ، و قد استجابت أسواق المال الأوروبية بشكل ايجابي الى حد ما الى القرارات التي أعلنها ممثلو الاتحاد الأوروبي لحماية ايداعات البنوك - قمة باريس لدول منطقة اليورو 2008/10/12 : تتضمن 15 دولة و هي إسبانيا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فلندا ، فرنسا ، اليونان ، جمهورية ايرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال ، سلوفينيا ، مالطا و قبرص .

و دعت القمة الى أن تعمل كل دولة على ضمان الودائع و تضح أموالا في البنوك المتضررة لتفادي أي افلاس ، و مساهمة الدول في رأس مال البنوك ، و قد انعقدت في محاولة لتنسيق الجهود فيما بينها لاتخاذ خطط تنسيقية جديدة من أجل منح الثقة للمؤسسات و المتعاملين قبل فتح الأسواق المالية المتردية يوم الاثنين 10/13 ، في نهاية القمة قال رئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي " إن الدول الـ 15 الأعضاء في منطقة اليورو قد توصلت الى اتفاق يتناول جميع مظاهر الأزمة المالية العالمية " و تهدف الخطة الى ضمان القروض بين البنوك ، و توفير رأس مال حكومي لحماية راسمال المؤسسات المالية المتعثرة .

- قمة بروكسل في 2008/10/15 :

اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة الى المصارف التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية و استهدف اللقاء مقارنة وجهات النظر لتحديد أطر تحرك موحدة لطمأنة الأسواق المالية في المنطقة .

و تجدر الإشارة الى انه تم انعقاد العديد من القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكرها باختصار :¹

- قمة وزراء مالية مجموعة السبع الصناعية في واشنطن في 10 أكتوبر 2008 :

شرك فيها وزراء المالية و حكام المصارف المركزية في الدول السبع : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، كندا ، و اتفقوا على ما يلي لمواجهة الأزمة :

- العمل معا من أجل استقرار الأسواق المالية و اعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي
- اتخاذ اجراءات حاسمة و استعمال جميع الوسائل الممكنة لدعم المؤسسات المالية الكبرى و الحيلولة دون افلاسها .

¹ ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 84 ، 85

- اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحريك القروض و الأسواق النقدية .
- مطالبة السلطات العامة بتحركات ملموسة لاستعادة ثقة المودعين بتأمين ودائعهم .
- استعداد للقيام بكل ما هو ضروري لتحريك سوق الرهن العقاري مسبب الأزمة .
- **قمة أمريكية أوروبية في 18 أكتوبر 2008 :**
جمعت كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش مع نظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي و رئيس المفوضية الأوروبية لبحث تطورات الأزمة المالية العالمية .
- **قمة بكين في 24 أكتوبر 2008 :**
قمة أوروبية آسيوية في بكين لمناقشة سبل التعاون لاستعادة ثقة المستثمرين و تقويتها و تجاوز تداعيات الأزمة ،ضمت 16 دولة آسيوية أوروبية إضافة للاتحاد الأوروبي و هي دول تجري فيها 60 % من المعاملات التجارية الدولية .
- **قمة العشرين في واشنطن 15 نوفمبر 2008 :**
و هي تضم مجموعة الثمانية الكبرى (ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان و بريطانيا ، روسيا ، استراليا) و الدول النامية الأكبر اقتصاديا (جنوب افريقيا ، السعودية ، الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الهند ، اندونيسيا ، المكسيك و تركيا) و العضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي .
و قد جاءت القمة لهدفين :
- إيجاد استراتيجية فعالة لأزمة الرأسمالية .
- اصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يعيد تحديد خطوط مالية شاملة .
و قد اجتمعت المجموعة مرة أخرى في لندن 02 أبريل 2009 .¹

¹ ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع سابق، ص ص ، 95 ، 108 بالتصرف

الفرع الثالث : الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات العربية

لقد واجهت الحكومات في الدول العربية آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة ، و من هذه الاجراءات ايجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيراتها ، و قد جاءت نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 لتجسد المواجهة العربية المشتركة للأثار الأزمة في اعلانها الذي أكد على مايلي :

- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية و الوطنية و تعزيز الرقابة و الاشراف عليها.

- ممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية و المشاركة في الجهود الدولية لضمان استقرار المالي العالمي .

- قيام محافظي البنوك المركزية و مؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق و الترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية .

- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فعال في زيادة التدفقات المالية العربية و الاستثمارات العربية البينية و على الأخص المشاريع التكاملية العربية و مساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار .

اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية و تقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك .

- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين و المستهلكين .

- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية و تكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك .¹

¹ محمد محمود ولد محمد عيسى ، آثار او انعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية ، المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص ص ، 9 ، 10 .

أما بالنسبة الاجراءات المتخذة من طرف الحكومات العربية بشكل منفرد سنستعرضها فيما يلي :¹

أولاً : الاجراءات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي :

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الاجراءات لدعم القطاع المالي و المصرفي المحلي فقد قامت كل من الامارات و قطر بضخ رأس مال بميزانيات المصرف ، حيث بلغت قيمة راس المال المدفوع نسبة 2% و 7.3% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

كما قامت السلطات النقدية في دول المجلس بإتاحة تسهيلات و قروض للمصارف العاملة فيها ، بالإضافة الى قيام السلطات الرسمية بقطر بدعم المصارف المحلية من جانب الأصول ، و ذلك بشراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية و التي انخفضت قيمتها بشدة في ضوء تراجع مؤشرات سوق الدوحة للأوراق المالية ، و قد بلغ مجموع قيمة الشراء نحو 6% من الناتج المحلي القطري ، بهدف تحسين نوعية أصولها و توفير السيولة ، بالإضافة لاعادة الثقة في سوق الأوراق المالية المحلية .

كذلك قامت كل من قطر الامارات الكويت باتخاذ قرارات لضمان الودائع لدى المصارف المحلية .

كما قامت السلطات النقدية بدول المجلس عامة بتيسير استخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي .

و الجدول الموالي يوضح بعض الاجراءات المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي لتخفيف من آثار الأزمة المالية لسنة 2008 .

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، الفصل 10 ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، ص ص 210 ، 216 ، بالتصرف .

الجدول رقم 01 : الاجراءات المتخذة لدعم الاستقرار المالي و تقليل آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في دول مجلس التعاون الخليجي

تيسير السياسة النقدية	شراء أسهم المصارف المتداولة أسهمها في السوق	شراء محافظ استثمارية لدى المصارف	ضخ الى رأس مال المصارف	وضع ودائع حكومية للأجل الطويل	توفير المصرف المركزي للسيولة	ضمان الودائع المصرفية	
✓			✓	✓	✓	✓	الإمارات
✓				✓	✓		البحرين
✓				✓	✓	✓	السعودية
✓	✓			✓	✓		عمان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	قطر
✓	✓		✓	✓	✓	✓	الكويت

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، الفصل 10 ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، ص 210

و في اطار تحفيز النشاط الاقتصادي ، بادرت السعودية الى تنفيذ و انعاش الاقتصاد الوطني باعتماد استثمارات بقيمة 400 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ، كما قام عدد آخر من دول المجلس أيضا بدعم الانفاق على مشاريع البنية التحتية لحفز الطلب الكلي و الذي ساهم بدوره في دعم النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي و ان كان أقل مما حققه القطاع في الأعوام السابقة .

ثانيا : الإجراءات المتخذة في كل من الأردن ، تونس، مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، سوريا

في مجال السياسة النقدية قام كل من الأردن و تونس ، و مصر و المغرب بتخفيض أسعار الفائدة التي تقرها السياسة النقدية ، و ذلك لحث المصارف التجارية على زيادة الإقراض للقطاع الخاص ، فمثلا قامت السلطات النقدية في مصر بتخفيض سعر الإيداع ليلية واحدة ست مرات خلال الفترة فبراير- سبتمبر 2009 بحيث بلغ إجمالي التخفيضات التراكمية 325 نقطة ، كما قامت سلطات النقدية في الأردن بتخفيض سعر الفائدة للسياسة النقدية ثلاث مرات خلال عام 2009 ، بواقع 50 نقطة و في كل مرة ، كما قامت كل من الأردن ، تونس ، مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، سوريا بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي و فتح تسهيلات جديدة للإقراض و توفير المزيد من السيولة للمصارف العاملة فيها ، و تقديم الضمانات للودائع المصرفية .

أما في مجال السياسة المالية فقد قام كل من تونس و مصر بتنفيذ حزمة من الإجراءات شاملة لزيادة الإنفاق العام و تحفيز النمو الاقتصادي ، حيث تمثل ذلك في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية و التعليم و تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص المولدة للوظائف الجديدة و دعم الصادرات من خلال زيادة الضمانات المتاحة للصادرات .

و قام كل من الأردن و سوريا و المغرب بزيادة الإنفاق العام على الاستثمار في عدد من المشاريع الإنمائية.

و الجدول الموالي يوضح بعض الاجراءات التي اتخذتها مجموعة الدول العربية المنفتحة نسبيا على النظام المصرفي و المالي العالمي لتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الفصل الأول : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 02: الاجراءات المتخذة لدعم الاستقرار المالي وتقليل آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في بعض الدول العربية المنفتحة نسبيا على النظام المصرفي و المالي العالمي .

مجال المالية العامة			مجال السياسة النقدية و الاستقرار المصرفي و المالي			
تنفيذ اجراءات مالية توسعية محدودة	تنفيذ حزمة إجراءات شاملة لتحفيز النمو الاقتصادي	تأمين و ضمان الودائع المصرفية	خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي	توفير السيولة النقدية	تخفيض أسعار الأساسية (السياسة النقدية)	
✓		✓	✓	✓	✓	الأردن
	✓	✓	✓	✓	✓	تونس
✓			✓			سوريا
			✓	✓		لبنان
						مصر
	✓	✓			✓	المغرب
✓		✓	✓	✓	✓	موريتانيا
			✓			

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، الفصل 10 ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، ص 217

أما بالنسبة للسودان و الجزائر و ليبيا و اليمن فهي دول أكثر انغلاقا عربيا و غير مرتبطة بالنظام المصرفي العالمي بصورة مباشرة ، حيث لم يتعرض سوق الأوراق المالية للجزائر و السودان للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها ، بالاضافة الى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي .

الا أن اقتصاديات هذه الدول تأثرت بانخفاض الطلب على النفط الناجم عن الركود الاقتصادي العالمي من جراء الأزمة .

المطلب الثالث : نظرة الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

يتمتع الفكر الاقتصادي الإسلامي بذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية ، و سنحاول فيما يلي التعريف به من خلال التطرق الى تعريف الاقتصاد الإسلامي و أركانه .

الفرع الأول : ماهية الاقتصاد الاسلامي

لأجل فهم طريقة عمل الاقتصاد الإسلامي سنحاول تعريفه أولاً و ذكر أركانه الأساسية .

أولاً : تعريف الاقتصاد الإسلامي : هناك العديد من التعريفات للاقتصاد الاسلامي نذكر منها :

-الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تكبير حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.¹

- الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.²

- يقصد بالاقتصاد الإسلامي إدارة المعاملات الاقتصادية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الكلية وفي إطار المعاصرة مما يحقق أقصى تنمية ونماء وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخول.³

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الاقتصاد الاسلامي هو الاقتصاد القائم على العقيدة الاسلامية التي أحكامها قادرة على مسايرة كل عصر و اشباع حاجات و ميول الانسان.

¹ محمد عمر شابرا ، ماهو الاقتصاد الاسلامي ، تاريخ الاطلاع 2014/03/13 pdf 2014/03/13/3980/3101/media/kantajr.com

² عبد الرزاق وورقية ، التطور المصطلحي في الاقتصاد الاسلامي ، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، 30/1أفريل 2008 ، ص 563 .

³ حسين شحاته ، شبهات و افتراءات حول الاقتصاد الاسلامي و الرد عليها ، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الاسلامي ، مصر ، لا توجد سنة النشر ،

ثانيا : أركان الاقتصاد الاسلامي :

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان¹ :

الركن الأول: الملكية المزدوجة:

ونقصد بها: الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة هي الملك المشاع لأفراد المجتمع، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

و من مجالات الملكية الجماعية و مصادرها " الأوقاف الخيرية² ، المعادن ، الزكاة، الجزية، المعادن... الخ " أما مجالات الملكية الخاصة و مصادرها نذكر " البيع و الشراء ، العمل بأجر للآخرين ، الصناعة والاحتراف، الوصايا والإرث، الزراعة... الخ " .

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة.

تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع .

وخالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

فقد جعل الاسلام هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً:

والقاعدة الشرعية: أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة، ولكن بشرط أن لا تحرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل : الربا، الغرر، القمار والميسر و الاحتكار .

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع .

¹ مسفر بن علي القحطاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن ، السعودية ، 2002 ، ص 5 ، 13 ، بالتصرف * * والوقف معناه: "تجسس الأصل وتسبيل المنفعة"⁽²⁾ . وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق الوقف . واشترط الفقهاء أن يكون على فعل معروف كبناء المساجد ورعاية العلم وأهله، وعمل المستشفيات، والنفقة على المحتاجين وما ينفع الناس.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ، للحديث: « لا ضرر ولا ضرار »¹

سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية:

- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .

- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب . والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

الركن الثالث: التكافل الاجتماعي:

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال . وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية . ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها: -

- الزكاة لسد حاجات المعوزين .

- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .

- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته .

- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .

شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي و العقيقة وغيرها .

اضافة لهذه الأركان نجد الاقتصاد الاسلامي وضع العقوبات المالية و هي الجزاءات التي تحمل طابع الردع المالي لمن يسبب الأذى للمجتمع .¹

¹ محمود عبد الكريم إرشيد ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، ط1 ، دار النفائس ، الأردن ، 2012 ، ص 35

الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 من منظور الاقتصاد الإسلامي

حدوث مثل هذه الأزمات بالنسبة للاقتصاد الإسلامي يرجع لعدم تطبيق أركانه سابقة الذكر و عند العودة لجذور و أسباب الأزمة يتضح لنا هذا و فيما يلي سنحاول تفسير و تفصيل أسباب الأزمة من المنظور الإسلامي :

- سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في الأسواق المالية وهذا يمكنهم من التأثير المخطط لإحداث ضرر جسيم بصغار المتعاملين ، و تعتبر هذه السيطرة نوع من أنواع الاحتكار التي نهى الشرع عنها .

- المعاملات الربوية ومن صورها في سوق الأوراق المالية التعامل بالسندات بفائدة ثابتة ، وبدل التأجيل في العمليات الآجلة و شرط الفسخ ، فعندما يعجز المدين مثلا عن سداد الفائدة أو رد قيمة السند في ميعاد استحقاقه تروج الشائعات حول تلك الأوراق فينخفض سعرها وتنهار وينهار معها المؤسسة أو الشركة أو الحكومة الصادرة لتلك السندات ، و يترتب على ذلك ضياع أو تبديد وأكل أموال الناس بالباطل .

وفي حالة الشراء الجزئي أو البيع على المكشوف ، ويعجز المشتري عن سداد ما عليه من دين بفائدة وينخفض سعر الورقة ، فلا يجد بدأ من التخلص منها بأى ثمن وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من المضاعفات تقود إلى الانخفاض الشديد في الأسعار بدون مبرر اقتصادي أو استثماري وهذا بسبب المعاملات الآجلة بقروض ربوية . والإسلام يحرم التعامل بالربا.

- الشائعات المغرضة التي لا أساس لها من الحقيقة والتي غايتها إحداث أضرار جسيمة بالمتعاملين ، وبالسوق ، وبالاقتصاد القومي ، والتي يقوم بها عصابة من كبار المتعاملين في الأسواق بتخطيط وتنظيم فعلى سبيل المثال : تصدر شائعة بوجود خسارة في شركة ما فينهار سعر أسهمها ، أو يقال أنه يتوقع وجود عجز في ميزانية دولة كذا فينهار سعر صكوكها أو سنداتها ، أو يشاع أن هناك احتمال أن تقوم الدولة بتخفيض عملتها ، وهكذا والإسلام يرفض هذه الشائعات التي هي أشد من الفتنة .

- المقامرات القائمة على الغرر والتدليس والكذب والغش ، والأوهام والتخيلات والتوقعات فكل متعامل سواء كان مشترياً أو بائعاً يربط حظه بتقلبات الأسعار المتوقعة ، فهذا من أنواع القمار الذي نهى الشرع عنه ، كما أن معظم المعاملات في سوق الأوراق المالية لا تقوم على القبض الفعلي حسب ضوابط الفقه الإسلامي حيث يتم بيع بعض الأوراق المالية وهي في ذمة البائع الأول وقبل أن يجوزها

المشتري الأول عدة بيوعات ، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين الباعين والمشتريين غير الفعليين فهذه مقامرة محرمة ، ولقد حرمت الشريعة الاسلامية التدليس بإخفاء معلومات .

- اقتراض الشركات والمؤسسات وغيرهم من البنوك والمؤسسات المالية بفوائد ربوية ، وعندما يحين ميعاد سداد تلك القروض وفوائدها ، ولا توجد سيولة ، تضطر تلك الشركات والمؤسسات إلى التخلص مما قد يكون لديها من أسهم أو سندات صكوك ، في سوق الأوراق المالية بأى سعر ، ويترتب على ذلك زيادة العرض يعقبه انخفاض في السعر وينجم عن ذلك خسارة وفوضى واشاعات وحالة تشاؤم في السوق وهذه الانخفاضات غير حقيقيه وليس لها مبرر اقتصادى وسببها القروض بفائدة .

ولقد حرمت الشريعة الاسلامية القروض بفائدة لأن تلك الفائدة هي عين الربا ومن الأسباب الرئيسية للأزمات.¹

- و التكافل الاجتماعي الذي يسعى لتحقيق العدالة في الاسلام ، يستوجب مشاطرة الربح و الخسارة في المعاملات المالية ، حتى لا يرمى كل العبيء على عاتق المستثمر ، ففي هذه الحالة تحتاج المؤسسات المالية الى تقييم المخاطر بجدية أكثر و المراقبة الفعالة لاستغلال التمويل المالي من جانب المستلفين ، فهذا يشير ضمنا الى أن الدائن البنك يعمل كوكيل للمستلف ملم بالمعلومات الكاملة عن الكيفية التي سيستخدم بها المستلف القرض دون ترك أي مجال للمعلومات المغلوطة .

على عكس عملية التسليف في نظام الصيرفة التقليدية التي تركز على مسألة المعلومات غير المتماثلة و الخطر الأخلاقي ، فالمستلفون ملمون بأعمالهم الخاصة بهم بأكثر مما يعلم الدائنون ، و بما أن المستلفون في موقف يؤهلهم لإخفاء معلومات عن البنك ، فبإمكانهم بسهولة استخدام القروض في أغراض أخرى تختلف عما حددوه في الاتفاق ، واضعين بذلك مخاطر خفية على البنك عبر بياناتهم المضللة حول دخلهم ، و هي القضية التي لم يتم تناولها بصورة جدية من قبل البنوك المتهورة و الطائشة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل حدوث الأزمة .

و من ناحية أخرى ، لا يسمح النظام المالي الاسلامي بتكوين الدين عبر الاقراض المباشر ، و لكنه يتطلب تكوين الدين من خلال بيع أو تأجير " الأصول الحقيقية " عبر المبيعات المختلفة التي تتماشى و الشريعة الاسلامية (أنماط الاستئجار ، المراجعة ، السلام ، الاستثناء ، الصكوك) ، و الهدف من ذلك

¹ حسين حسين شحاته ، المنهج الاسلامي لتشخيص و معالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية ، تاريخ الاطلاع : 2014/02/12

مساعدة الأفراد و الشركات لشراء السلع و الخدمات الحقيقية التي هناك حاجة لها في الوقت الراهن مع اعتبار المقدرة على تسديد القروض في وقت لاحق .

و نظام التمويل الاسلامي شروط محددة يمكنها المساعدة في منع التوسع المفرط للديون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة نذكر منها :

- يتعين أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصولا حقيقية ، و ليست خيالية أو نظرية .

- يتعين أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة.

- يتعين أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية مع إدراك تام بعملية التسليم و التسلم الفعلية .

- يمنع بيع الدين و عليه تنعدم امكانية نقل الخطر المصاحب الى شخص آخر .

و تحت هذه الظروف ، يتضح أن قوة الاقتصاد الاسلامي تستند على أن الأدوات المالية المتماشية مع

الشريعة الاسلامية مبنية على الاقتصاد الحقيقي و ليس على التنظير و الخيال ، كالاتجار في الديون

و المشتقات المالية و معاملات الخيالية في جوهرها و التي لا تضيف قيمة تذكر الى الاقتصاد¹ .

الفرع الثالث : الحل من المنظور الاقتصادي الاسلامي للأزمات المالية

و على ضوء هذه الأسباب و أركان الاقتصاد الاسلامي فالمعالجة التي يقدمها لهذه الأزمة و غيرها من الأزمات المالية تتركز في ثلاث عناصر هي :²

- **المعالجة الأخلاقية** : التي تتضمن السلوك المتزن في عمليات الاستثمار ، و عدم تجاوز القيم العقائدية و الشرعية التي يؤمن بها المسلم و يلتزم بأحكامها و قواعدها ، بما يحقق التوازن بين المصلحة الاجتماعية و الخاصة .

- **المعالجة الرقابية** : التي تضمن عدم انحراف الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية عن القواعد الشرعية و بما يحقق رعاية الدولة لمجمل تلك الأنشطة توجيهها و تنظيمها و تخطيطها ، و إدارة ان لزم الأمر في حالات خاصة محددة ، ليس باعتبارها الدولة الحارسة ، و إنما باعتبارها دولة عليها مسؤوليات اقتصادية و من هذه المسؤوليات توجيهه أو تخطيط الاستثمار .

¹ تقرير منظمة المؤتمر الاسلامي مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية ، حول الأزمة المالية العالمية

2009/2008 ، أنقرة تركيا ، 2009 ، ص ص 8 ، 9

² عبد الستار ابراهيم الهبتي ، المعالجة الاسلامية للأزمة الاقتصادية العالمية ، قسم الدراسات الاسلامية ، جامعة البحرين ، البحرين ، 2009 ، ص 42

- المعالجة الفنية و المصرفية : التي تحدد اطر و صيغ التمويل و الاستثمار بما لا يخرج عن دائرة الحلال و الحرام من جهة و لا يوقع الضرر على الآخرين .
- و أعتقد أن تمويل المصرفي الاسلامي و خصائصه التي يستمد من الاقتصاد الاسلامي يحقق هذه المعالجة و سنحاول فيما يلي نلخص أهم هذه الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي¹ :
- الغرض من التمويل ركن لازم و جوهري سواء في المشاركات أو البيوع ، أو في الاستثمار المباشر أو في غيرها ، ما يحتم الربط بين التدفقات التمويلية و التدفقات السلعية في التمويل الاسلامي .
- ارتباط الربح بالملك أو العمل .
- شمولية التمويل المصرفي لكل الأنشطة و المشروعات و للأفراد و الجماعات كافة .
- تعارض فكرة المتاجرة في النقود مع منظور التمويل الاسلامي فهي أداة نتحصل بها على السلع و الخدمات و يستفاد من هذه الخاصية أن التمويل الاسلامي يرفض فكرة النماء الافتراضي ، أي أن الانسان لو يملك شيئاً ليس من طبعه إمكان النماء فليس له الحق في أي زيادة ، كالفائدة على النقود .
- ارتباط التمويل المصرفي بالجانب المادي الاقتصاد أي انتاج سلعة ، خدمة أو منفعة تنتهي بانتاج قيمة حقيقية مضافة ، و ليس على ذمة المستفيد و قدرته على السداد كما في التمويل الربوي .
- التمويل الإسلامي لا يركز المخاطر عند طرف واحد فهو قائم على أساس المشاركة في الربح و الخسارة فالمغرم و المغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية و ليس على طرف واحد .
- يهدف النظام الاسلامي الى تحقيق الانسجام و التوافق بين الجانب المادي و الروحي للانسان ، تعد خاصية امهال المدين المعسر من خصوصيات التمويل الاسلامي التي تهدف الى تحقيق هذا الانسجام .
- و تجدر الاشارة الى أهم الصيغ التمويل التي تستعمل في المصارف الاسلامي المتمثلة في المشاركة و المضاربة في التمويل الاستثماري و بيع السلم و المرابحة و عقد الاستصناع في البيوع اضافة للاجارة ، و التمويل التكافلي عن طريق الزكاة و القرض الحسن .

¹ عبد الواحد غردة ، دور التمويل الاسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012/2011 ، ص 113 ، 112 بالتصرف

خلاصة الفصل :

الأزمات المالية هي حالة من عدم الاستقرار التي تمس المصارف ، العملات ، أسواق المال أو عملية تسديد الديون من طرف الدول .

و قد عرف العالم منذ القرن التاسع عشر أزمات مالية متعددة ، لذلك حاول الكثير من المفكرين على مر التاريخ وضع نظريات لتفسير أسباب حدوث هذه الأزمات ، فمنهم من أرجعها الى ضعف الاستهلاك ، و المضاربات غير عقلانية ، و ضعف النظام المالي ، و تشهد العديد من الأزمات على هذا أما خلال القرن العشرين و الواحد و العشرين كان توجه الدول نحو نظام السوق و التحرر المالي من أبرز الأسباب التي أدت لحدوث الأزمات المالية .

أما بالنسبة للأزمة المالية لسنة 2008 فقد كانت الثغرات المتواجدة بالنظام المالي الأمريكي السبب الرئيسي فيها ، و عملية التوريق وراء انتشارها و عالميتها .

و للخروج من هذه الأزمة كان أبرز الحلول دعم المؤسسات المالية بضخ السيولة من طرف الحكومات ، إضافة إلى الدعوة لضبط الرقابة على مختلف العمليات المالية .

و يرى الاقتصاد الإسلامي أن التعامل بالربا و المقامرات و فصل القطاع المالي عن القطاع الحقيقي الأسباب الرئيسية للأزمات، و طبيعة الاقتصاد و نظام التمويل الإسلامي لا تسمح بهذا ، لذلك فالعمل وفقا للشريعة الإسلامية يجنب الوقوع في العديد من الأزمات المالية .

تمهيد :

تشغل السوق النفطية بتقلباتها العالم أجمع ، فالكل يراقب و يتابع ما يدور بها ، نظرا للاحتلال النفط المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة لعدم قدرة المصادر الأخرى منافسته رغم تعرضه لنضوب و إضراره بالبيئة ، لذلك نجد هذا المجال يتلقى رعاية و اهتمام من قبل العلماء ، الاقتصاديون و حتى السياسيين.

و في هذا الفصل سنحاول التعرف على النفط و الأسواق النفطية و ما يدور بها في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني فسنركز فيه على موقع الدول العربية ضمن أسواق النفط العالمية من خلال التطرق إلى إمكاناتها النفطية إضافة لتطرق لعوائد النفط العربية و كفاءة استخدامها .

المبحث الأول : مدخل للسوق النفطية العالمية

يعد النفط من أهم المورد طبيعية التي اكتشفها الإنسان ، أما أسواقه فهي متميزة عن باقي الأسواق نظرا للأهمية التي يمتلكها النفط على مختلف الأصعدة التي جعلته سلعة إستراتيجية .

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على النفط و أهميته وعلى الأسواق النفطية و خصائصها و الفاعلون فيها دون أن ننسى أسعار النفط التي تحظى بالمتابعة و الاهتمام الكبير.

المطلب الأول : الاطار العام للنفط

سنتناول في هذا المطلب تاريخ اكتشاف النفط و كذا نتعرف على النفط و مكوناته وكذا أنواعه و أهميته ، ونستعرض بعض الأرقام التي تعكس لنا حجم النفط المتواجد بالعالم و كذا أهميته.

الفرع الأول : اكتشاف و مفهوم النفط

ترجع معرفة الإنسان لنفط أو البترول منذ القدم و تحديدا في العام 450 قبل الميلاد من خلال بعض تسرياته على سطح الأرض حيث إستخدمه المصريون والصينيون والبابليون القدماء في الإضاءة و طلاء القوارب و عزل المساكن و علاج بعض الأمراض وغيرها من الإستخدامات البدائية، ومن المعلوم أن التطور التقني الهائل في العالم اليوم لم يكن ليتوصل إليه لولا إكتشاف البترول والغاز الطبيعي و إستخراجهما بشكل تجاري و تطوير طرق التكرير والتصنيع الحديثة. ففي العام 1858م تم تطوير تقنية الحفر الدوراني للآبار في الولايات المتحدة الأمريكية و تم حفر أول بئر للبترول في ولاية بنسلفانيا و منذ ذلك الحين إنطلقت إكتشافات البترول حول العالم حيث أكتشف البترول في فنزويلا عام 1878م و في إندونيسيا عام 1885م و في منطقة الخليج العربي عام 1908م و في المكسيك عام 1910م و في

إفريقيا عام 1956م وفي بحر الشمال عام 1969م، وبعد ذلك توالى إكتشافات البترول في جميع أنحاء العالم.¹

أما في الوطن العربي فقد حفرت أول بئر بترولية عام 1896 في حقل جمسة في مصر و تحقق أول اكتشاف تجاري للبترول عام 1908 في نفس الحقل ، و في عام 1909 في العراق . و لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق الا بعد ذلك حيث اكتشف حقل كركوك في العراق عام 1927 ، ثم الكويت في حقل برقان عام 1938 ، و حقل الغوار في العربية السعودية الذي يعتبر أكبر حقل نفطي في العالم و الذي اكتشف عام 1948 ، ثم حقل بوحاسا في الامارات العربية المتحدة عام 1960.....الخ ، و في المغرب العربي فلم يكتشف النفط العربي الا في خمسينيات القرن العشرين.²

و تنطوي دورة انتاج النفط على مراحل خمسة هي التالية : التنقيب أو " الاستكشاف و الاستطلاع " ، الاستخراج ، النقل ، التكرير ثم التوزيع و التسويق ، و يمكن أن تقع مرحلة النقل من موقع الاستخراج الى مراكز التسويق إما قبل أو بعد مرحلة التكرير ، إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده.³

و فيما يلي سنتناول تعريف بمفهوم النفط من خلال ادراج هذه التعاريف :

— يعرف النفط بأنه عبارة عن مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى، بالإضافة إلى الهيدروكربونات فإن النفط يحتوي بكميات ضئيلة على موارد أخرى ومركبات معقدة من النيتروجين والكبريت و الأوكسجين.⁴

¹ مساعد ناصر جاسم العواد ، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول و الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، البترول و الطاقة و اهتمامات أمة ، جامعة المنصورة ، 3/2 افريل 2008 ، ص 1

² رحمان آمال ، واقع و آفاق صناعة تكرير البترول العربية في ظل التحديات البيئية الراهنة ، اجاث اقتصادية و ادارية ، العدد 11 ، جامعة محمد خيضر جوان 2012 ، ص 267

³ حسان خضر ، أسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية العدد 57 ، الكويت ، 2005 ، ص 4

⁴ آمال رحمان ، محمد التهامي طاهر ، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 12 ، 2013 ، ص 19

— يعرفه " محمد أحمد الدوري " بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر... الخ . كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقلها والعكس بالعكس .¹

كما يعرف النفط أو البترول بأنه كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني " بيترا " والذي يعني صخر و " أوليوم " والتي تعني زيت ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أن له اسم آخر " الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية . وأحيانا يسمى نافثا، من اللغة الفارسية" نفت " أو "نافاتا" والتي تعني قابليته للسريان .(وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربورات، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لآخر، ويعتبر النفط مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهام للغاية، ويعتبر المادة الخام لعديد من، المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، اللدائن .²

من خلال ما سبق استطيع أن أقول أن النفط هو تلك المادة الكيماوية المتميزة المتواجدة على الأرض و التي يستخدمها الانسان في عدة مجالات في مقدمتها و أهمها كمصدر لطاقة . أما عن تصنيف النفط فقد وضع معيار درجة الكثافة النوعية كمييار و مؤشر لمعرفة نوعية و جودة النفط من قبل معهد البترول الأمريكي وهو معيار شاع استخدامه بصورة واسعة في الصناعة و السوق النفطية و يستخدم مختصر -API- لتدليل على درجة الكثافة النوعية³ .

ويكتسب المقياس السابق أهمية تجارية لعلاقته بتقييم سعر النفط الخام وبالأخص بعد أن تحولت أسعار النفط في العالم من الطبيعة الحسائية خلال فترة سيطرة شركات النفط العالمية على الصناعة النفطية إلى

¹ رحمان آمال ، نفط و التنمية المستدامة ، مجلة البحوث الاقتصادية و ادارية ، العدد 4 ، ديسمبر 2008 ، ص 178 ،

² شوقي جدي ، لطيفة بهلول ، الأزمة المالية العالمية تمز أركان الصناعة النفطية في منطقة شمال افريقيا ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 ، ص 9 ،

³ أمينة مخلفي ، محاضرات في أمينة مخلفي ، مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء 1 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014 ، ص

أسعار تتأثر بعوامل العرض والطلب في السوق، وهذا بعد استعادة البلدان المنتجة لثروتها الطبيعية في سبعينيات القرن الماضي.

وجرت العادة النفطية على القيام بالتقسيم التالي لنفط حسب درجة الكثافة النوعية :

-**النفط الخفيف** : مثل النفط العربي الخفيف، نفط صحاري بلاند الجزائري، نفط البصرة الخفيف، خام غرب تكساس الخفيف.

-**النفط المتوسط** : مثل النفط العربي المتوسط.

-**النفط الثقيل** : مثل نفط إيران الثقيل و نفط السعودية الثقيل، نفط عمان.

و كلما كان النفط أخف سهل تكريره في المصافي النفطية و غلا ثمنه ، و ليس هناك من حد فاصل رسمي يصنف النفط على أساسه بأنه ثقيل أو خفيف ، و لكن على العموم فان النفط في الدرجات الدنيا من العشرينات أو أقل من API يعتبر ثقيلًا ، و إذا كان في الثلاثينات أو أعلى اعتبر خفيفًا و إذا كان في منزلة بين المنزلتين اعتبر وسيطًا .

و من حيث المحتوى فيعد الكبريت عنصرا هاما في تصنيف النفط الخام لأن وجوده بنسب مرتفعة يجعل البنزين أكثر تلويثا للبيئة ، فاذا كان المحتوى مرتفعا سمي "حامضا " بينما اذا كان منخفضا و صف بأنه "حلو" .¹

و الجدول الموالي يبين نسبة الكبريت و درجة API لنفط بعض الدول العربية .

و من خلال هذا الجدول نجد أن نفط الجزائر و ليبيا يتمتعان بنسبة منخفضة من الكبريت و درجة عالية من الكثافة تجعل أسعار نفطها أحسن مقارنة بالأخرى .

¹سوزان شنيدر ، الأسواق النفطية ، تاريخ الاطلاع 24_06_2014 www.journalisntraining.net

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

الجدول رقم 03 : نسبة الكبريت و درجة API لبعض النفوط العربية

الدولة	نسبة الكبريت %	درجة API	نوع النفط
الكويت	2.48	31.3	متوسط
العراق	1.85	36.1	خفيف
السعودية	1.60	34.2	متوسط
	2.84	27.3	ثقيل
ليبيا	0.45	39.2	خفيف
الجزائر	0.14	44	خفيف

المصدر : أمينة مخلفي ، مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء 1 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013 ، ص 18

وقد تم الاعتماد على مجموعة من النفوط العالمية للاستدلال بها عند تقييم سعر النفط، وتسمى هذه الأنواع بـ "نفوط الإشارة" ومن أهمها وأشهرها على الإطلاق ما يلي:
 _ مزيج برنت البريطاني.

_ خام غرب تكساس الأمريكي.¹

تجدر الإشارة لظهور نوع جديد من النفط و هو الصخر النفطي " نفط الكيروجين Oil Shale –

"والنفط الصخري" نفط السجيل " Shale Oil – و هي من انواع النفط غير التقليدي .

أستخدم الصخر النفطي كوقود كونه مادة قابلة للاشتعال، كما استخدم أيضاً في تلميع الحلي وتضميد الجراح وتخفيف الآلام في القرن الرابع عشر في عام 1964 ، منح التاج البريطاني براءة اختراع لثلاثة علماء كان لهم الفضل في استخدام الصخر النفطي في إنارة الطرق في بريطانيا وإيطاليا والعديد من الدول الأوروبية . كما بدأ استغلاله في التعدين الصناعي الحديث عام 1843 في فرنسا واسكتلندا وألمانيا وبلدان الأوروبية أخرى.

¹ شوقي جدي ، مرجع سابق ، ص ص 9 ، 10

يستخرج الصخر النفطي " نפט الكيروجين " من ترسبات الصخور المحتوية على مادة الكيروجين المادة العضوية التي تشكلت من بقايا حيوانات وأحياء بحرية ونهرية بفعل عوامل الطبيعة قبل ملايين السنين . يتكون نפט الكيروجين من أجزاء هيدروكربونية " الهيدروجين والكربون " وغير كربونية كالأوكسجين والنتروجين، يتم تحويلها إلى سائل هيدروكربوني شبيه بالنפט الاحفوري من خلال توجيه درجة حرارة مرتفعة.

أما النפט الصخري " نפט السجيل " فيستخرج من الصخور الرسوبية المحتوية على النפט غير التقليدي من باطن الأرض باستخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلووط بالرمل والكيموايات لتفتيت الصخور واستخراج النפט المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي "fracturing hydraulic . " النפט الصخري من أنواع النפט الخفيف الأقل سيولة من النפט الخام الاحفوري وتختلف خصائصه حسب تكوين الصخور الرسوبية في باطن الارض، حيث يحتوي على مكونات هيدروكربونية وعلى نيتروجين مستمد من المواد العضوية التي تكون منها وتقدر بأقل من 4.1 %، كما يحتوي على 4.1 % من الاوكسجين وحوالي 0% الكبريت، إضافة إلى القليل من الجزئيات المعدنية الاخرى.¹

يقاس النפט " بالبرميل " و يشار الى انتاج هذه الشركة أو تلك و هذا البلد او ذاك " بالبرميل في اليوم " ، و يساوي البرميل الواحد 42 غالون أمريكي أو 159 ليتر.²

¹ جمال قاسم حسن ، النפט و الغاز الصخرين و أثرهما على أسواق النפט العالمية ، صندوق النقد العربي ، 2015 ، ص 2

² سوزان شنيدر ، الأسواق النفطية ، تاريخ الاطلاع 24_06_2014 www.journalistraining.net

الفرع الثاني : أهمية النفط

يكتسب النفط أهميته من خلال كونه أهم مصدر للطاقة حاليا التي تقوم عليها النشاطات الاقتصادية ، و فيما يلي سنتناول أهمية النفط كمصدر للطاقة و أهميته الاقتصادية .

أولا : الأهمية الاقتصادية للنفط :

يدخل النفط كمنتج وسيط في كل الصناعات و الأنشطة الاقتصادية ، و تدل الدراسات على أن الأسباب المؤدية إلى أن يلعب النفط مثل هذا الدور بين مصادر الطاقة المختلفة تعزى إلى عوامل متعددة من بينها تعدد الوظائف التي يؤديها النفط بعد تكريره، فهو يمدنا بالحرارة والضوء و يمدنا بالطاقة التي تحرك المحركات كما انه يمدنا بالزيت الذي يستخدم في طلي الأجسام الصلبه لغرض المحافظة على عدم تأكلها أو صدأها، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض الكلفة على المستهلك يلعب دورا هاما في زيادة الطلب عليه ، إن للنفط أهمية عظمى باعتباره المصدر الأهم للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفء فحسب وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيماوية، وقد تطورت هذه الصناعة على أساس صناعة تصفية النفط فثمة عشرات المئات من المشتقات من صناعة البلاستيك والمطاط والصابون و الاصباغ والأدوية و الاصماغ وعدد هائل من المواد الكيماوية الصناعية ولاسيما صناعة الأدوية وغيرها كلها معتمدة على النفط. كما هناك صناعة حديثة متطورة هي البتروكيماوية الناشئة عن كيمياء النفط وتكمن أهمية المواد البتروكيماوية في حقيقة إن صناعتها تؤلف تقريبا (65%) من قيمة إنتاج جميع المواد الكيماوية الأساسية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيظل النفط لسنين طويله ضرورة لا غنى عنها للصناعة الجديدة في كل بلد من بلدان العالم ومصدر أساسي للدخل القومي¹.

¹ محمد رضا الشوك ، حيدر علي الدليمي ، أهمية النفط في الحياة الاقتصادية للدول العالم تاريخ الاطلاع 2013/03/16

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=239403

بالإضافة الى هذا الجانب (أهمية النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية للصناعات الجديدة المتطورة المبنية على الكيمياء) الذي يجعل النفط يدخل كمنتج وسيط في كل الصناعات و الأنشطة الاقتصادية له جوانب أخرى متكاملة في مجال الاقتصاد القومي نذكرها فيما يلي¹:

— ما يحققه النفط من عائدات تشكل جانبا رئيسيا من وعاء دخل الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية.

— دور النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة .

— يتيح فرص عمالة كبيرة .

و تجدر الإشارة إلى أن مورد النفط يتميز من زاوية النظر الاقتصادي بخاصتين :

— الأولى: التقلبات الحادة في أسعاره وإيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها.

— الثانية: كونه موردا غير متجدد .

الخاصية الأولى تتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار الإنفاق العام، في إطار المثل "وفر قرشك الأبيض ليومك الأسود".

أما الخاصية الثانية فتتطلب مراعاة حقوق الأجيال القادمة .²

¹ فريد النجار، ادارة شركات البترول و بدائل الطاقة قراءات استراتيجية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006 ، ص 5

صالح سلطان ، صناديق الاستقرار النفطية تجربة الكويت و النرويج ، تاريخ [/Wwwalriyadhcom2007/09/19section.ecom.html](http://Wwwalriyadhcom2007/09/19section.ecom.html)

الاطلاع 2013/02/27

ثانيا : أهمية النفط كمصدر لطاقة:

التعريف السائد للطاقة هو " القدرة على القيام بعمل ما "، فأيا كان العمل فكريا أو عضليا يتطلب لإنجازه كمية ملائمة من الطاقة .

وقد تطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان لسد احتياجاته المختلفة المادية والمعنوية على مدى تاريخه الطويل، في البداية اعتمد الإنسان على قوته العضلية لإنجاز أعماله اليومية، ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغل حركة الرياح في تحريك السفن وإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات البدائية . وعرف الفحم منذ أن اكتشف النار، فاستخدمه الإنسان كمصدر للطاقة في إدارة المحرك البخاري، ثم اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة .¹

وفي عصرنا الحالي ومع التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإنتاج، أصبحت مصادر الطاقة في العالم عديدة ومتنوعة، منها:²

- مصادر الطاقة الأولية التقليدية كالطاقة الأحفورية "النفط والغاز الطبيعي والفحم".
- مصادر الطاقة البديلة المتجددة كالطاقة المائية، وطاقة الكتلة الحيوية، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية بأنواعها، وطاقة المحيطات... الخ، إضافة إلى الطاقات الأخرى، كالطاقة النووية و طاقة الحرارة الجوفية و غيرها.

و تدعى مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة حاليا بمصادر الطاقة البديلة للإمكانية حلولها مكان النفط ، لكن استخدامها على المستوى التجاري مازال يصطدم ببعض المشاكل والصعوبات التقنية والبيئية والاقتصادية، وبالتالي بقيت نسبة مساهمتها في تغطية حاجة العالم للطاقة محدودة ودون الأهداف المرسومة لها .

¹ محمد طالب ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 6 ، 2008 ، ص 195

² إبراهيم جاويش ، ترشيد استهلاك الطاقة نحو اقتصاد أفضل و بيئة آمنة ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2000 ص 107.

أما النفط ومع أنه مصدر طاقة ناضبة مثل الفحم و الغاز ، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة وسيبقى متمتعاً بهذه الأفضلية طيلة فترة نصف القرن الواحد والعشرين، وهذا راجع لسببين رئيسيين هما: **السبب الأول** : ويتمثل في قصور الطاقات البديلة عن حلوها محل النفط حيث حاولت دول الغرب الصناعي منذ حقبة السبعينات والثمانينات إلى يومنا، البحث عن بدائل جديدة للنفط راجع لسببين رئيسيين وهما ارتفاع أسعاره والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المالكة لهذا المورد، لكن نتائج البحث جاءت مخيبة للآمال حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلوها محل النفط لأسباب عديدة منها:

- **التكلفة الاقتصادية** : أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل.

- **انعدام الفاعلية** : هناك بعض البدائل التي بينت التجارب عدم فاعليتها، كتلك التي أجريت على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

- **انعدام الأمان** : بعض هذه البدائل كان غير آمن، ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية.

وقد أثبتت كارثة القرن العشرين " تشرنوبيل " و"كارثة" فوكوشيما " للقرن الواحد والعشرين، أن الطاقة النووية مازالت تشكل خطر على الإنسان في الوقت الحالي. وقبل " تشرنوبيل " وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى الإنسان في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وإن ظلت حادثة " تشرنوبيل " و" فوكوشيما " هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها.

- **حماية البيئة** : أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الشديدة حماية البيئة، فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة، التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثاً.

السبب الثاني : يعود إلى المميزات والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع بها النفط ضمن مجموعة مصادر الطاقة المستغلة في العالم، وأهم هذه المزايا :

- ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى، حيث كمية الحرارة المتولدة من النفط تكون أكبر وأعلى من أي مصدر آخر .

- ضعف كلفة النفط الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع بقية مصادر طاقة .

- توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب .

- مرونة حركته السريعة .

- مصدر للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة وخاصة الصناعة البتروكيماوية.

- مزايا النفط الفنية والتكنولوجية للمعدات المستعملة له .

- قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الطاقية الأخرى.¹

¹مخلفي امينة ، النفط و الطاقات البديلة المتجددة و غير متجددة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد9 ، 2011 ، ص ص 230 ، 231

الفرع الثالث : احصائيات النفط بالعالم

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط من 91.3 مليون برميل في اليوم سنة 2014 الى 109.8 مليون برميل في اليوم سنة 2040 بنسبة 18.4 %¹، لذلك رأينا أنه من الأهمية بمكان استعراض بعض الإحصائيات الخاصة بالنفط كالاحتياطيات و إنتاج و تطورها و كذا المخزونات النفطية العالمية .

أولاً : الاحتياطي العالمي من النفط

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف ، و يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف التقنية و الاقتصادية السائدة ، و تقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضاً و طولاً و سمكاً .

و يمكن تصنيف الإحتياطي النفطي الى عدة أصناف سنعرض ما هو أكثر شيوعاً منها و هي :

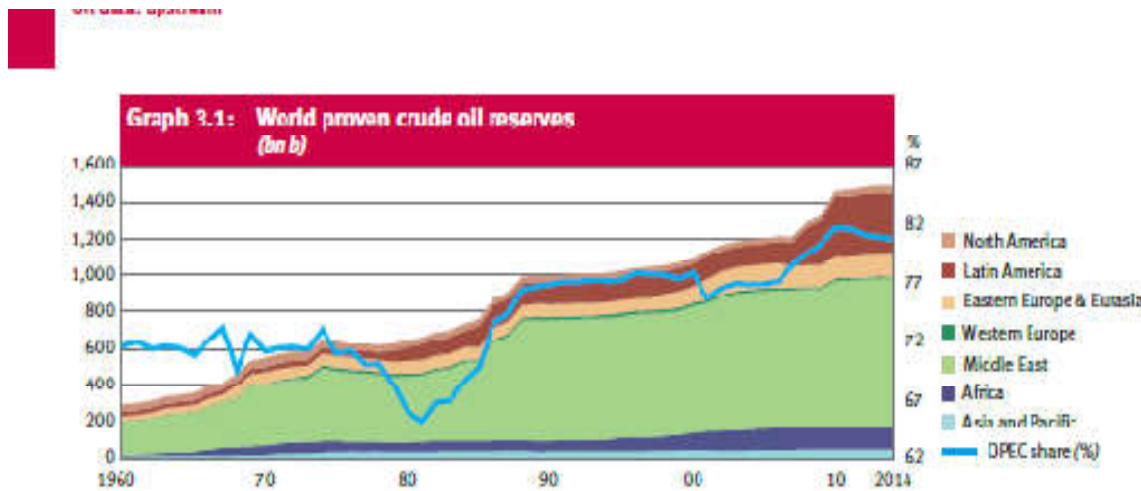
- **الاحتياطي المثبت "المؤكد"** : و هو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجيا و الهندسية الى امكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من مكامن النفطية و بالظروف الاقتصادية و التقنية المتوفرة .

- **الاحتياطي المرجح وجوده** : هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها و التأكد من احتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط أو الكميات التي يمكن استخلائها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الانتاجي بعد ، و التي توجد دلائل على احتوائها للنفط .

- الاحتياطي الممكن : هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح و جوده و الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة و الممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره و استغلاله .
- الاحتياطي المحتمل : هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها و استخراجها من المكامن التي يتم تطويرها أو حفرها بعد ، و التي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.¹

و الشكل الموالي يوضح تطور الاحتياطي النفط الخام بالعالم منذ سنة 1960 الى غاية سنة 2014

الشكل رقم 02 : تطور احتياطي نفطي العالمي خلال الفترة 1960-2014



المصدر : OPEC Annual Statistical Bulletin 2015 ,p24

من خلال الشكل رقم 02 يتضح أن الاتجاه العام للاحتياطات النفطية العالمية هو تزايد و نمو و أن منطقة الشرق الأوسط هي التي تمتلك أكبر احتياطات النفطية العالمية و أن منظمة الأوبك خلال هذه الفترة دائما ما تسيطر على أكثر من 60% من الاحتياطات النفطية العالمية ، و لتوضيح توزيع احتياطات النفط في العالم بشكل أوضح نعلم على الجدول رقم 04 الذي من خلاله نجد أن

¹حسان خضر ، مرجع سابق ، ص ص 5، 6

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

الإحتياطي العالمي من النفط الخام سنة 2014 وصل 1.0492.880 مليون برميل ، ويتواجد أكثر من نصف هذا الإحتياطي بمنطقة الشرق الأوسط بنسبة 53.75% بحوالي 802.518 مليون برميل ، بعدها تأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بحوالي 23%، بعدها إفريقيا بحوالي 8.54% ، و أوروبا الشرقية و روسيا 8% ، آسيا و المحيط الهادئ 3.24% ، أمريكا الشمالية 2.72% و أوروبا الغربية بأقل 0.0775% .

الجدول رقم 04: الإحتياط و الإنتاج العالمي من النفط الخام لسنة 2014

الإنتاج من النفط الخام 1000 برميل /اليوم	الإحتياطي المؤكد من نفط الخام مليون برميل	الإقليم
10.0610.7	40.681	أمريكا الشمالية
9.726.0	342.235	أمريكا اللاتينية
12.782.1	119.863	أوروبا الشرقية و روسيا
2.752.0	11.57	أوروبا الغربية
23.514.6	802.518	الشرق الأوسط
7.160.9	127.561	إفريقيا
7.422.8	48.445	آسيا و المحيط الهادئ
73.420.1	1.492.880	إجمالي العالم

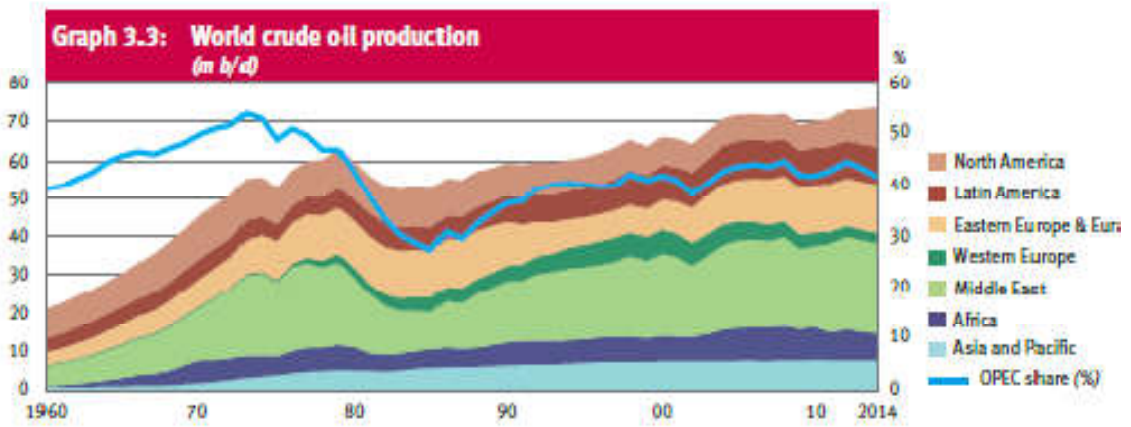
المصدر : OPEC Annual Statistical Bulletin 2015 ,pp,22/28

ثانيا : انتاج النفط في العالم

يتأثر إنتاج النفط بالأوضاع السياسية السائدة في مناطق الإنتاج، وبسياسات الدول المنتجة، وخططها الإنتاجية، بالإضافة إلى تأثير الطلب و الأسعار .

و الشكل الموالي يوضح تطور انتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة 1960-2014

الشكل رقم 03 : تطور انتاج النفط الخام خلال الفترة 1960-2014



المصدر : OPEC Annual Statistical Bulletin 2015 ,p24

من خلال الشكل رقم 03 يتضح لنا أن الاتجاه العام للإنتاج النفطي هو النمو على رغم من أنه شهد انخفاض ملحوظ خلال ثمانينات و يرجع ذلك لانخفاض أسعار النفط سنة 1986 ، أما سيطرة منظمة الأوبك فمنذ 1960 الى غاية اوائل السبعينات كانت تسيطر على ما بين 40 و 50% من الانتاج النفطي العالمي ثم انخفضت بعد ذلك الى غاية اواخر الثمانينات لحدود 30% و بعدها عرفت الارتفاع المتذبذب ما بين 30 و 45% .

أما توزيع الانتاج النفطي على العالم فسوف نلاحظه من خلال الجدول رقم 04 الذي نجد من خلاله أن الإنتاج العالمي من النفط قد وصل سنة 2014 لحجم 73.420.1 ألف برميل في اليوم

وتعد منطقة الشرق الأوسط أيضا الأكثر إنتاجا بنسبة 32% من الإنتاج العالمي ، تليها منطقة أوروبا الشرقية و روسيا 17.40% بعدها و في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية ثم أمريكا اللاتينية ، بعد افريقيا و آسيا و المحيط الهادي بنسبة إنتاج متقاربة تقدر تقريبا 10%. و في الأخير أوروبا الغربية .

ثالثا : المخزونات النفطية :

تنقسم المخزونات النفطية الى المخزون التجاري و المخزون استراتيجي .

1-المخزون التجاري : تحتفظ الشركات التجارية خصوصا في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزونات من الخام والمنتجات المكررة و تعرف باسم "المخزونات التجارية" لأغراض تشغيلية، سواء أكانت لأعمال التكرير لديها، أم لمواجهة التقلبات في الطلب، بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، حيث يعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار الحالية و المتوقعة، وعلى تكاليف التخزين، وغير ذلك من عوامل ذات طبيعة تجارية، ويتغير هذا المخزون، زيادة أو نقصانا، بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي، ويوجد ما يقرب من نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة، حيث يشكل التغير في مخزونها مؤشراً هاماً للصناعة وللسوق العالمي .

وتقاس كفاية المخزون في وقت ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعني مقارناً مع متوسط السنوات السابقة بالبراميل، ويقاس أيضاً بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب، أو الواردات النفطية بالأيام.

وبسبب التغير في المخزون التجاري أو مؤشراتته، أصبح تأثيره واضحاً في السوق وفي الأسعار، وبخاصة أثناء أزمات فائض العرض أو شححه.

2- المخزون الاستراتيجي : إضافة إلى المخزون التجاري الذي تحتفظ به الشركات للأسباب التي أسلفنا، قامت حكومات الدول الصناعية، منذ أزمة النفط الأولى عام 1973 ، ببناء مخزونات لأغراض

إستراتيجية، لتستخدم في حالة انقطاع الإمدادات، و تعد هذه المخزونات كصمام أمان للدول المستهلكة.¹

و في الربع الرابع من سنة 2014 بلغ حجم المخزون التجاري العالمي 5248 مليون برميل حيث امتلكت الدول الصناعية ما حجمه 2713 مليون برميل أي نسبة 51.61% من المخزون التجاري العالمي ، كما امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية 1139 مليون برميل أي نسبة 21.71% من المخزون التجاري العالمي .

أما المخزون الاستراتيجي العالمي فقد بلغ حجمه 1755 مليون برميل استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على 691 مليون برميل بنسبة 39.5%.²

المطلب الثاني : مفاهيم حول السوق النفطية

السوق النفطية من الأسواق التي لها أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي تستمدتها من أهمية النفط وفي هذا المطلب سنحاول التعرف عليها.

الفرع الأول : مفهوم و خصائص السوق النفطية

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول ، و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف الى نوعين أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق و احتكار القلة، و بالطبع السوق النفطية لا تخرج عن هذا النطاق ، حيث ينطبق سوق احتكار القلة الى حد كبير على السوق النفطية العالمية.

¹قصي عبد الكريم ابراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، بدون سنة النشر ، ص ص 124،

125 بالتصرف

²تقرير السنوي للأمين العام 41 ، منظمة الأوبك سنة 2015 ، ص 91

ان الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد سياسية الإنتاجية أو السعرية سياسيات تنافسية أي ان كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته.¹

يجري تداول النفط بالدرجة الأولى من خلال بورصة البترول الدولية "IPE" في لندن و بورصة NYMEX في نيويورك²، أما خام القياس أو الخام الذي يشهد تعاملات كثيرة بحيث يشكل نقطة مرجعية للمشتري و البائع على السواء فيشمل خام برنت و غرب تكساس الوسيط ، و تجري التعاقد على نفط برنت في لندن و على خام غرب تكساس في نيويورك ، و هذان النوعان من النفط و غيرها كثير يمكن تداولهما على شكل بيع فوري أو قصير الأجل أو عقود مستقبلية و اتفاقيات بيع أو شراء آجلة ، و تتيح العقود المستقبلية للمشتري و البائع "الاحتراز ، أو عقد بوليصة التأمين ضد المخاطر حدوث تقلبات لاحقة في الأسعار ، اضافة الى العقود النفطية الأساسية ، يتاجر المستثمرون بعشرات المنتجات النفطية مثل زيوت التدفئة و البنزين التي تحتل مثل النفط عناوين الأخبار في تقلبها الشديد .³

- خصائص السوق النفطية :

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأسواق نذكرها فيما يلي :

1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري : أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية . وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية. أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة

¹ نبيل مهدي الجنابي ، كريم سالم حسين ، العلاقة بين اسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار ، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، الأردن ، العدد 1، 2011 ، ص 6،

²Joël Maurice , Prix du pétrole, La Documentation française. Paris, 2001,p34

³سوزان شنيدر ، الأسواق النفطية ، مرجع سابق .

التعاون والإينماء الاقتصادي ، حيث استوردت ما يقارب من 62.4% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010 .

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي : تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية .. وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج (ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك).

3- سوق التكتل (الكارتل) المنظمات والهيئات : تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل . حيث ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئة والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها .

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير : يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات.

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة .

فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

6-ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة: تشير احصائيات منظمة الأوبك والشركة البريطانية BP الى زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة، بحيث " سجل في سنة 2010 زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 5.6% مقارنة بسنة 2009 وقد وصلت درجة زيادة استهلاك البلدان الصناعية الى 7.5% أما الدول المصدرة للنفط فقد ازداد استهلاكها من 78.356 مليون برميل سنة 2009 إلى 80.312 مليون برميل سنة 2010 أي بزيادة تقدر ب 2.5% مقارنة بسنة 2009 وبزيادة تقدر ب 82.02% مقارنة بسنة 2000 .

أما الدول النامية المستوردة للنفط فقد ازداد نصيبها من الاستهلاك العالمي للطاقة من 13.4% إلى 19% لنفس الفترة، ويرجع الاختلاف في تطور الاستهلاك بين الدول الصناعية والنامية للاعتبارات التالية:

-تركيز الدول الصناعية المتقدمة على الصناعات التي تحتاج للطاقة بمستوى خفيف مثل الصناعات الالكترونية والهندسة والصناعات الخفيفة، في الوقت الذي صدرت هذه الدول المتقدمة الصناعات المستهلكة للطاقة بمستوى عالي إلى البلدان النامية للتخلص من عبء الطاقة أولاً وللتقليل من آثار تلوث البيئة ثانياً.

-مرور الدول المتقدمة بفترة ركود اقتصادي بينما تمر الدول النامية بفترة توسع أي بناء هيكلها الاقتصادية الأساسية.¹

7- سوق غير مستقرة :يرجع عدم إستقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للإعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، و من جهة أخرى عدم إستقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد إرتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق النفطية و التي تترك آثارا واضحة على الأسعار.²

الفرع الثاني : محددات أسعار النفط و تطورها

أسعار النفط المعروفة بالتقلب و عدم الثبات تلزمنا بمتابعة تطورها و التعرف على محدداتها من خلال هذا الفرع .

أولا : محددات أسعار النفط :

تتأثر السوق النفطية سلبيا أو ايجابيا بعوامل متعددة ، فمن الناحية النظرية فان الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب وهي تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات ، لكن من الناحية العملية فسعر النفط يتأثر بعوامل أخرى متعلقة بسلوكيات الفاعلين في سوق النفط العالمي، كالمنتجين والمستهلكين والوسطاء والمضاربين والمستثمرين الماليين .وبعضها الآخر ينجم عن عوامل لا إرادية، خارجة عن نطاق التحكم والسيطرة كالأضطرابات السياسية، والكوارث، والحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج أو قنوات التوريد أو حتى أماكن الاستهلاك. ويمكن تقسيم محددات "العوامل المؤثرة" على أسعار النفط في السوق العالمية الى¹:

¹أمنية مخلفي ، أثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات "دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011، 2012 ، ص ص 54، 55
موري سمية ، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2015/2014² ص 30

العوامل الاقتصادية "قوى العرض وقوى الطلب" والعوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية والعوامل النقدية ، والعوامل البيئية.

1- العوامل الاقتصادية: إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

أ - الطلب العالمي على النفط :

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية، و إن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بالإيجاب بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط.

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح .

ب - العرض العالمي على النفط :

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري الاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية .

¹ عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية 2000-2010 ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15 ، العدد 1 ، غزة ، 2013 ، ص ص 334 ، 340 بالتصرف

2- العوامل الجيوسياسية :

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً و مؤثراً في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات و الاضطرابات و النزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة.

3- العوامل المناخية:

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة كالتخوف من زيادة قوة الإعصار "دين" وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية، " إعصار كترينا و أمبرتو" الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول و الثاني من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة.

4-العوامل النقدية:

هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة"أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج.

5- عامل الندرة:

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

6- العوامل الفنية:

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، فحدوث حرائق وفيضانات وأعطال يؤدي الي توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى.

7-العوامل النفسية :

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات ، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

ثانيا : مراحل تطور أسعار النفط :

يمكن أن نميز مرحلتين أساسيتين في مسار أسعار النفط مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأقطار المصدرة للبتروال الأوبك و مرحلة بعد ظهور المنظمة .

1- مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأوبك :

بعد الحرب العالمية الثانية ، أدرك العالم أن موارد الطاقة المتاحة آنذاك لم تعد تفي باحتياجات إعادة إعمار أوروبا واليابان ، اللتين دمرتهما الحرب ، إذ كان الفحم يغطي حوالي 85 % من احتياجات الطاقة ، ولم يكن الإنتاج المحلي منه يفي بهذه الاحتياجات ، لذلك فقد سعت الشركات النفطية العالمية إلى السيطرة المطلقة على منابع النفط لإنتاجه وتسعيه كذلك، مما جعل أسعاره منخفضة بشكل لا يكاد يفي بمتطلبات أبسط احتياجات البلدان المنتجة له ، لذلك فقد وجدت الدول الغربية أمامها مصدراً طاقياً رخيصاً منبعه منطقة الشرق الأوسط .

وفي عام 1956 حدثت أزمة كبيرة في سوق النفط الأوروبي ، عندما تم الإعلان عن تأميم قناة السويس الأمر الذي أدى الى قطع إمدادات النفط الشرق الأوسطي إلى دول أوروبا الغربية التي كانت تستورد ما يزيد عن 75 % من احتياجاتها من الشرق الأوسط فقط .

الأمر الذي خفض بدوره من إمكانية الناقلات النفطية (إلى اقل من 60 % من طاقتها التنقلية) فراحت تدور حول رأس الرجاء الصالح للوصول إلى أوروبا .

و خلال هذه الفترة بدأ النفط العربي بالتدفق المضطرد إلى الدول الغربية ، وقد رافق هذا التطور في التدفقات النفطية ، قيام شركات النفط الأمريكية والبريطانية والفرنسية الكبرى ، والتي أُجبرت على مبدأ مناصفة الأرباح منذ عام 1950 بعد أن كانت تدفع عائداً مقطوعاً يتراوح بين 10 و 30 سنت للبرميل الواحد على تخفيض الأسعار بوصفها المسيطر المطلق على الإنتاج والتصدير والتسعير، فانخفضت أسعار النفط الخام عامي 1959 و 1960 .

وعندما اعترضت الدول المصدرة على هذه التخفيضات لم تجدد من يستمع إليها ، مما حدا بالحكومة العراقية آنذاك إلى توجيه دعوة إلى حكومات كل من الكويت ، إيران ، السعودية وفنزويلا لحضور المؤتمر التأسيسي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط " أوبك " للدفاع عن مصالحها في مواجهة كارتل الشركات العالمية ، غير أن "أوبك" لم تستطع فعل شيء ذا قيمة طيلة عقد الستينات .¹

2- مرحلة بعد ظهور منظمة الأوبك :

سنة 1973 و بالكويت قررت منظمة أوبك ولأول مرة في تاريخ النفط زيادة الأسعار بنسبة 70% و خفض الإنتاج فوراً وبنسبة 5% شهرياً للمحافظة على ارتفاع السعر ، وبعد إعلان أميركا مساندتها لإسرائيل وما تلاه من إعلان المقاطعة العربية النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا ومن ثم البرتغال ، اجتمع وزراء دول الخليج الأعضاء في الأوبك في طهران في نفس سنة ليقرروا رفع الأسعار للمرة الثانية إلى 65.11 دولار للبرميل وبنسبة زيادة بلغت 130 % .²

و قد حاولت منظمة الأوبك التحكم بأسعار النفط و تنظيم السوق النفطية و مرت خلال ذلك بالعديد من المراحل و هي ³ :

أ- مرحلة سعر الإشارة 1973 - 1981 : في هذه المرحلة كانت المنظمة الأوبك تحدد " سعر الإشارة" ، وتحدد أسعار الزيوت الأخرى، على أساس فروقات عن سعر الإشارة، وفي هذه المرحلة لم تحدد

¹ قصي عبد الكريم ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص128، 129

² خالد حسين علي المرزوك ، تحليل أسواق نفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد 1، جامعة بابل ، العراق ، 2009 ، ص 6.

³ قصي عبد الكريم ابراهيم ، نفس المرجع سابق ، ص ص 130 ، 131

المنظمة سقفاً ولا حصصاً لأعضائها، بل اكتفت بتثبيت السعر وتسويق الكمية الممكنة عن ذلك . وبسبب سيطرة أوبك في تلك المدة على أكثر من 60 % من الإنتاج العالمي، وحوالي ثلاثة أرباع الصادرات العالمية؛ كان تثبيت السعر ممكناً طالما كان سعراً معقولاً ودون خوف من انحسار الطلب أو منافسة الآخرين .

ب- مرحلة تحديد سقف الانتاج و توزيع الحصص و السعر الثابت 1982-1986 : تبنت أوبك أسعاراً مرتفعة؛ أدت إلى الحد من نمو الطلب، وزيادة العرض من خارجها، مما اضطرها إلى تحديد سقفٍ وحصصٍ للإنتاج، بالإضافة إلى السعر الثابت العالي، ما أدى إلى انخفاض حصتها في السوق، وعدم قدرتها على المحافظة على الأسعار العالية، وإلى قيامها بتخفيضات متكررة في إنتاجها، فبسبب ذلك انهياراً في الأسعار عام 1986.

ج-مرحلة تحديد سقف الانتاج و توزيع الحصص 1986- 2000 : تخلت أوبك عن تحديد السعر ولجأت إلى أداة واحدة؛ وهي تحديد سقف الإنتاج، وتوزيعه حصصاً على الدول الأعضاء، وقبول السعر الذي ينشأ عن الطلب والعرض العالميين.

د-مرحلة آلية الضبط 2000 : حاولت أوبك؛ استعادة جانب مما فقدته القيمة الحقيقية للأسعار عبر فترة تجاوزت 14 عاماً، حيث قامت بوضع ما عرف بآلية ضبط التي بدأ تطبيقها في مارس 2000 بتحريك الأسعار، الإنتاج زيادة أو انخفاضاً بما يحافظ على الأسعار بين حد أدنى وحد أعلى، و سنة 2005 عادت للبحث عن سعر مناسب جديد، بعد الارتفاعات الكبيرة التي حدثت.

وليست موازنة سوق النفط من السهولة بمكان و يتضح ذلك من خلال موجات الارتفاع والهبوط الحادة في الأسعار منذ إنشاء أوبك وحتى الآن.

ومن أهم أسباب ذلك:

- أعضاء أوبك قد لا تتفق مصالحهم بالضرورة، وغالباً ما يصعب التوصل إلى إجماع على سياسة المنظمة .

- الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها من الدول الغربية المستهلكة.

و يضاف إلى ذلك ضعف سياسة أوبك في إدارة العرض وتوجيهه، فعلى سبيل المثال قررت أوبك في تشرين الثاني 1997 رفع سقف إنتاجها بنسبة 10% ، على الرغم من هبوط الطلب العالمي على النفط، مما زاد من انخفاض الأسعار آنذاك .

الفرع الثالث : الفاعلون في السوق النفطية :

الفاعلون الأساسيون في السوق النفطية هم عبارة عن الدول المصدرة و المستوردة الأولى يمثلها كل من منظمة الأوبك ، الأوابك ، و شركات النفط الوطنية أما ثانيا فتمثلها شركات النفط العالمية و المستقلة و كذا منظمة الطاقة الدولية و فيما يلي سنحاول التعرف على هؤلاء الفاعلون ، و لا ننسى التكلم عن النفط في إطار منظمة التجارة العالمية المسئولة عن تنظيم التجارة الدولية .

أولا : شركات النفط العالمية:

شركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط. حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية) مرحلة البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتكرير، والنقل والتوزيع... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيمياوية . ويمكن لنا تلخيص أبرز نشاطات الشركات النفطية العالمية في النقاط التالية :

- تقوم بدراسات جيولوجية وطبيعية للتنقيب على النفط.
- تقوم بعمليات الحفر والاستكشاف للبئر.
- تقوم بإعداد الحقل و عملية التثبيت في الحقل.
- تقوم بعملية استخراج النفط وجميع الزيت وفصل الغاز والماء.
- صيانة الآبار وتنشيطها عن طريق الحقن.

- كما تقوم بعملية التكرير والنقل والتوزيع والتسويق¹.

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة شركات النفط العالمية فخلال الفترة 1928 - 1934 كان كارتل الثلاثينيات و الأربعينيات الذي يضم BP البريطانية ، "ستاندارد جرسى" المعروفة "اكسون الآن"، و "شال"، و بعدها ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكوناً مما عرف اصطلاحاً بالشقيقات السبع وهي:

تكساكو Texaco ، BP البريطانية ، Shell شل ، Standard Jersey ستاندارد جرسى وأضيف Gulf (جلف ، California ستاندارد كاليفورنيا ، Mobil موبيل ، .) و في الخمسينات انضمت لها الشركة الفرنسية للنفط CEP .

و بعدها اتجهت الشركات العالمية الكبرى إلى الاندماج لينخفض عددها إلى خمسة شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس و هي : Chevron - ، Texaco ، BP-Amoco ، Shell ، Mobil ، Exxon ، Total ، Fina ، Elf .

وسيطرت هذه الشركات حتى عام 2000 على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقرب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط .

و تجدر الإشارة لظهور نوع جديد من شركات تعرف الشركات الناشئة أو المستقلة، وهي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط، بعد أن كانت الدول المنتجة تملكها وتسيطر عليها إلى حد كبير، مع سيطرتها على إنتاج النفط . إلا أن خصخصة بعض من تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة مثل سينوبك الصينية التي خصصت 43%².

¹ أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص ص 58 ، 60 بالتصرف

² قصي عبد الكريم ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 74 ، 76 بالتصرف

ثانيا : الشركات النفطية الوطنية :

في ظل التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية ، كان لابد لكل دولة مصدرة للبترو ل أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها في السوق النفطية العالمية. من هنا بزغت فكرة انشاء شركة وطنية للنفط يعهد إليها بالقيام بجميع الأنشطة النفطية في السوق المحلية من البئر حتى المستهلك النهائي ، كما يعهد إليها بتنمية و استغلال الموارد النفطية بمفردها ، أو بالاشتراك مع شركات أجنبية ، و في تلك الحالة تقوم الشركة الوطنية بممارسة دور الرقابة على ما يقوم به الشريك الأجنبي من أنشطة طبقا للقانون الصادر بتنظيم تلك الأنشطة .

و تعرف شركة النفط الوطنية بأنها شركات تملكها أو تسيطر عليها الدولة التابعة لها ، و يجب التفريق هنا بين حالي الملكية و السيطرة بينما يشير مصطلح الملكية الى تملك الدولة لأصول الشركة كافة ، كما في حالة شركة أرامكو السعودية و شركة البترول الوطنية الصينية ، أما المقصود بالسيطرة فهو تملك الدولة لأغلبية الأسهم كما في حالة شركة الغاز الروسية بما يمكنها من التحكم في سلطة القرار .

و هناك أكثر من 100 شركة بترول وطنية في الدول المنتجة و المستهلكة مملوكة لدولها بشكل كلي أو جزئي و قد تم تصنيف 45 شركة منها ضمن مجموعة 100 أكبر شركة بترولية في العالم سنة 2011 وفقا لتصنيف مؤسسة "أبحاث انبرجي انتليجنس "Energy Intelligence Research" لشركات البترول باستخدام معايير التشغيل الأساسية (احتياط النفط و الغاز ، انتاج النفط و الغاز ، طاقة التكرير ، و مبيعات المنتجات)

و غالبا ما يعود الالتباس الشائع حول مقارنة بين شركات البترول الوطنية و شركات البترول العالمية الى التعميمات التي تنجم عن نقص في المعرفة و عدم ادراك الأدوار المتباينة لهذه الشركات ، و التي تؤدي الى مقارنة غير موضوعية بين الأهداف المرجعية لهذه الشركات مع الأهداف المرجعية لشركات البترول العالمية.

فبينما تسعى شركات البترول العالمية الى تحقيق الربح لحاملي الأسهم ، تعمل شركات البترول الوطنية على ادارة و تطوير الموارد الهيدروكربونية لدولها ضمن الأهداف التنموية لهذه البلدان ، و تلتزم بتنفيذ سياسات الطاقة لحكومتها و تسعى الى استيعاب التكنولوجيا و بناء القدرات الفنية لهذا القطاع . و لأجل انجاح شركات البترول الوطنية يجب أن تعتمد على الاستقلالية في اطار العمل و تحسين الكفاءة في مجال الادارة و تخطيط الموارد البشرية و غيرها اضافة لاحكام الرقابة و محاربة الفساد و العمل بأسس تجارية بالموازنة مع تحملها للمسؤولية الاجتماعية لأجل تحقيق أهدافها المرجعية.¹

ثالثا : منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك " OPEC " :

تأسست منظمة «أوبك» الحكومية الدولية خلال مؤتمر عقد في العاصمة العراقية بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960م، بمشاركة ممثلين عن أهم الدول المصدرة للبترول في حينه، وهي المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا. ثم زاد عدد الأعضاء حيث انضمت كل من قطر (1961م)، إندونيسيا (1962م) علفت عضويتها من يناير 2009 الى ديسمبر 2015 ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (1962م)، الإمارات العربية المتحدة (1967م)، الجزائر (1969م)، نيجيريا (1971م)، الاكوادور علفت عضويتها من ديسمبر 1992 الى أكتوبر 2007 الجابون (1975-1994م)، أنجولا (2007م).

وكانت مدينة جنيف السويسرية مقراً لمنظمة "أوبك" خلال السنوات الخمس الأولى من عمرها، ثم انتقلت إلى فيينا عاصمة النمسا عام 1965م. وتتكون "أوبك" حالياً من ثلاثة أجهزة هي؛ المجلس الوزاري (يمثل السلطة العليا)، ومجلس المحافظين المكون من مندوبي الدول الأعضاء، وأخيراً الأمانة العامة وتضم الأمين العام ورؤساء الإدارات وبقية الموظفين.²

¹ طاهر زيتوني ،الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية و انعكاساتها على صناعة البترول في الدول الأعضاء ، مجلة النفط و التعاون العربي صادرة عن منظمة اوبك ، مجلد 39 ، عدد 147 ، خريف 2013 ، ص ص 94 ، 128 بالتصرف

² تاريخ الاطلاع www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm 2016/01/06

ويتمثل الهدف من إنشاء منظمة "أوبك" في تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وتوحيدها من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة لنفط للدول المنتجة، وتأمين إمدادات فاعلة واقتصادية ومنتظمة للدول المستهلكة، وكذلك تأمين عوائد مجزية للقطاعات المستثمرة في هذه الصناعة.¹

و تتبع الأوبك سياسات تهدف للمحافظة على استقرار الأسواق لتلبية احتياجاتها من النفط و إبقاء أسعار النفط الخام بحالة جيدة ، و من الآليات التي تستخدمها سلة الأوبك و هي المعدل الإحصائي للنفط السعودي الخفيف مع ستة نفوط خام أخرى من أوبك، وتشتمل على آلية تلقائية لتعديل كمية الإنتاج، و التي تطبق في حالة تغير السعر فوق أو تحت النطاق، مع أن الآلية لم تطبق دائماً.²

رابعا : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوابك) OAPEC :

نشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 8 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة.

و كان هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.³

¹ تاريخ الاطلاع www.opec.org/opec_web/en/about_us/23.htm 2016/01/06

² مصطفى بودرامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد ، المتاحة ، جامعة سطيف 7 / 8 افريل 2008 ، ص 5

³ <http://www.oapec.org/ar/Home/About-Us/History> منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

و تعتبر دولة الكويت المقر الدائم للمنظمة منذ تأسيسها سنة 1968 ، و سنة 1970 انضم الى المنظمة كل من الجزائر ، البحرين ، الامارات و قطر ، ثم في سنة 1972 انضم كل من العراق و سوريا و في سنة 1973 انضمت مصر و تونس سنة 1982 و لكن عضويتها معلقة منذ سنة 1986.¹

خامسا : وكالة الطاقة الدولية

وكالة الطاقة الدولية هي منظمة مستقلة تعمل على ضمان طاقة بأسعار معقولة للدول الأعضاء فيها ²29، أسست سنة 1974 لمساعدة البلدان على تنسيق استجابة جماعية لاختلالات الكبيرة في المعروض من النفط "مثل أزمة 1973"، و كانت أهدافها الرئيسية آنذاك كالتالي :

- تحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية .
- تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء الصناعية و المنظمات الدولية .
- تشغيل نظام معلومات دائم في السوق النفطية .
- تحسين امدادات الطاقة في العالم و هيكل الطلب من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة و زيادة كفاءة استخدام الطاقة .
- تعزيز تعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة.
- المساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية و الطاقة ³.

لا تزال هذه الأهداف تشكل جانبا رئيسيا من جوانب عملها، وقد تطورت و وسعت نطاق عملها و من مهامها و أهدافها مايلي ⁴:

¹ تاريخ الطلاع <http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History> 2016/01/06

²الدنمارك ، أستراليا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، كوريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، النمسا ، بلجيكا ، شيك ، اسبانيا ، سويد ، سويسرا ، بولندا ، البرتغال ، سلوفينيا ، الديك الرومي ، أمريكا ، بريطانيا ، استونيا ، هنغاريا . كندا ،

³موقع منظمة الطاقة الدولية تاريخ الاطلاع ، www.iea.org/aboutus 2016/03/29

⁴ موجز التنفيذ الصادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة 2015 2015 word energy outlook

- تعزيز أمن الطاقة بين الدول الأعضاء من خلال التعامل الجماعي مع الاضطرابات التي تطرأ على إمداد النفط وتقديم البحوث والتحليلات الموثوق بها حول طرق ضمان طاقة نظيفة ميسورة التكلفة ويمكن التعويل عليها للدول الأعضاء (البالغ عددهم تسعة و عشرين دولة)ولغير الأعضاء .
- تقوم الوكالة بتطبيق برنامج شامل للتعاون في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء إذ يتوجب على كل من هذه الدول الاحتفاظ بمخزون من النفط يعادل تسعين يوماً من صافي إيراداتها و تشمل أهداف الوكالة ما يلي:
- تأمين حصول الدول الأعضاء على إمداد كاف يمكن الاعتماد عليه من جميع أشكال الطاقة وخاصة من خلال شحذ قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ في حال حدوث خلل في إمدادات النفط.
- تعزيز سياسات الطاقة المستدامة التي تدفع النمو الاقتصادي وحماية البيئة في إطار عالمي - خاصة فيما يتعلق بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ.
- تحسين الشفافية في الأسواق العالمية من خلال جمع بيانات الطاقة وتحليلها.
- إيجاد حلول للتعاون في مجال تقنيات الطاقة لضمان الإمدادات المستقبلية من الطاقة والتخفيف من أثرها السلبي على البيئة بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة وتطوير ونشر تقنيات منخفضة الكربون.
- إيجاد حلول لتحديات الطاقة عالمياً وذلك من خلال إقامة حوار مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى.

سادسا : النفط الخام في اطار منظمة العالمية للتجارة

عرف اتفاق مراكش 12-16 أبريل 1994 المنشىء لمنظمة العالمية للتجارة في مادتيه الأولى و الثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية و يتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم¹.

و يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي

¹ محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية لتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ص 26

و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ،زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي و تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية .¹

تتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية مبادئ صريحة تتعلق بالعديد من القطاعات و السلع ، و لكنها تبدو غير واضحة في ما يخص البعض الآخر و التي يقع النفط الخام من ضمنها ، و يبدو أن عدم تطرق اتفاقية منظمة التجارة صراحة الى موضوع تجارة النفط الخام قد دفع بالعديد من الدول و لا سيما النفطية منها إلى الاعتقاد بأن تجارة النفط الخام مستثناة من قواعد نظام التجارة العالمي الجديد على اعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لها ظروفها الخاصة .

و ما يميز سلعة النفط عن غيرها من السلع في التجارة الدولية هو أن النفط الخام يعتبر " سلعة مطلوبة من المستورد " كونها أحد أهم عوامل الانتاج ، مما جعلها في أغلب الأسواق المستوردة غير خاضعة للرسوم الجمركية ، و ان وجدت فهي قليلة من حيث اعتبارها " عائقا تجاريا " أمام الدول المصدرة ، كلا لقيود جمركية كفرض حصص على الاستيراد مثلا ، بل أن الدول المصدرة من ناحيتها هي من يقوم بفرض تقييد على كمية الإنتاج و التصدير للحفاظ على مستوى معين و مقبول من الأسعار، و هذه نقطة بالذات قد تكون محل نقد و احتجاج من الدول المستوردة في اطار قواعد حرية التجارة ، و قد أثرت تلك الطبيعة الخاصة على عدم الاهتمام بالطلب "تثبيت " التعرفة الجمركية بصفة خاصة للنفط الخام أو وجود طلبات بإزالة القيود غير التعريفية عليه ، حيث تكاد تكون غير واردة بما يتفق مع أهم أهداف " الجات " .

و رغم عدم شمول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اتفاقية خاصة بتجارة النفط ، إلا أن هناك جملة من المبادئ و الإرشادات في العديد من الاتفاقيات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة اتفاقية المنظمة بالقطاع النفطي .

ومن تلك الاتفاقيات ما يلي :

¹ اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، الدول العربية و تحديات منظمة التجارة العالمية من جولة اوروجواي 1986- الى مؤتمر هونج كونج 2005 ، الملحق العربي الثالث - منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات الدوحة ، دمشق سوريا ، 2008 ، ص ص 229 ، 230

- اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و في مقدمتها هدف تنمية التجارة الدولية ، و مراعاة تحقيق مصالح الأطراف المختلفة لأعضاء المنظمة .
- المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الجات 1994 ، التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة ، و هو ما قد يفسر حق دول أوبك في فرض قيود على كل من مستوى الانتاج و التصدير من النفط الخام .
- أحد المبادئ الأساسية للجات هو حظر "التسعير المزدوج " الذي لا يخضع لعوامل السوق ، حيث أن القاعدة عدم خفض الأسعار المحلية و/ أو زيادة الأسعار الخارجية ، و لكن من غير الواضح مدى تطبيق هذا المبدأ صراحة على منتجات الموارد الطبيعية و من بينها النفط ، و قد تدعو قضية " التسعير المزدوج " بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار اقل من الأسعار المحلية ، بما يتناقض مع قواعد الدعم ، كما أن سياسات الشركات النفطية في تسعير منتجاتها قد تواجه بدعاوى الإغراق إذا ما اتخذت قراراً بتخفيض أسعار المنتجات التي تباع في الأسواق المحلية أو زيادة الأسعار عند التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات البتر وكيماوية .
- ترتبط اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بمدى اعتماد الموصفات و المقاييس للمنتجات البترولية بما يتماشى مع مبدأ عدم التمييز و المعاملة الوطنية ، و كذلك ضرورة اتساق هذه الموصفات و المعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير ، كما تتضمن ضرورة تبادل المعلومات من خلال المراكز الوطنية للمواصفات و المقاييس .
- تغطي اتفاقية التجارة في الخدمات الجات كافة أنواع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ذات العلاقة بالنفط و منها : الاستشارات الادارية و الاقتصادية و الفنية و خدمات عمليات التنقيب و الاستكشاف و الاستخراج ، و خدمات النقل الخارجي و الداخلي بوسائله المختلفة و عمليات توزيع النفط و منتجاته .

- تعتبر اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS مجالاً آخر جديداً في علاقة النفط و منتجاته بقواعد التجارة الدولية ، حيث أن مضمون الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية و براءات الاختراع الى كافة حقوق الملكية الفكرية في منتجات النفط و المنتجات البتروكيمياوية .
- تتضمن الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي تفاهماً بتسوية المنازعات التي استحدثت قواعد لتلافي سلبيات و عيوب النظام السابق الذي كان قائماً منذ عام 1947 .
- و قد تمثلت أول قضية معروضة على جهاز تسوية المنازعات في شكوى فنزويلا ضد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تضرر فنزويلا بفعل المعايير الأمريكية لحماية البيئة ضد الجازولين المستورد دون تطبيق ذلك على منتجات الجازولين المحلية الأمريكية و قد تم الحكم لصالح فنزويلا و ترتب عليه إلغاء هذه المعايير .¹

¹ حسان خضرم ، مرجع سابق ، ص ص 16 ، 17

المبحث الثاني : واقع النفط في الاقتصاديات العربية

تنقسم الدول العربية إلى مجموعتين الدول المنتجة للنفط التي تعتمد عليه في تسيير اقتصاديتها، و دول غير منتجة للنفط التي تعتمد غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة و ما يهمنا في هذه الدراسة المجموعة الأولى لذلك سنحاول التعرف على الامكانيات العربية النفطية و مدى توفيق الدول العربية في استغلالها .

المطلب الأول : الامكانيات العربية النفطية

تتضح امكانيات الدول العربية النفطية من خلال احتياطاتها و انتاجها و صادراتها و قبل التطرق لها سنستعرض الخصائص الاقتصادية للنفط العربي .

الفرع الأول : الخصائص الاقتصادية للنفط العربي

يتميز النفط العربي بعدة خصائص تجعله يتمتع بقوة اقتصادية و نعني هنا بالقوة الاقتصادية للنفط العربي "امكانياته القيمة و النقدية ،التجارية الخ ، بالمقارنة مع قوة نفوط العالم سواء في مجال التنافس فيما بينها و كذلك في عملية الاحلال و الاستبدال بين كل منها. ومن بين هذه الخصائص ما يلي:¹

- تكاليف انتاج النفط العربي تعتبر أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم ، إذ يتصف نفط الكويت والمملكة العربية السعودية بأنه الأرخص بين كل النفوط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولارا كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي إلى ما يلي:

¹ بلقلة براهيم ، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، عدد10 ، جوان 2013 ، ص 70

- اتسام أبار بلدان الشرق الأوسط بأنها ذات احتياطات غزيرة تتوافر فيها إمكانات التدفق الذاتي .
وكمثال على ذلك فإن الجزء الأكبر من احتياطيات النفط العراقية يوجد في حقول عملاقة حيث أن نسبة 68.7% من الاحتياطيات يوجد في ثلاثة حقول فقط، وأكثر من 92% من الاحتياطيات موجودة في أفضل 8 حقول.
- أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض المكامن عن 1000 م في الحقول الشمالية للعراق.
- أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول . إذ تمثل سبعة من حقول المملكة العربية السعودية وهي: الغوار، البقيق، الشبية، السفانية، الظلوف، البري والمرجان ، طاقة إنتاجية مشتركة تبلغ 7.25 ملايين برميل يوميا، ويسهم حقل الغوار والذي يعد من أكبر الحقول في العالم بخمسة ملايين برميل يوميا.
- الموقع الجغرافي لمناطق إنتاج البترول يشكل مركزا متكاملًا لإنتاج وتصدير البترول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج البترولي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل، فالموقع المتوسط للخليج العربي بين الشرق والغرب يمكنه من تزويد قارات آسيا وأستراليا وأوروبا الجنوبية والشمالية . كما توفر قناة السويس مسافات ضخمة تقدر بالآلاف الأميال لتزويد أوروبا بالطاقة، وتوفر 30 % من أجور النقل في حالة نقل البترول من رأس الرجاء الصالح).
- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت الذي توجد بنسبة عالية في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية.
- ضخامة كميات الاحتياطيات النفطية العربية التي بلغت ما مقداره 683.66 مليار برميل خلال العام 2010 وهو ما يمثل نسبة 57.51 % من الاحتياطي العالمي، وقد بدأت تتضح هذه الميزة

بشكل متزايد بعد عام 1945 عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب.

- تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة ومادة خام للصناعات البتر وكيمياوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

لكن على الرغم من هذه الخصائص التي تؤثر بشكل ايجابي للمقدرة الاقتصادية للنفط العربي الا أن هناك عناصر تؤثر بشكل سلبي على هذه القوة الاقتصادية نذكرها فيما يلي :¹

- استغلال الناقص و الجزئي لطاقت انتاج النفط العربي طيلة حقبة استغلاله في الفترة سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية الكبرى كذلك خلال فترة سيطرة الشركات النفطية الوطنية العربية لا سيما منذ حقبة السبعينات و ما تلاه .

- اقتصر استغلال النفط العربي يتركز على استخراج النفط الخام و في غالبيته للتصدير للسوق الدولية ، و ليس باستغلال متوازن و متكامل بين الاحتياطي و عمليات تصنيع النفط التحويلية المتعددة و ان ذلك يتمثل في الجوانب المختلفة الآتية :

- عدم توازن بين كمية الاحتياطي الكبيرة و ضآلة الكميات المنتجة .

- عدم توازن بين صناعة الاستخراج الغالبة الرئيسية و بين صناعة التحويل .

- تكرير بتروكماويات الصغيرة و المحدودة .

¹ عماد مطير خليف ، القوة الاقتصادية النظرية و العملية للنفط العربي ، مؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 6/7 أفريل 2008 ، ص ص 4، 5

ان هذا الاختلال و عدم التوازن قد أدى لمحدودية العائد الاقتصادي للنفط العربي و عدم تنوعه بالاضافة لعدم استقراره .

أيضا عدم وجود سياسة عربية مشتركة أو منسقة أو موحدة بين الدول العربية سواء كان في مجال صناعة الاستخراج أو التحويل ، و حتى ان وجدت مثل تلك السياسات النفطية المشتركة فانها لا تنفذ بصورة سليمة و كاملة .

- ان الفنون و تكنولوجيا الاستغلال النفطي في مختلف أدواته و معداته و أساليبه الانتاجية محتكرة و بتركيز شديد على الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى في مجموعة البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا و لم تتمكن الدول العربية النفطية من الولوج في هذه الأنشطة الا بصورة متواضعة محدودة .

-مقدار و مستوى التغيير في العرض النفطي من المناطق و البلدان الأجنبية خارج المنطفة العربية من جانب ، و كذلك في عرض المصادر البديلة عن النفط و المنافسة له ، لا سيما في المدى الزمني المتوسط و الطويل .

الفرع الثاني : الاحتياطي و الانتاج و صادرات النفط للدول العربية

تنبع أهمية النفط العربي على الصعيد العالمي من خلال إمكانياته التي يساهم بها بنسبة معتبرة في كل من الاحتياطي ، الانتاج و الصادرات العالمية .

و من خلال الجدول رقم 05 الموضح في الصفحة الموالية و بالاعتماد على الفصل العاشر من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 سنوضح تطور الإمكانيات العربية النفطية.

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

الجدول رقم 05: الاحتياطي و الانتاج و الصادرات و النفط الخام بالدول العربية سنة 2014

صادرات النفط الخام	انتاج النفط الخام من اجمالي العالم		الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من اجمالي العالم في نهاية السنة		
	ألف برميل /اليوم	%	ألف برميل /اليوم	%	
2557.0	3.67	2794.0	7.56	97.8	الامارات
155.0	0.27	202.0	0.01	0.1	البحرين
0.0	0.07	55.5	0.03	0.4	تونس
505.0	1.57	1193.0	0.94	12.2	الجزائر
7153.0	12.73	9701.0	20.56	265.8	السعودية
0.0	0.01	10.0	0.19	2.5	سوريا
2514.0	4.08	3110.0	11.24	145.3	العراق
595.0	0.92	703.0	1.95	25.2	قطر
1994.8	3.76	2866.8	7.85	101.5	الكويت
341.2	0.63	480.0	3.75	48.4	ليبيا
239.0	0.78	593.4	0.32	4.2	مصر
/	0.00	0.02	0.00	0.001	الأردن
148.0	0.16	122.0	0.12	1.500	السودان
805.0	1.12	856.50	0.40	5.151	عمان
/	00.0	0.50	0.00	0.001	المغرب
0.0	0.01	6.00	0.00	0.020	موريتانيا
00	0.18	140.40	0.21	2.670	اليمن
17007.0	30.0	22834.1	55.1	712.8	اجمالي الدول العربية
40084.0	100	76224.0	100	1292.9	اجمالي العالم

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على التقرير الاحصائي لسنة 2015 لمنظمة الأوبك ، ص 10،

ص 28، ص 92

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

شهدت احتياطات النفطية للدول العربية تطور ملحوظ فخلال سنة 1990 بلغت احتياطات الدول العربية 628.3 مليار برميل أي ما يشكل 62% من الاحتياطي العالمي .

و وصلت سنة 2014 لحجم 712.8 مليار برميل بنسبة 55.1% و نلاحظ على رغم من ارتفاع حجم الاحتياطات العربية الى أن نسبتها انخفضت نظرا لارتفاع الملحوظ للاحتياطي الاجمالي العالمي .

و سنة 1990 كان الانتاج الدول العربية للنفط يقدر بنسبة 30% من الانتاج العالمي ، و قد ارتفعت هذه النسبة سنة 2004 لتصل 31.4%، و سنة 2010 و نظرا لتقرير منظمة الأوبك تخفيض الانتاج في ضوء الأزمة المالية لسنة 2008 انخفض انتاج الدول العربية ليصل لنسبة 29.4% من الاجمالي العالمي و سنة 2014 ارتفعت نسبة لتصل 30% و يصل انتاج الدول العربية 228341 ألف برميل في اليوم .

أما الصادرات النفطية العربية فقد كانت تشكل سنة 1990 نسبة 29% من صادرات النفطية العالمية و قد ارتفعت هذه النسبة سنة 2009 لتصل لنسبة 35.7% ، و سنة 2014 و صلت 17007.0 ألف برميل في اليوم بنسبة 42.42%.

أما اذا أخذنا الدول العربية بشكل منفرد فنجد المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى من ناحية الاحتياطي و الانتاج و تصدير فهي تستحوذ على 20.56% من الاحتياطي العالمي و 12.73 من الانتاج العالمي و 18% من الصادرات العالمية بعدها العراق بنسبة 11.24 بالنسبة للاحتياطي و 4.08 بالنسبة للانتاج و الصادرات بنسبة 6.27% ، ثم بقية الدول العربية بنسب متواضعة تتراوح ما بين " 0.01% و 7.85% " بالنسبة للاحتياطي و 0.01% و 3.67% بالنسبة للانتاج أما التصدير فما بين 0.3% و 6.3% و ذلك سنة 2014.

و نشير الى أن كل من الأردن ، تونس ، المغرب ، سوريا ، موريتانيا و اليمن لا تصدر النفط و تمتلك القدر القليل الذي لا يلبي احتياجاتها .

المطلب الثاني : العائدات النفطية العربية وكفاءة استخدامها

الامكانيات العربية النفطية سمحت لها بتحقيق عوائد معتبرة سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف عليها و على العوامل المؤثرة فيها بالاضافة لكفاءة استخدامها .

الفرع الأول: مفهوم العوائد النفطية و العوامل المؤثرة فيها

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الايرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ,وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ,وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد .

العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية نذكر منها :¹

-أسعار النفط الاسمية : تؤدي أسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية .

- أسعار النفط الخام الحقيقية : تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط . وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه ، فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار .

-القرار السياسي : إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى ,وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات

¹ هيام حزرل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية و الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008 ، مجلة العلوم الاقتصادية ،

مجلد 8 ، عدد 31 ،العراق ، 2012 ، ص ص ، 3 ، 6

خلال عام 2001 أدى الى انخفاض الأسعار على أثر ذلك ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية .

أضف إلى ذلك أن التدهور المستمر في الوضع الأمني في العراق و التخوف من انقطاع الإمدادات النفطية وخصوصاً بعد التوقفات المستمرة في خطوط الأنابيب سبب التفجيرات ، إن مثل هذه الأسباب دفعت بالأسعار نحو الارتفاع وهذا ما كان له الأثر في زيادة حجم العوائد النفطية .

وعليه فأن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

-الاحتياطيات النفطية : يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام، كذلك أن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية ، أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

-الطاقة الإنتاجية : تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فأن الإنتاج لغرض الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رس مالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فأن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسي .

الفرع الثاني : كفاءة استخدام العوائد النفطية

تعددت أشكال استخدام العوائد النفطية العربية لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه العوائد استغلت افضل استغلال لخدمة الاقتصاديات العربية أم لا ، و هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذا الفرع .

أولاً : الطفرات النفطية العربية و استخدامها

قد تعرض العديد من الدارسين والباحثين لمسألة العوائد النفطية التي جاءت بعد تصحيح أسعار النفط الذي جرى في إطار تداعيات حرب أكتوبر 1973. ولطالما قيل الكثير عن المسألة، فالبعض يرى إن هذه العائدات إستخدمت من اجل إعمار وتنمية الإقتصاد والمجتمع في البلدان المنتجة للنفط، كما إن قسماً منها خصص لمساعدة البلدان العربية الفقيرة أو لما يدعى دول المواجهة مع إسرائيل ، وإن الإعمار في البلدان المنتجة إستدعى إستحضار العديد من الأيدي العاملة من الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية، مما أسهم في تنمية البلدان المصدرة للعمالة. والى جانب ذلك يقول دعاة هذا الإتجاه إن الدول المنتجة أحدثت صنابير للتنمية لخدمة التنمية في البلدان العربية والنامية، إضافة الى إن إستثماراتها المباشرة في هذه البلدان. كما أن عائدات النفط، أستخدمت في مجال الدفاع والتسليح الحديث، مما عزز مكانة الدول المنتجة.

إلا إن هناك العديد من الدراسات والبحوث الأخرى، ترى إن الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة النفطية ، وانها لم تستطع ايجاد تنمية حقيقية، بل عمقت درجة إعتماها على العوائد النفطية، بدلاً من إيجاد نشاطات إقتصادية أخرى، يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الإقتصاد.

علاوة على ذلك، يرى هذا الإتجاه التحليلي، ان معظم البلدان العربية المنتجة للنفط إتجهت الى توطيد (دولة الرفاه) والإعفاءات الضريبية القائمة على دخل الربيع الإقتصادي من النفط، وبذات الوقت تراجعت أهمية الدخل الناجم عن التراكم الرأسمالي، وأخذت الدولة النفطية بدعم الغذاء والصحة

والتعليم والاتصالات، كما قدمت الدعم الى الصناعيين والزراع من أجل تشجيع الصناعة والزراعة، مما أوجد روحاً تواعلية بدلاً عن تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج.

ويرى أصحاب هذا الرأي، إن الأخطر من ذلك، ان عائدات النفط ولدت نزعة لدى البلدان المنتجة نحو التصعيد الضخم للإنفاق العسكري، بما في ذلك الإستيراد الكثيف للأسلحة والمعدات العسكرية الغالية الثمن، والنادرة الإستخدام وغير الضرورية، مما أدى الى نوع من التسابق بين دول الخليج المنتجة نحو التسليح الذي أدى الى الإسهام بتبديد العائدات النفطية وضياع الثروة.

وإدى تزايد الإنفاق في الدول العربية الخليجية، حتى في خلال فترات إنخفاض أسعار النفط الى تزايد العجز في الموازنات العامة لهذه الدول مما أضرها الى اللجوء الى الإقتراض، وبوجه عام، فقد أخفقت الدول العربية المنتجة للنفط في تحقيق تنمية حقيقية بإستخدام أموال النفط، يبدو ذلك واضحاً من إستمرار إرتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ، مما يدل على بقاء إقتصاد هذه البلدان معتمداً على مادة واحدة في نشاطه الإقتصادي وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا ما كانت المادة آيلة للنفاد.¹

وعموماً فقد استخدمت العائدات النفطية، خصوصاً في الفترة التي تلت تصحيح الأسعار على النحو الآتي:²

- جزء من هذه العائدات النفطية يذهب الى تمويل الموازنات العادية للدول المنتجة.
- جزء آخر يذهب الى تمويل نفقات مشاريع التنمية.
- الجزء الأكبر، موجودات خارجية مستثمرة في الأسواق العالمية خصوصاً (الولايات المتحدة-المتحدة-إنكلترا-سويسرا).

¹ صباح عبد الرسول التميمي ، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 20، عدد 4، العراق ، 2009 ، ص ص ، 10، 11

² صباح عبد الرسول التميمي ، نفس المرجع السابق ، ص 10

و تجدر بنا الاشارة الى أن الدول العربية شهدت ثلاث **طفرات** نفطية الطفرة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر 1973، و الطفرة النفطية الثانية سنة 1979 بعد الثورة الإيرانية وأثناء السنوات الأربع الأولى من الحرب العراقية، و ثالثة ابتداء من سنة 2002 الى غاية 2008.¹

و هذه الطفرات عبارة عن قفزات تلقائية مفاجئة ، تبدأ في الأسعار الفورية و تتأكد في الأسعار الرسمية للنفط ، ضد الكبت الذي مارسته الأخوات السبع " شركات النفط السبع الكبرى " طوال السبعينات في ظل سيطرتها على الأسواق النفطية ، و مارسته بعد ذلك الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة حتى بدأت الطفرة الثالثة .

و اذا تحرينا الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية نجدها تتمثل في عاملين رئيسيين :

أولهما : استنفاد الطاقة الانتاجية للدول المصدرة للنفط .

ثانيهما : ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير و انتاج بدائل النفط .

أول الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية تعود الى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة بسبب تلاشي الطاقة الانتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط ، هذا لا ينفي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية ، مثل قرار المقاطعة العربية في عام 1973 ، و الثورة الإيرانية في 1979 و تداعيتها . و ربما تؤدي بعض هذه العوامل المعجلة الى الصعود بالسعر الى مستويات لا تعبر عن الأسباب الجوهرية ، فيتم تعديل السعر الى مستوى المتطلبات الجوهرية لارتفاعه .

و مثال ذلك التصحيح هو تراجع سعر البرميل النفط من 147 دولار أمريكي في تموز 2008 الى مستوى 70 دولار أمريكي في شهر سبتمبر 2008 فقد كان الارتفاع الى مستوى 147 دولار أمريكي للبرميل يعبر عن نزعة الأخيرة للمضاربات الشرهة التي سبقت انكشاف الأزمة المالية العالمية الى نطاق واسع .

¹ أحمد سيد نجار ، ماذا يفعل العرب بأموال الطفرة النفطية الراهنة ، تاريخ الاطلاع 2014/09/4

[www.siironline.org/alabwab/edare-eqtasad\(27\)/326.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-eqtasad(27)/326.htm)

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

أما ما تلى ذلك من انخفاض تحت مستوى 70 دولار أمريكي فإنه يعود الى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً ، بسبب بؤادر الانكماش و الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية و استخدام الدول المستهلكة لمخزونها الاستراتيجي الضخم من النفط .¹

و وفقاً لمؤشر ادارة الموارد RGI خاص بتقييم مدى جودة ادارة قطاع النفط و الغاز و التعدين في 58 دولة بالعالم سنة 2013، و يتكون هذا المؤشر من :

- **الوضع المؤسسي و القانوني** : و يقصد بها درجة تسهيل القوانين واللوائح والإجراءات المؤسسية للشفافية والمسائلة والمنافسة الحرة والمفتوحة.

- **ممارسات اعداد التقارير** : الكشف الفعلي عن المعلومات بواسطة الهيئات الحكومية. نظراً لأن عمليات الكشف الفعلية تمثل أفضل مؤشر للشفافية، فإن هذا المكون يستحوذ على قدر أكبر من الترجيح.

- **الاجراءات الوقائية و ضوابط مراقبة الجودة** : وجود عمليات الفحص وآليات المراقبة التي تشجع على النزاهة وتحول دون وجود تضاربات في المصالح، فضلاً عن جودة هذه العمليات والآليات.

- **البيئة المحفزة** : البيئة الإدارية للدولة بشكل أعم، بالاعتماد على ما يزيد عن 30 معياراً خارجياً للمساءلة، وفعالية أداء الحكومة، وتطبيق القانون، والفساد، والديمقراطية.

و عند تقييمه للموارد الهيدروكربونية في مجموعة من الدول العربية جاء ترتيبها كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 06: ترتيب الدول العربية في مؤشر ادارة الموارد RGI سنة 2013

دولة	العراق	البحرين	مصر	الكويت	الجزائر	السعودية	قطر	ليبيا
ترتيبها	29	32	38	42	45	48	54	55

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على تقرير معهد رصد العائدات متوفر على الموقع

www.revenuwatch.org/rgi

¹ علي خليفة كوارى ، الطفرة النفطية الثالثة قراءة أولية في دواعي و حجم الطفرة حالة اقطار مجلس التعاون الخليجي ، تاريخ الاطلاع 04-09-2014

www.dr-alkawari.net/rational-foroil-crisis-artical.pdf

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

نلاحظ أن الدول العربية احتلت جميعها مراتب متأخرة ، حيث اعتبر المؤشر هذه الدول العربية من الدول الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية ، و اعتبر كل من العراق ، مصر ، البحرين ، الكويت ضعيفة من حيث ادارة مواردها ، أما الجزائر ، السعودية ، ليبيا و قطر فأعتبرهم من المقصرين في ادارة مواردهم الهيدروكربونية ¹.

أما عند تقييم المؤشر لادارة الشركات النفطية الوطنية جاء ترتيبها من بين 45 دولة كما يلي :

الجدول رقم 07 : تقييم ادارة شركات النفط الوطنية وفقا لمؤشر ادارة الموارد لسنة 2013

الدولة	الشركة	ترتيبها
الكويت	KPC	18
الجزائر	SONATRACH	22
السعودية	ARAMACO	26
العراق	وزارة النفط	27
قطر	قطر للبترول	30
مصر	EGPC	34
ليبيا	المؤسسة النفط الليبية	39
البحرين	BAPCO	41

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على تقرير معهد رصد العائدات متوفر على الموقع

www.revenueth.org/rgi

من خلال الجدول يتبين لنا الشركات الوطنية النفطية العربية فيها من تعتبر متوسطة في ادارتها مثل الجزائر و الكويت أما البقية فتعتبر ضعيفة لاحتلالها مراكز متأخرة كما يوضح الجدول .

ثانيا: صناديق الثروة السيادية العربية و العوائد النفطية

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نموا سريعا في بداية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة. حيث تعود هذه الصناديق إلى ، خمسينيات القرن العشرين عند ما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953 ليتوالى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منتصف سنة 2008 إلى 53 صندوقا.

ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخوصصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة و تتنوع على حسب ذلك و ما يهمننا في دراستنا هذه هي صناديق الثروة السيادية عن طريق عوائد المواد الأولية.

و هذا النوع من الصناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، حيث تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة .

ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.¹

¹قدي عبد المجيد ، صناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6، الشلف ، 2009، ص ص ، 2 ، 3

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

و الجدول الموالي يوضح أهم صناديق السيادية العربية و تاريخ انشاءها و من خلاله نجد أن صناديق السيادية العربية هي صناديق دول الخليج العربي باستثناء الجزائر و ليبيا .

الجدول رقم 08 : أهم الصناديق السيادية العربية من العائدات النفطية

اسم الصندوق	الدولة	تاريخ الانشاء
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	1953
هيئة الاستثمار أبو ضبي	الامارات العربية	1976
شركات قابضة حكومية	السعودية	غير محدد
هيئة الاستثمار القطرية	قطر	2000
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	2000
شركة المبادلة لتنمية الدولية	الامارات العربية	2002
هيئة استثمار دبي	دبي	2006
صندوق احتياط النفط	ليبيا	2007

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا لمعطيات قدي عبد المجيد ، الصناديق السيادية و الأزمة المالية

الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 06 ، 2009 ، ص 5

و تتسم جميع الصناديق العربية بالغموض اذ لا يوجد حسب الدراسات صندوق عربي واحد يتمتع بالحد الأدنى من الشفافية ، فأهدافها غير واضحة المعالم و لا تصدر تقارير مفصلة عن عملياتها و لا تعطي معلومات عن موجوداتها و حساباتها .

أما عن استثماراتها فنجد صناديق الخليج العربي تستثمر معظم أموالها خارج دولها و خارج المنطقة العربية و أكبر دليل على ذلك حجم الخسائر التي تكبدتها على ضوء الأزمة المالية لسنة 2008 التي فاقت 40% في بعض صناديق في الوقت الذي كان الكل يفر من الأسواق الأمريكية قامت هذه الصناديق

الفصل الثاني : موقع الدول العربية في السوق النفطية العالمية

بضخ أموال ضخمة أنقذت شركات و البنوك الأمريكية من الافلاس مما يدفعنا لتساؤل عن مدى قدرة هذه الصناديق على المحافظة و ادارة العوائد النفطية ¹.

و الجدول الموالي يوضح خسائر صناديق السيادية الخليجية نهاية سنة 2008

الجدول رقم 09 : خسائر الصناديق السيادية الخليجية سنة 2008 (مليار دولار)

معدل الخسائر (%)	الخسائر	الاضافة الى الأصول	تقدير الأصول ديسمبر 2008	تقدير الأصول ديسمبر 2008	
40	183	59	328	453	صندوق أبو ظبي للاستثمار
36	94	57	228	262	هيئة الاستثمار الكويتية
41	27	28	58	65	هيئة الاستثمار القطرية
12	46	162	501	385	أصول مدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي
27	350	273	1200	1282	اجمالي دول مجلس التعاون
30	111	64	325	371	للمقارنة : الاستثمارات الخارجية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي

المصدر : ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية و دورها في ادارة الفوائض النفطية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الكويت ، العدد 47 ، صيف 2009 ، ص 70

و حسب مؤشر ادارة الموارد لسنة 2013 و عند تقييمه لادارة الصناديق المالية للموارد الطبيعية احتلت صناديق العربية لكل من الجزائر و قطر و ليبيا المراتب الثالثة الأخير من أصل 23 دولة، كما احتلت البحرين المرتبة الأولى عربيا و الثالثة عالميا و احتلت السعودية المرتبة 19 و الكويت المرتبة 15 .

مما يدل على ضعف ادارة الصناديق المالية للموارد الطبيعية في أغلبية الدول العربية .

و نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد الجزائري قد ساهم بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة 2000-2006 ، و ساهم أيضا في تخفيض

¹ بن اسماعيل حياة ، صناديق الخليجية من ..من ..الى ..أين ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 29 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، ص ص 91،

معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006 إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد. كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازي واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة 2000-2005 ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار¹.

المطلب الثالث : تحديات التي تواجهها الدول العربية في السوق النفطية العالمية

ضمن تعاضم دورها في سوق النفط العالمية، فإن الدول العربية تواجهها تحديات تتمثل أهمها فيما

يلي:

- التحدي البيئي :

خلال القرن الماضي تجاوزت المخاوف البيئية المرتبطة بالطاقة المستويات المحلية إلى المستويات الإقليمية والعالمية، بحيث لم تقتصر على تلوث الهواء بل تجاوزته إلى التغير المناخي، ومن هنا فإنه وفي الوقت الذي ستستمر فيه العوامل المحلية والإقليمية في التأثير على أنماط استخدام الطاقة، فإن المخاوف المتنامية من التغيرات المناخية سيكون لها تأثير على مستقبل الطاقة بشكل عام ومستقبل النفط خاصة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عرقلة سعي الدول العربية الدءوب لزيادة حصتها في أسواق النفط العالمية. وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي و بروتوكول كيوتو المصاحب لها أهم الاتفاقيات التي قد يكون لها انعكاسات على استهلاك البترول وتجارته وبالتالي على اقتصاديات الدول العربية.

¹ بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كاداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 4 ، الشلف ، 2010 ص 88،89 بالتصرف

وباستشراف المستقبل فإن السياسات المستقبلية التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون يمكن أن يكون لها تأثير كبير في أسواق الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط بشكل خاص، فوفقا لسيناريوهين يقومون على دوافع بيئية فإن معدلات حصص الغاز الطبيعي والنفط والفحم في الطاقة العالمية ستراجع إلى 11% و 6% و 3% على الترتيب بحلول 2100 ، وتراجع الحصة الكلية للوقود الأحفوري إلى أقل من 20% ، لكن هذا السيناريو يركز على اجراءات سياسية طموحة تسهم في الاسراع بإدخال تحسينات على كفاءة الطاقة وتشجيع الطاقة غير الضارة.

-التحديات التقنية :

تشكل التطورات التكنولوجية تحد رئيسي للدول العربية والدول النفطية بشكل عام خاصة على المدى الطويل، وباعتبار أن النقل يشكل أكبر مستهلك للطاقة وأحد أهم المحاور الأساسية للنمو الاقتصادي لكافة البلدان الصناعية، فإن وقود النقل يصنف كمادة إستراتيجية لدى كافة البلدان الصناعية، ووفقا لذلك فإنه ومع بداية السبعينات من القرن الماضي، باشرت معظم هذه البلدان في العمل على تطوير بدائل الوقود وأقرت في سبيل تحقيق ذلك عدة قوانين وتشريعات وتبنت سياسات استهدفت تشجيع وتطوير واستخدام بدائل النفط وخاصة الطاقات المتجددة.

ومن الضروري التنويه بأن الجهود التي بذلت قد أثمرت حتى الآن في إحداث تطورات تكنولوجية هامة في منظومة النقل، مما يدل على أن هذه المنظومة ستشهد تغييرات كبيرة خلال النصف الثاني من هذا القرن، ويتبين من مراجعة هذه التطورات أن جهود التطوير انصبحت في محورين الأول يعتمد على تطوير منظومة النقل التقليدية، والثاني يستهدف التطوير التدريجي لمنظومة نقل بديلة تعتمد كلياً على المحرك الكهربائي والطاقة الكهربائية، وقد بدأ فعليا دخول المحرك الكهربائي إلى منظومة النقل مع إدخال المركبة المهجنة التي بدأ التوسع في تسويقها، وفي هذا الصدد نجحت صناعة السيارات في تطوير نماذج مختلفة من وسائط النقل مزودة بخلايا وقود وبطاريات متطورة تم تجربتها بنجاح في ظروف حقلية مختلفة ووفقا لما سبق فإن الأبحاث والاستثمار في بدائل الوقود التي تم التطرق لها ستمثل تحدي كبير للدول العربية ، إذ سيؤثر ذلك على قطاع النقل الذي يعتبر أهم مستخدم للنفط، وضمن هذا السياق تتوقع إدارة معلومات

الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أن تؤدي الاستثمارات في بدائل الوقود إلى خفض الطلب على الغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020 بمعدل نصف مليون برميل يوميا .

-التحديات المتعلقة بجانب الاستثمارات النفطية :

من خلال استشرافنا للمستقبل القريب لإمدادات النفطية العالمية ونصيب الدول العربية فإن ذلك سيعزز من أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي، وسيبرز الدور المحوري والمهم الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط الأمر الذي سيلزمها بذل المزيد من الجهود نحو استقرار السوق النفطية وتوفير الاحتياجات الضرورية من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفق المستقبلية. وفي هذا الصدد فإن سوق نفطية متوازنة ومستقرة (تلبي تطلعات المنتجين والمستهلكين) يعتبر أمرا ضروريا لحفز الدول المنتجة والمصدرة لزيادة استثماراتها النفطية، إذ من غير المتوقع أن يكون لدى الدول المصدرة للنفط الحافز المالي أو الموارد الكافية للاستثمار في توسعة طاقتها الإنتاجية في ظل سوق متقلبة ومتأرجحة، نظرا لكلفتها المالية الباهظة من جهة، وعدم التأكد من توفر الطلب والسعر المناسب من جهة أخرى.

-الحفاظ على سعر ملائم للنفط :

تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات معقولة بحيث تحافظ الدول المنتجة على حصة النفط في مزيج الطاقة العالمي، وعلى حصة أوبك عامة والدول العربية بشكل خاص في أسواق النفط العالمية، في ضوء إمكانية دخول منتجين جدد وظهور مناطق إنتاج جديدة، وعدم تشجيع البحث عن بدائل للنفط خاصة في قطاع النقل.

وتشير التجربة التاريخية أن مصالح المنتجين والمستهلكين كانت متباينة للغاية، حيث يفضل المنتجين أسعار النفط المرتفعة، وفي المقابل يفضل المستهلكين الأسعار المنخفضة، وهذا يتوقف على المرحلة التي تمر بها دورة أسعار النفط. وفي الوقت الحاضر، هناك إدراك من الطرفين بأن أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا لا تخدم أي منهما. فمن ناحية، فإن أسعار النفط المنخفضة تحد من تدفق الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة لضمان إمدادات نفطية مستقرة. ومن ناحية أخرى يمكن لأسعار النفط

المرتفعة والمتقلبة أن تلحق الضرر بآفاق النمو العالمي و إيجاد عدم التوازن في جميع أنحاء العالم مع عواقب زعزعة مجالات الاستقرار.

ولكن مجرد تلاقي المصالح والآراء لا يكفي لتحقيق استقرار التوقعات في المدى الطويل لضمان وجود توازن مستقر ، وليكون النطاق سعري المفضل ذا مصداقية، فمن المهم أولاً أن يكون منسجماً مع العوامل الأساسية في السوق ، و ثانياً فإن إدامة التقارب بين وجهات النظر حول أساسيات السوق تتطلب اتخاذ بعض التدابير لبناء الثقة وتبادل المعلومات حول المتغيرات الرئيسية مثل التكاليف، وزيادة تدفقات الاستثمار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب .

وثالثاً إذا كانت تصورات السوق حول مدى التجاوب وتوقيتته مخطئة، عندها يمكن للدبلوماسية السياسية أن تلعب دوراً في منع التقلبات الحادة في الأسعار من خلال زيادة مستوى التجاوب.¹

و بعد كل ما قيل فيما يخص أسعار النفط الملائمة تجدر الإشارة الى أن الدول الصناعية الكبرى و بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائماً السيطرة و تحكم في أسعار النفط و يتجلى ذلك من خلال أهداف وكالة الطاقة الدولية التي تشجع البحث عن النفط خارج الأوبك ، و تضع برامج صارمة لترشيد الاستهلاك و تلجأ إلى الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري و استراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة النفطية و للضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي.

و تتخذ أشكال محاولة السيطرة الغربية على أسعار النفط الشكل الدبلوماسي أيضاً ، اذ يقوم ممثلون رفيعو المستوى من الدول الغربية و بالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة كبار المسؤولين في البلدان المصدرة للنفط ، و بخاصة دول الخليج لإقناعهم بزيادة الانتاج و خفض الأسعار .

و نجد كذلك الولايات المتحدة الأمريكية تحاول السيطرة على الأسعار من خلال الابتزازات التي تمارسها هيئات تشريعية و هيئات قضائية متعصبة ضد أوبك عامة و ضد العرب خاصة ، فقد تقدم بعض أعضاء مجلسي الشيوخ و النواب في الكونغرس الأمريكي في أبريل 2004 بمشروع يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة بما يسمح بتجريم أي عمل يستهدف التأثير في أسعار النفط و كذلك الممارسات التي تتعارض مع متطلبات المنافسة و يستهدف التعديل التشريعي المقترح في

¹بلقطة ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ، 74 ، 75

الأساس إخضاع دول أوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكية باعتبارها اتحاد منتجين "كارتل" يستهدف احتكار النفط و تحديد أسعاره.¹

¹ حسين عبد الله ، التحديات و الفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي ،مجلة المستقبل العربي العدد 384 ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ، ص ص 50 ، 51 بالتصرف

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن نـفـط تلك المـادـة الكـيـمائية المتواجدة في باطن الأرض أو في صخور الرسوبية المتواجدة على سطح أو في باطن الأرض، التي لها أهمية اقتصادية وطاقوية جعلت شركات و الدول تحتفظ بمخزونات منها إما تجارية لأغراض تشغيلية أو لمواجهة تقلبات الطلب ، أو استراتيجية تستخدم في حالة انقطاع الامدادات و غير ذلك .

و تتميز الأسواق النفطية بكونها سوق احتكار قلة تتحدد فيها الأسعار بعوامل أخرى إضافة للعوامل الاقتصادية ، و قد مرت أسعار النفط بمرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأوبك حيث تميزت بالانخفاض و تحكم شركات النفط العالمية بها ، و مرحلة ما بعد ظهور منظمة الأوبك و محاولتها لتحكم بأسعار النفط .

تتميز الدول العربية بنفطها الذي يعتبر من أجود نفوط العالم و الأقل تكلفة و كمية احتياطات كبيرة تسمح لها بمساهمة معتبرة فالإنتاج و التصدير العالمي من النفط ، في مقدمة هذه الدول السعودية و العراق ، غير أن استغلال الجزئي لطاقات الإنتاج و تركيز على الاستخراج أدى لمحدودية العائد الاقتصادي للنفط العربي .

و يعتبر مؤشر ادارة الموارد الهيدروكربونية أن الدول العربية من الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية و الضعيفة أو مقصرة في ادارة هذه الموارد ، و الخسائر التي تعرضت لها صناديق السيادية لدول الخليج في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 أكبر دليل على ذلك .

و في ظل سوء الاستغلال هذا تواجه الدول العربية تحديات خارجية تصعب عليها مهمة المحافظة على مكائنه في سوق النفطية العالمية .

تمهيد :

لم تترك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية دولة لم تنعكس عليها اما بشكل مباشرة أو غير مباشر ، حيث بدأت انعكاساتها بالظهور سنة 2008 و تفاقمت سنة 2009 ، وقد انتقلت من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي محدثة حالة من عدم الاستقرار و التذبذب في الأسواق و كذا في المؤشرات الاقتصادية ، و قد امتدت انعكسات هذه الأزمة لاحقا محدثة أزمات جديدة في الاقتصاد العالمي ، و كان للدول العربية أيضا حصتها من هذه الأزمة عن طريق العديد من القنوات خاصة الدول العربية المصدرة للنفط فالارتفاع الجنوني لأسعار النفط سنة 2008 ثم تراجعها كان له وقعته.

و في هذا الفصل سنتناول انعكسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي "القطاع المالي و المصرفي ، الأسواق النفطية ، التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي ، البطالة و التضخم ، أزمات الجديدة " ، و كذا انعكسات هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية مركزين على الصادرات النفطية لأهم الدول العربية المصدرة للنفط و أثر تغيرها على الاقتصاديات العربية "الموازنة العامة ، ميزان المدفوعات " .

المبحث الأول : انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على اقتصاديات العالم

سجل الإقتصاد العالمي العديد من الانعكسات للأزمة المالية سنة 2008 و ذلك على مختلف القطاعات و المؤشرات الاقتصادية و ساهمت كذلك في إيجاد عدم الاستقرار به ، و في هذا المبحث سنحاول معرفة أهم هذه الانعكسات .

المطلب الأول : انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على القطاعات الاقتصادية
كبر حجم الأزمة المالية سنة 2008 جعلها تنتقل من القطاع المالي و المصرفي الى قطاع الحقيقي في مقدمته الأسواق النفطية و التجارة الدولية .

الفرع الأول : القطاع المصرفي و الأسواق المالية

تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي فقد أدت إلى خسائر ضخمة و إفلاسات في العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

فجدد على سبيل المثال أن بنك " سيتي جروب " ، أكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجعت أرباحه الصافية بنحو 60 في المائة في الربع الثالث من العام 2007 نتيجة لاضطرابات الرهون العقارية كما نلاحظ أن بنك " بي إن بي باريبا " الفرنسي قد أعلن عن تجريد استثمارات بقيمة 1.6 مليار يورو أي ما يعادل 2.2 مليار دولار، عندما وجد البنك أن مخاطر الائتمان العقاري في الولايات المتحدة عالية جدا ، من جهته أعلن بنك " يو بي اس " السويسري في 1 أكتوبر أن خسائره تراوحت ما بين 600 و 800 مليون فرنك بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، فظلا عن خسارته لعدد كبير من كبار موظفيه وقيامه بإلغاء نحو 1500 وظيفة لديه.

أما بالنسبة للأسواق المالية فقد أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الإقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين¹.

فقد انخفضت قيم الأسهم في بورصة " وول ستريت " في سبتمبر 2008، و انخفض المؤشر العام للقيم إثر ذلك وبشكل كبير خلال ما تبقى من سنة 2008 إلا أن سنة 2009 شهد تحسناً نسبياً في أوضاع البورصات العالمية خاصة خلال النصف الثاني منه، فقد ارتفع مؤشر " داوجونز " من حوالي 8,001 نقطة في بداية سنة 2009 إلى نحو 10,067 نقطة في نهاية سنة 2009، محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 25.8 في المائة .

وفي ألمانيا ارتفع مؤشر " دكأس " من 4,338 نقطة بداية سنة 2009 إلى 5,608 نقطة في نهاية سنة 2009، محققاً نسبة ارتفاع بلغت 29.3 في المائة، وفي المملكة المتحدة ارتفع مؤشر " فوتس " 10 ليصل إلى 5,188 نقطة في نهاية سنة مقارنة مع 4,149 نقطة في بداية سنة 2009، محققاً ارتفاعاً بنسبة 25 في المائة.

وفي اليابان ارتفع مؤشر " نيكاي " من 9,677 نقطة إلى 10,654 محققاً ارتفاعاً بنسبة 10.1 في المائة، وفي فرنسا ارتفع مؤشر " كاك " 40 من 2,973 نقطة في بداية سنة 2009 إلى 3,739 نقطة في نهاية سنة 2009، أي بارتفاع نسبته 25.8 في المائة .

إلا أن هذه الموجة من الارتفاع في أسواق الأسهم العالمية لم تعد الثقة للمتعاملين في البورصات، حيث أن الخسائر الكبيرة التي مني بها المستثمرون في البورصات خلال سنة 2008 جعلتهم يحجمون عن دخول البورصة، مما أثر سلباً على حجم التداول في معظم البورصات العالمية².

و قد تعرضت كذلك أسعار الفائدة في الدول المتقدمة للانخفاض خلال فترة الأزمة سوءاً قصيرة الأجل أو طويلة الأجل الخاصة بالسندات الحكومية و الجدول الموالي يوضح ذلك :

¹ حسين عبد المطلب الأسرح ، الأزمة الاقتصادية العالمية و سياسات مواجهتها في دول العربية ، ملتقى الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص ص 9، 10.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الفصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية ، ص 12

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 10 : أسعار الفائدة في الدول المتقدمة للفترة 2007-2009 بالنسبة المئوية

2009	2008	2007	
			سعر الفائدة قصير الأجل
1.1	3.0	5.3	الولايات المتحدة الأمريكية
0.7	0.9	0.7	اليابان
1.2	4.6	4.3	منطقة اليورو
1.2	5.5	6.0	المملكة المتحدة
0.7	3.3	4.0	كندا
			سعر الفائدة طويل الأجل
3.3	3.7	4.6	الولايات المتحدة الأمريكية
1.3	1.5	1.7	اليابان
3.2	4.2	4.3	منطقة اليورو
3.6	4.6	5.0	المملكة المتحدة
3.2	3.6	4.3	كندا

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الاحصائية ، ص 314

و نجد كذلك أن التوتر الذي لحق بالأسواق المالية له أثره على أسواق الصرف العالمية، حيث سحب بعض المستثمرين أموالهم من الاقتصاد الأمريكي وخاصة الاستثمارات اليابانية، تراجعت الاستثمارات الأجنبية في السندات والأسهم الأمريكية بسبب انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول، فضلا عن ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وزيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة، كل ذلك ساهم في تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال سنة 2008 فقد انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين بنسبة 14% سنة 2008 كما انخفض سعر صرف الدولار أمام اليورو بنسبة 7.4%، في الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 7.5% في سنة 2008.¹

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الفصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية ، ص 11، 12

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

أما سنة 2009 فقد أدت زيادة شراء الدولار باعتباره وسيلة ذات قيمة ثابتة مقارنة بالأسهم أو العقارات والتي شهدت انهيار أسعارها، الى ارتفاع أسعاره مقابل العملات الأخرى ، فارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنية الإسترليني بنسبة 18.5 %، كما ارتفع الدولار أمام اليورو بنسبة 6 % في الوقت الذي انخفض فيه سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني بنسبة 9.3 %¹.

الفرع الثاني :أسواق النفط العالمية

تظهر الأزمات المالية بداية في الأسواق المالية ثم تنتقل الى القطاع الحقيقي من خلال أسواق السلع و الخدمات ، و السوق النفطية هي إحدى تلك الأسواق التي يمكن أن نلمس انعكاس الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عليها من خلال تحركات الطلب على النفط و كذا الأسعار . و الجدول الموالي يوضح تحركات الأسعار خلال الفترة 2007-2009

الجدول رقم 11: الأسعار الفورية بدولار للبرميل لخامات الأوبك و خام غرب تكساس و البرنت للفترة 2007-2009

الدول	2007	2008	2009
الجزائر - خليط الصحراء-	74.66	98.96	62.35
أنغولا - قيراسول -	70.88	95.64	67.81
أكوادور - أورونتي	61.55	85.43	55.84
العراق - العراق الثقيل -	67.06	91.49	60.62
العراق - العراق الخفيف -	66.40	92.08	60.50
الكويت - الكويت التصدير	66.35	91.16	60.68
ليبيا - السدره -	71.41	96.65	61.45
نيجيريا - بوني الخفيف -	75.14	100.60	63.25
قطر - البحري -	69.30	94.86	62.38
السعودية - العربي الخفيف	68.75	95.16	61.38
الامارات - مريان-	72.87	99.03	63.78
فنزويلا	67.80	86.73	55.90
الأوبك	69.08	94.45	61.00
خام غرب تكساس	72.3	100	61.7
البرنت	72.6	97.4	61.9

المصدر : تقرير الاحصائي السنوي الأوبك 2009 ص 82 .

التقرير لأمين العام سنوي للمنظمة الأوبك السابع و الثلاثون 2010 ، ص 98.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الفصل الأول، مرجع سابق ، ص 12

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

من خلال الجدول رقم 11 نجد أن المعدل السنوي للأسعار مختلف خامات النفط عرف سنة 2008 ارتفاع حاد فبالنسبة لأسعار خامات سلة الأوبك قدر هذا الارتفاع تقريبا 37% مقارنة مع سنة 2007 و يرجع هذا لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها الأسواق خلال بداية الأزمة ، و لاستمرار انعكاسات الأزمة سنة 2009 تراجعت أسعار مختلف خامات النفط فنجد أن أسعار خامات سلة الأوبك انخفضت بمقدار 35% تقريبا مقارنة بسنة 2008.

و قد بدأ التراجع حاد في أسعار النفط في جوان 2008 ، ثم تحسنت أسعار النفط العالمية بعض الشيء خلال عام 2009 وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة أوبك في بداية العام بخفض إنتاجها من النفط من أجل الحد من انخفاض أسعاره، وتراجع بذلك متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام ، ولقد ساهمت هذه السياسة في رفع السعر الفوري لسلة خامات أوبك من 41.5 دولار للبرميل في جانفي 2009 إلى 74 دولار للبرميل في ديسمبر 2009.¹

الجدول رقم 12 : الطلب العالمي على النفط وفقا للمجموعات الدولية للفترة 2007-2009

الوحدة : مليون برميل

2009	2008	2007	
45.5	47.6	49.4	الدول الصناعية منها :
23.3	24.2	25.5	أمريكا الشمالية
14.5	15.4	15.5	أوروبا الغربية
7.7	8.0	8.4	المحيط الهادئ
39	38.4	37	دول العالم الأخرى منها:
5.6	5.4	5	الدول العربية
8.03	8	7.6	الصين
3.2	3.1	3.1	الهند
84.5	85.9	86.4	اجمالي العالم

المصدر : التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك السابع و الثلاثون 2010، ص ص

96/94

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، الفصل الأول ، مرجع سابق ، ص 12

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 تراجع الطلب على النفط بدأ من سنة 2008 و استمر سنة 2009 و نلاحظ ايضا أن هذا التراجع قد حصل في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة حيث يقدر ب 8 % تقريبا مقارنة بسنة 2007، على عكس الدول النامية التي حققت زيادة في الطلب على النفط و لو كان بشكل طفيف ، و يرجع هذا لكون الدول المتقدمة أكثر تضررا من انعكاسات الأزمة.

الفرع الثالث : التجارة الدولية

انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أداء التجارة الدولية ، فقد انخفض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية ومنها النفط على وجه الخصوص كما رأينا ، مما أدى الى انخفاض أسعاره و أسعار بقية السلع الأولية ، و قد أدى هذا الى انكماش و تراجع حجم التجارة الدولية و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 13 : معدلات نمو حجم التجارة السلعية العالمية 2007-2009 بالنسبة المئوية

2009	2008	2007	
			الدول المتقدمة
13.3-	1.5	5.8	الصادرات
13.1-	0.1-	4.7	الواردات
			الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
8.4-	4.3	9.5	الصادرات
9.3-	8.3	14.3	الواردات
11.7-	2.4	7.2	اجمالي التجارة العالمية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الاحصائية ، ص 315

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات نمو التجارة الدولية بدأت بالانخفاض سنة 2008 فقد سجلت معدل نمو أقل ب 5.3 % مقارنة بسنة 2007 وسجلت انكماش بلغ 11.7 % سنة 2009 ، ونفس الأمر بنسبة لصادرات سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة لكن الانكماش الحاصل في الدول المتقدمة كان أكبر 4.9 % ، أما الواردات فقد

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

عرفت واردات الدول المتقدمة الانكماش سنة 2008 و معدل انكماشها كان أكبر ب 3.8% سنة 2009 مقارنة مع الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى .

المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مؤشرات الاقتصاد العالمي

سنتطرق في هذا المطلب لأهم مؤشرات الاقتصاد العالمي و هي النمو الاقتصادي ، التضخم و البطالة التي نالت نصيبها من انعكاسات الأزمة .

الفرع الأول : النمو الاقتصادي

تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بالأزمة المالية لسنة 2008 فقد تراجعت بمعدل 2.5% مقارنة بسنة 2007 ، حيث سجلت جميع دول العالم تراجع سنة 2008 بشكل متفاوت كما يبين لنا الجدول الموالي ، و نجد الولايات المتحدة الأمريكية سجلت معدل نمو معدوم سنة 2008 ، و اليابان قد سجلت انكماش بلغ 1.2% ، أما منطقة اليورو فقد تراجعت بها نمو بمعدل 2.4% ، نلاحظ معدل تراجع كبير سجل بدول النامية الآسيوية حيث بلغ 3.7% . أما سنة 2009 فقد عرف النمو الاقتصادي العالمي معدل انكماش بلغ 0.6% ، و قد سجل الانكماش في الدول الصناعية و دول مجموعة كومنولث الدول المستقلة و دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي و قد سجل أعلى معدل انكماش في روسيا 7.9% ، تاليها اليابان ب 5.2% ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان معدل الانكماش فيه 2.6% أما باقي دول العالم فقد تواصل بها تراجع معدلات النمو و لكن نلاحظ أن الدول النامية الآسيوية خاصة الصين قد سجلت معدل تراجع بسيط بلغ 0.4% . و هذا راجع لتضرر الدول المتقدمة أكثر من غيرها من جراء الأزمة .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 14 : النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2006-2009 (%)

2009	2008	2007	
3.2-	0.2	2.7	الدول الصناعية منها :
2.6-	0.0	1.9	الولايات المتحدة
5.2	1.2-	2.4	اليابان
4.1-	0.5	2.9	منطقة اليورو
0.9-	1.8	5.8	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.2	6	5.5	دول وسط و شرق أوروبا
6.5-	5.3	9	مجموعة كومنولث الدول المستقلة
7.9-	5.2	8.5	منها : روسيا
6.9	7.7	11.4	الدول النامية الآسيوية منها :
9.1	9.6	14.2	الصين
1.7-	4.3	5.7	دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي منها :
2	5.0	6	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
2.6	5.5	7	الدول الأفريقية جنوب الصحراء
0.6-	2.8	5.3	العالم

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي السابع و الثلاثون للمنظمة الأوبك 2010 ، ص 92

الفرع الثاني : التضخم و البطالة

من انعكسات الأزمة المالية لسنة 2008 انخفاض أسعار السلع الأولية كما رأينا لذلك نتوقع انخفاض في معدلات التضخم، لكن الجدول الموالي يوضح لنا أن سنة 2008 شهدت زيادة في معدلات التضخم في جميع دول العالم فقد ارتفعت بمقدار 1.2 % مقارنة بسنة 2007 بالدول المتقدمة و بمقدار 2.7 % في الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ، و يمكن ارجاع هذا بالنسبة لهذه المجموعة لانخفاض سعر صرف عملاتها وارتفاع العجز في موازنات تلك الدول، من جراء انخفاض أسعار صادراتها من النفط والسلع الأولية.

أما سنة 2009 فقد تراجعت معدلات التضخم جراء استمرار انخفاض أسعار السلع الأولية و تقلص حجم نشاط الاقتصاد العالمي، و نلاحظ رغم تراجع معدلات التضخم في الدول النامية الا أنها ما تزال أعلى بكثير من معدلات تضخم الدول المتقدمة . و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 15 : معدلات التضخم في العالم 2007-2009 (%)

2009	2008	2007	
0.1	3.4	2.2	الدول المتقدمة منها :
0.3-	3.8	2.9	الولايات المتحدة
0.3	3.3	2.1	منطقة اليورو
2.1	3.6	2.3	المملكة المتحدة
1.3-	1.4	0.1	اليابان
0.3	2.4	2.1	كندا
1.3	4.5	2.2	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
1.8	4.4	2.3	أستراليا
5.2	9.2	6.5	الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
10.6	11.7	6.9	أفريقيا جنوب الصحراء
4.7	8.1	6.0	وسط و شرق أوروبا
11.2	15.6	9.7	رابطة الدول المستقلة
3.0	7.4	5.4	الدول النامية الآسيوية
6.6	13.6	10.1	الشرق الأوسط و شمال افريقيا
6.0	7.9	5.4	أمريكا اللاتينية و الكاريبي

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الاحصائية ، ص 312

وبالنسبة للبطالة، فقد صاحب انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة ارتفاع معدلات البطالة، فلقد ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.4% في سنة 2007 إلى 5.8% في سنة 2008 و 8.1% سنة 2009 ، أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي ومعظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا و ان كان بنسبة أقل مما سجله في مجموعة الدول المتقدمة .¹

اضافة لهذه الانعكسات فقد أدت هذه الأزمة الى تهديد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة فضخامة الإنفاق على خطط الطوارئ العاجلة تهدد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وتتسبب في تفاقم مشكلات العجز بالموازانات العامة بكل ضغوطها التضخمية وسلبياتها التنموية ، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في 2009 إلى أن تكلفة خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك أصبحت بالغة الضخامة وتفوق قدرات الدول وقدرات الموازنات العامة على الإنفاق حيث بلغت تكلفة خطط إنقاذ القطاع المالي في بريطانيا 19,8% من الناتج المحلي الإجمالي وفي النرويج 13,8% ، كندا 8,8% أمريكا 6,3% ، هولندا 6,2% ، في ألمانيا 3,7% ، في فرنسا 1.5% ، إيطاليا 1.3% ، السعودية 1,2% ، سويسرا 1,1% .²

و بالتالي فقد ترتب على الأزمة المالية لسنة 2008 أعباء ميزانية غير مسبوقه تمثلت في³:

- انخفاض الإيرادات الجبائية "حالة الانكماش".
- وارتفاع الأعباء الاجتماعية "البطالة".
- أعباء تدابير دعم النشاط الاقتصادي.
- أعباء إنقاذ النظام البنكي.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، 2010 ، فصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية ، ص 6/6 ، ص 5 ، بالتصرف

² حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 13

³ أوكليل نسيمه و آخرون ، الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب نشوبها و انتشارها و الدور الذي لعبته أسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني ، بحوث اقتصادية عربية ،

العدد 62/61 شتاء ربيع 2013، ص 17

المطلب الثالث : الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

بعد عامين من التعرض لأضرار الأزمة المالية "2008-2009" بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي سنة 2010 .

حيث صرح صندوق النقد الدولي في نشرته 26 يناير سنة 2010 أن الاقتصاد العالمي يشهد نمو إيجابيا يخرج من منطقة المعدلات السالبة التي دخلها في سنة 2009 .
و ذكر أن التعافي مع ذلك يتقدم بسرعات متفاوتة في مختلف أنحاء العالم ، حيث تحقق الاقتصادات الصاعدة بقيادة آسيا تقدما قويا نسبيا بينما تزال الاقتصادات المتقدمة متباطئة و معتمدة على تدابير التنشيط المالي الحكومية .

فقد سجل النمو الاقتصادي العالمي و التجارة الدولية معدلات نمو إيجابية بعد أن عرفت الانكماش سنة 2009 حيث وصل معدل نمو الاقتصاد العالمي 5% سنة 2010 و التجارة الدولية 13.6 % سنة 2010 ، أما الأسواق المالية المتضرر الأكبر فقد بدأت في التحسن في النصف الثاني من سنة 2010 ، أما التضخم فقد سجل ارتفاع نظرا لارتفاع أسعار السلع الأولية خاصة المعادن و النفط مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي¹ .

لكن سرعان ما تعرقل هذا التعافي مع ما نتج من الأزمة المالية لسنة 2008 من أعباء ميزانية تحملتها الدول المتقدمة جعلتها تعاني من أزمات جديدة .

حيث ظهرت أزمة المنطقة الأوروبية و أزمة الدين الأمريكي نتيجة انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 التي اتحدت مع ثغرات المتواجدة بالاقتصاد الأمريكي و الاقتصاديات الأوروبية لتنفجر في شكل أزمة ديون سيادية .

و يؤكد كل من Carmen Reinhandt و Kenneth Rogoff في كتابهما حول الأزمات المالية عبر التاريخ أن الأزمات البنكية الدولية تتحول في أغلب الحالات إلى أزمة ديون سيادية، وأن الأماكن التي تنفجر فيها هذه الأزمات هي الحلقات الضعيفة من الاقتصاد الدولي، و قد حدث هذا خلال سنوات الثمانينات في أمريكا اللاتينية وهو ما يحدث في منطقة اليورو بعد

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، الفصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية ، ص 2، 8 بالتصرف

الأزمة المالية لسنة 2008، و يقول Michel Aglietta إن ما حدث لمنطقة اليورو غير مفاجئ لأن الوحدة النقدية الأوروبية هي وحدة غير كاملة وهشة.¹

الفرع الأول : أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو

تمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض . ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة علي الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية و أن تكون تدفقات نقدية من النقد الأجنبي و التي تسمح لها بذلك ، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض، ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة.² و أزمة منطقة اليورو أزمة ناتجة عن الارتفاع هائل والمبالغ فيه في الديون لدى بعض دول منطقة اليورو وهي ايرلندا واليونان والبرتغال وإيطاليا واسبانيا، وأسباب هذه الأزمة تتمثل في العجز المالي الكبير لدى هذه الدول وعدم قدرتها على تسديد ديونها الكبيرة لدى المصارف الأوروبية وغيرها ، وكذلك ضعف الثقة باليورو ، يضاف إلى ذلك كله تردي مؤشر التصنيف الائتماني لكل من فرنسا وبلجيكا الذي يعني احتمال تعرضهما إلى العجز عن سداد ديونها العامة.

لذلك فأزمة منطقة اليورو هي أزمة ديون سيادية ، ترتب عليها اتخاذ عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها اليونان واسبانيا سياسات الضبط المالي واجراءات تقشفية وتخفيضات للإنفاق.³

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو سنة 2010⁴ . هناك العديد من العوامل الداخلية و الخارجية التي أدت الى ظهور الأزمة باليونان منها :⁵

¹ طاهر هارون ، أزمة منطقة اليورو و أثرها على مستقبل الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات زمن الأزمات المالية ، المركز الجامعي الوادي ، الجزائر ، 27/26 فيفري 2011. ص 4

² بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب و الحلول ، مجة الباحث ، العدد 13، جامعة ورقلة ، 2013، ص 60

³ حدي الطباع ، أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي ، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، الأبعاد و التداعيات و العبر المستخلصة للاقتصاد العربي ، اتحاد رجال الأعمال العرب ، بيروت ، 29 مارس 2012 ، ص 2

⁴ لمياء بعروج ، الأزمة المالية الراهنة و تداعيتها على الاقتصاديات الأوروبية و السياسات الحكومية في مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، أكتوبر 2013. ص 12

⁵ بلكوار نور الدين ، مرجع سابق ، ص 61/60

1-العوامل الداخلية :

- حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا و نشاطا خلال الفترة 2001-2007 قدرت بنسبة 4% مقارنة بسنة 2001 ، وسمح بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% .

- مساهمة ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشى في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا .
- زيادة الرواتب بمعدل 5% سنويا ، بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري.

2-العوامل الخارجية : إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في:

-الدخول في عضوية العملة الأوروبية : أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت -نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي وذلك لكي يتسنى لها دخول في عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

-الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 :تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في سنة 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% سنة 2009 كما بلغت نسبة الدين العام 115% إلى مجمل الناتج المحلي .

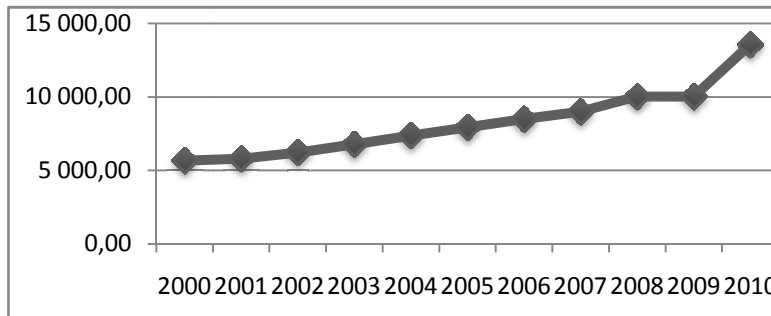
الفرع الثاني : أزمة الدين الأمريكي

انعكسات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي فاقمت العجز الذي تعاني منه الميزانية الأمريكية لما تكبدته الإدارة الأمريكية من خسائر لتجاوز آثار الأزمة بدءاً من ضخ كميات هائلة من الأموال لإنعاش الاقتصاد، حتى تراجع إيراداتها والتراجع في الضرائب، مع استمرار الزيادة في الإنفاق.

يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917م، أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحكومية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولى. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى 121.7% في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجياً، حتى وصل إلى نسبة 32.5% في نهاية عام 1981.

وبالنظر إلى تطور الدين بين عامي 2000 و2010، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره 5.67 تريليون دولار في سنة 2000، حدثت قفزه الكبيرة ليصل إلى حوالي 13.56 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

الشكل رقم 04 : تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 (مليار دولار)



المصدر : التقرير الاقتصادي سنوي 2012 ، غرفة التجارة الصناعية السعودية ، مركز البحوث و الدراسات ، ص 11

ويرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن الحرب علي العراق وأفغانستان، أثر بالغ

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

في تزايد العجز في الميزانية نظرا لتزايد الانفاق علي ميزانية الحرب، وزيادة حجم الإنفاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة، مما ضاعف من عجز ميزانيتها. أيضا كان لزلزال اليابان، والربيع العربي أثر في اتخاذ الحكومة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون.¹

المبحث الثاني : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و انعكاساتها على الدول العربية

تختلف انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الدول العربية بحسب هيكلها الاقتصادي و درجة ارتباطها و اندماجها في الاقتصاد العالمي ، لذلك من صعب أن نتكلم عنها ككتلة واحدة لكن يمكن استعراض القنوات المتعددة التي تربطها بالاقتصاد العالمي و تنقل إليها انعكاسات الأزمة اضافة لتقسيمها بتقارب خصائصها الاقتصادية و تحديد أهم انعكاسات الأزمة عليها .

المطلب الأول : قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الى الدول العربية
هناك عدة قنوات جعلت الأزمة المالية لسنة 2008 تنعكس على الدول العربية نذكر أهمها فيما يلي :

- تعتمد الكثير من الدول العربية على صادرات المواد الخام المعدنية وبالذات النفط والفوسفات، و لقد انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية، وانخفض الطلب العالمي أيضا على صادرات القطن والمنسوجات التي تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات دول وادي النيل وتونس و سوريا.

- تأثرت بعض الدول العربية من تراجع الطلب العقاري وبالذات في دول الخليج العربي، الأردن و مصر .

¹ التقرير الاقتصادي سنوي 2012 ، غرفة التجارة الصناعية السعودية ، مركز البحوث و الدراسات ، ص ص 9، 13 بالتصرف .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

- تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية مما يهدد عائدات السياحة إلى الدول العربية، ورسوم المرور في الأجواء العربية وفي قناة السويس .

- تراجع فرص عمل العمالة العربية في كافة الأسواق المستقبلية للعمالة.

- في ظل الفائدة صفر على الدولار و الذي فرض لتمويل الخطط التحفيزية للانتعاش الاقتصادي فان جميع الدول النامية ومنها الدول العربية تشارك في تحمل تكاليفها بقيمة ما تملكه من احتياطات للنقد الأجنبي ، بمعنى أن هذه الاحتياطات خرجت تماما من دائرة الاستثمارات ذات العائد مهما كان بسيطاً و قليلاً ، ويعني أن هذه الاحتياطات أصبحت عرضة للتآكل في ظل معدلات التضخم العالمية وفي ظل تقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية ، مما يجعلها عرضة للتجميد القسري فعليا في ظل عدم توافر البدائل الآمنة لدي البنوك المركزية للدول العربية ، ويؤدي ذلك واقعيًا وعمليًا إلى الانتقاص من قيمة المال والانتقاص من حقوق أصحاب هذا المال نتيجة لسياسات نقدية أصدرتها البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لمصالحها المباشرة.

ولابد أن تصنع الفائدة صفر خلافاً لضخماً للتنمية على امتداد الدول النامية وتتسبب واقعيًا في الإضرار الشديد بالقدرات التنافسية لاقتصاديات الدول النامية في مواجهة الاقتصاديات المتقدمة في ظل ضخامة التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب ، وهي التزامات تتحمل بفوائد عالية ويتم سداد عائدات مرتفعة مقابلها ، سواء كانت التزامات علي القطاع أو حتى إلتزامات على الدول في صورة سندات سيادية مطروحة بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية ، وهي جميعاً لن تستفيد بصورة عامة من الفائدة .¹

- انخفاض الاستثمارات الأجنبية .

- انخفاض تحويلات اليد العاملة التي ستتأثر بانكماش النشاط الاقتصادي الذي من شأنه تمثيل فرص عمل أقل ومستويات رواتب وأجور أدنى.

-التجارة ستتأثر سلبيًا بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية.

-الأسواق المالية أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً.²

¹ حسين عبد المطلب الأسرج ، الأزمة الاقتصادية العالمية و سياسات مواجهتها في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 14

² عمر شريف ، النظام الإسلامي و الاستقرار الاقتصادي ، ملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة،

أكتوبر 2013 ، ص 5

المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مجلس التعاون الخليجي و الجزائر و مصر

يمكننا تصنيف الدول العربية بتقارب خصائصها الاقتصادية و تقارب انعكاسات الأزمة عليها الى ثلاث مجموعات :

- المجموعة الأولى¹: دول المصدرة للنفط التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية و نقصد بها دول مجلس التعاون الخليجي .
- المجموعة الثانية²: دول مصدرة للنفط وذات الانفتاح الضعيف على الأسواق العالمية و سنأخذ الجزائر كنموذج .
- المجموعة الثالثة³: دول ذات الانفتاح المتوسط على الأسواق العالمية و المرتبطة تجارياً بالدول المتقدمة تعتمد صادراتها على هذه الدول و كذا في إيراداتها كالخدمات السياحة و تحويلات العاملين بالخارج و تدفقات الاستثمار الأجنبي و سنأخذ مصر كنموذج .

الفرع الأول: انعكاس الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مجلس التعاون الخليجي

شكلت العوامل المالية المتعلقة بالانكشاف على أسواق المال العالمية أهم قنوات امتداد الأزمة الى اقتصاديات دول الخليج العربي إضافة إلى الصادرات النفطية التي سنتناولها فيما بعد .

أولاً : القطاع المالي و المصرفي

- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكل S`CDO المرتبط بتلك السندات ، أو في عقود مبادلة الديون S`CDS و مثال ذلك خسائر بنك الخليج الدولي بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية ABC بمقدار 500 مليون دولار .

¹ الامارات ، البحرين ، السعودية ، قطر ، الكويت ، عمان .

² الجزائر ، السودان ، ليبيا ، اليمن .

³ الأردن ، تونس ، سورية ، لبنان ، مصر ، المغرب .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك سيؤثر على استثمارات البنوك الخليجية .

- تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة و ارتفاع تكلفة الاقتراض ، و قد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الاماراتي عن تمويل يقدر ب 50 مليار درهم امارتي متاح للبنوك الامارتية الاستفادة منها .¹

كما قدرت مصادر مصرفية كويتية حجم خسائر في بنك الخليج الخامس أكبر بنك في الكويت بما يصل الى 200 مليون دينار ، أما في الامارات خسرت بنك ABC 125 مليون دولار . أما بالنسبة للأسواق المالية الخليجية ففي دراسة قام بها ابراهيم أنور لأجل قياس تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أسواق الأسهم الخليجية وجد أن سوق دبي للأوراق المالية أكثر الأسواق الخليجية تأثراً حيث قدرت خسائر المحافظ الاستثمارية فيه بحوالي 42% مقارنة ب 18% عند أسوأ الأحوال قبل الأزمة ، كما وجد أن سوق الكويت أقل تضرر من حيث حجم الخسائر المالية ، أما بالنسبة للسوق السعودي يعتبر من أكثر الأسواق الخليجية مخاطر في الأحوال العادية "قبل الأزمة" و سوق مسقط للأوراق المالية أقل مخاطر في الظروف العادية .² و قد انخفضت رسملة الأسواق الخليجية كمجموعة سنة 2008 بأكثر من 52% لتصل لقيمة 564 مليار دولار و قيمة 505 مليار دولار سنة 2009 .³

ثانيا : السوق العقارية

ذكر تقرير صادر عن شركة الاستشارات العقارية "كوليرز" إن سوق العقارات الذي شهد طفرة فيما سبق بدبي كان الأكثر تضرراً جراء الانكماش الاقتصادي العالمي حيث انخفضت الأسعار بنسبة 41% في الربع الأول من سنة 2009 ، و في فيفري 2008 قالت شركة "بروليدز" لبحوث السوق و مقرها دبي انه تم تعليق ما يزيد على نصف مشروعات البناء في دولة الامارات و التي تصل قيمتها الى 582 مليار دولار .

¹ فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، مرجع سابق ص ص 12 ، 13

² Ibrahim Onour ,The global financial crisis and equity marketes in middle east oil exporting countries , the arab planning institute , Kuwait , p9

³ بلقاسم عباس ، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية ، مجلة جسر التنمية العدد 102 ، معهد العربي لتخطيط ، 2011 ، ص 14

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

و في قطر انخفضت أسعار المساكن بنسبة 30% جراء الأزمة المالية العالمية إلا أنه لا يزال هناك بعض الطلب على العقارات من شأنه أن يحد من تدهور الأسعار.¹

الفرع الثاني : انعكاس الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد المصري

أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى حدوث العديد من الانعكاسات على الاقتصاد المصري عن طريق العديد من القنوات نذكرها فيما يلي :²

- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فثلثي هذه الاستثمارات خلال الفترة 2007-2008 الواردة للمصر من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

- يعد قطاع الصناعات التحويلية أكثر القطاعات تضررا في مصر ، فقد تراجعت الصادرات السلعية بنحو 2.2 مليار دولار سنة 2009.

- انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل 600 مليون دولار.

- انخفاض الإيرادات السياحية خلال عام 2009 بأكثر من 2 مليار دولار، مما ينعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة"المقاولات - الأثاث - الصناعات الغذائية - الصناعات الحرفية... الخ"

- انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار (نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية .

- تأثر سوق مصر للأوراق المالية

فيما يخص أثر الأزمة المالية على سوق الأوراق المالية في مصر فإن أكثر من 30% من المتعاملين فيه خلال سنة 2008 هم من الأجانب ، وقد اتجه هؤلاء الأجانب إلى التخلص من الأوراق المالية التي بحوزتهم على خلفية الأزمة المالية والتوقعات المتشائمة التي تزامنت معها في انحدار العالم إلى كساد عالمي جديد طويل الأمد ، وأسوأً بهؤلاء المستثمرين قام المستثمرون المحليون ببيع الأوراق المالية التي يملكونها مما أدى إلى اتجاه قيمة الأسهم للانخفاض فولدَ انخفاضاً كبيراً في سوق مصر للأوراق المالية.

¹ علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم ، الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها تداعيتها... و سبل علاجها ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 ، ص 23

² علي فلاح المناصير ، نفس المرجع سابق ، ص 24

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

فبعد أن حققت معدلات النمو الحاصلة في مؤشرات سوق مصر للاوراق المالية (مؤشر القيمة السهم ومؤشر حجم التداول ومؤشر معدل دوران السهم) خلال فترة 2003-2007 ارتفاعاً مستمرا انخفضت سنة 2008 و حققت معدلات نمو سالبة بلغت (-38 %، - 66.78 %، - 46.51 %) على التوالي.¹

الفرع الثالث : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري

دولة الجزائرية تعتبر من الدول التي تعتمد على تصدير النفط و سيتم التطرق الى هذه المجال في المبحث الموالي و سوف نحاول الآن نتطرق الى انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري خارج هذا المجال .

أولا : الاستثمار الأجنبي

الأزمة المالية العالمية لم تسبب أي انخفاض في تدفق رأس المال الأجنبي المباشر في العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر، حيث جاء في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 أن التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت سنة 2009 مقارنة بتدفقات 2008 ورغم اشتداد الأزمة المالية العالمية وظهورها الكامل خلال الفترة 2008-2009 إلا أنه كما قلنا سابقا أن العديد من الدول العربية شهدت ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة، ويعود سبب ذلك لكون أن بعض الدول العربية ومن بينها الجزائر انتهجت إجراءات وسياسات تؤثر تأثيرا مباشرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة ، حيث هدفت هذه الإجراءات تحرير بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت مغلقة أمام المستثمر الأجنبي، مثل القطاع المصرفي والنقل الجوي، وتسهيل شروط وأحكام الاستثمار من خلال وضع أحكام تفضيلية في المناطق الاقتصادية الحرة أو منح حوافز استثمارية.

كما أنه أيضا خلال الفترة 2008-2009 التي ظهرت فيها الأزمة المالية العالمية، الجزائر كانت قيد تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعتبر هذا أيضا من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وللتدليل على ما قلناه، فإنه ورد في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009 أن 13 دولة عربية ومن بينها الجزائر انتهجت إجراءات

¹ حيدر يونس الموسوي ، مرجع سابق ، ص 183

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

وسياسات جديدة ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة ، تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقديم حزمة من مساعدات مالية حكومية جديدة لغرض التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى الجانب الآخر امتنعت بعض الدول عن الاستمرار في تقديم مثل هذه الحزم الحكومية من المساعدات المالية مما يؤدي هذا إلى تشييط تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.¹

ثانيا : القطاع المصرفي و المالي

كثيرة هي التصريحات الرسمية و التي مضمونها أن ليس للجزائر علاقات مع الأسواق المالية العالمية ، ما يجعلها بمنأى عن الأزمة المالية الدولية ، و هذا صحيح على المدى القصير ، فالمنظومة المالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس و لا للتعثر المالي الائتماني في أداؤها ، بسبب ضعف أو انعدام اندماجها في النظام المالي الرأسمالي العالمي.² و ذلك للأسباب التالية :

- البنوك الجزائرية في أغلبها بنوك عمومية لا تمارس أعمال المضاربة .
- عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل .
- جزء كبير من الكتلة النقدية الجزائرية تدور في قنوات الاقتصاد غير رسمي و لا تدخل البنوك و بتالي لن تتأثر بالأزمة المالية .
- البورصة الجزائرية لا يسمح لها وضعها بدخول الأسواق العالمية.³
- عدم وجود البنوك الأجنبية بكثافة في الأسواق المحلية من جهة و من جهة أخرى فهي لا تستحوذ على حصة سوقية ، مما يعني انه في حالة انسحاب إحدى هذه البنوك من السوق أو امتصاصها لسيولة المحلية لغرض تعزيز أوضاعها المالية لا يؤدي لإحداث مخاطر نظامية بالجهاز المصرفي الجزائري.⁴

¹ محمد راتول ، محمد ناصف ، أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقى الوطني الأول حول البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية و تطلعات التنمية المستدامة ، ، جامعة الخلفة ، الجزائر 14/13 مارس 2013 ، ص 16

² الطيب قصاص ، نبيل عامر ، الأزمة المالية الراهنة و تداعيتها على اقتصاديات الدول مع الإشارة لاقتصاد الجزائر ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص 410

³ عبد الرحمان مغاري ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الجزائر ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية ، جامعة سطيف الجزائر ، أيام 21/20 أكتوبر 2009 ، ص 6

⁴ معيزي أحلام ، حسين ذباح ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أداء البنوك الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة الجزائر ، 2013 ، ص 10

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

أما معدل صرف الدينار الجزائري الذي يمثل مؤشر يحدد الكثير من متغيرات اقتصاد الدولة مثل التجارة الخارجية ، الاستثمار ... الخ ، فتموضعه بين الدولار و اليورو يرهق كاهل الاقتصاد الوطني ، و يشكل قضية مركزية، فتقلبات سعر اليورو خاصة ميوله نحو الانخفاض مقابل الدولار أو العملة الوطنية ستكون له تداعيات خطيرة على المستويين المتوسط و الطويل ، برغم من الأثر الايجابي قصير المدى، باعتبار أن تراجع سعر صرف العملة الأوروبية بسبب الأزمة سيرفع من القدرة الشرائية للجزائر لأن مداخيلنا بالدولار .

كما تشير الدراسات الى أن الجزائر تخسر ما لا يقل عن 250 مليون دولار أمريكي جراء انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو¹.

و قد دفعت الانعكسات التجارية للأزمة المالية السلطات النقدية الجزائرية في نهاية شهر ديسمبر 2008 الى تخفيض قيمة العملة الوطنية ، فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية و الغذائية في الأسواق الدولية على اثر الأزمة المالية زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات ، و لمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي بادرت السلطات النقدية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 الى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20% من قيمته ، فارتفع معدل صرف الدولار الى حوالي 70-73 دج بعدما كان يقارب 60-63 دج في وقت قفز فيه اليورو الى ما فوق 100 دج بعدما كان يقارب 80 دج ما جعل معدل صرف الحقيقي للدينار يقترب من مستوى التوازن .

يجب القول أن هذا التخفيض مبرر بالنسبة للأورو، لكنه غير مبرر بالنسبة للدولار الذي تشهد معدلات صرفه تناقصا ، فتخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو كما لو ارتفعت ، وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحي بانخفاض العجز الموازي ، و هو ما يخفي العجز الحقيقي².

¹ جوادي نور الدين ، روضة الحديد ، أزمة الرهن العقاري الأمريكية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة الجزائر ، 2013 ، ص 13

² عبد الرحمان مغاري ، انعكسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الجزائر، مرجع سابق ، ص 12، 13

المبحث الثالث : انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية

عرفت الصادرات النفطية لدول العربية ارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و في هذا المبحث سنحاول ترصد أداء الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010 لمعرفة انعكاس الأزمة المالية لسنة 2008 عليها وكذا انعكاسات تغيرات الصادرات النفطية العربية على الاقتصاديات العربية من خلال كل من الموازنة العامة ، ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أداء الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010

من خلال الجدول رقم 16 المبين في الصفحة الموالية يمكننا أن نلاحظ بأن الصادرات النفطية العربية كمجموعة عرفت تزايد منذ سنة 2006 الى غاية سنة 2008 متماشية بذلك مع انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على أسعار النفط التي بدأت بالتراجع في جوان 2008 . أما سنة 2009 فقد عرفت تراجع بلغت نسبته 12.70% مقارنة بسنة 2007 ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة و بداية تحسن أسعار النفط و استقرارها .

أما اذا تتبعنا انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية لأهم دول العربية المصدرة للنفط فنجدها تختلف من دولة الى أخرى كما يتضح في الجدول رقم 16، فالجزائر مثلا عرفت انخفاض في صادراتها النفطية سنة 2008 و استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2010 ، أما دول الخليج العربي فلم تعرف الانخفاض إلا في سنة 2009 ما عدى الإمارات التي انخفضت صادراتها انخفاض طفيف سنة 2008 و سرعان ما عاودت الارتفاع سنة 2010 إلا قطر ، أما العراق فلم تعرف الانخفاض إلا سنة 2010 ، وليبيا عرفت الانخفاض سنة 2009 و استمر هذا الانخفاض سنة 2010 .

و يعود هذا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول و سياستها الاقتصادية التي تؤثر على درجة استجابتها للمتغيرات الخارجية كأزمة المالية لسنة 2008 .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 16 : أداء الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010

ألف برميل /اليوم

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الامارات	2420.3	2342.7	2334.4	1953.4	2103.0
الجزائر	947.2	1253.5	840.9	747.0	709.9
السعودية	7029.4	6962.1	7321.7	6267.2	6644.0
العراق	1467.8	1643.0	1855.2	1905.6	1890.0
قطر	620.3	615.1	703.1	646.7	586.0
الكويت	1723.4	1612.9	1738.1	1348.3	1430.0
ليبيا	1425.6	1377.8	1403.4	1170.4	1118.0
صادرات النفط الخام اجمالي الدول العربية	16708.2	16784.3	17140.6	14964.7	115461.0

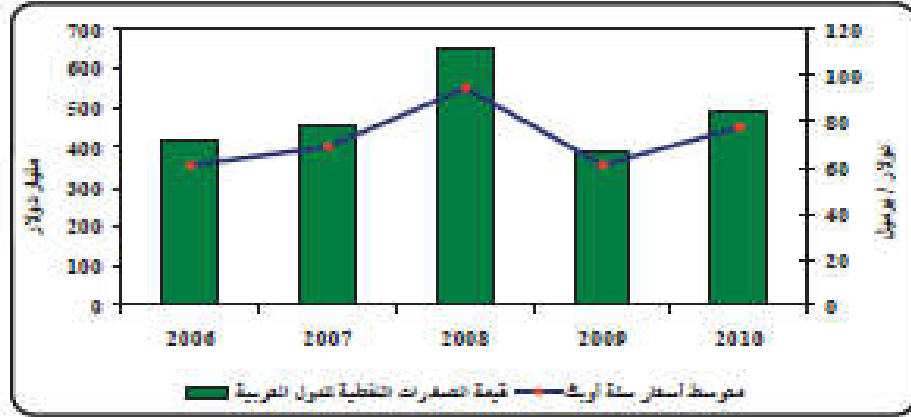
المصدر : من اعداد الطالبة بناء على تقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2011،

ص 92

و الشكل البياني رقم 05 يبين حركة أسعار النفط و قيمة الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010 و تتضح من خلاله العلاقة الطردية بينهما ، و يعطي صورة أوضح لانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أسعار النفط و التي انعكست بدورها على الصادرات النفطية العربية .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الشكل رقم 05: حركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2011 ، الفصل الخامس التطورات في مجال النفط و الطاقة ، ص 103

المطلب الثاني : أثر تغيرات الصادرات النفطية العربية على الاقتصاديات العربية

حدث تغير بالصادرات النفطية العربية يعني حدوث تغير بالعائدات النفطية العربية التي تلعب دورا رئيسيا في كل من الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط ، و موازين مدفوعاتها .

الفرع الأول : أثر تغيرات الصادرات النفطية على الميزانية العامة للدول العربية

تعد الميزانية العامة للدولة بمثابة الأداة التي تعكس استراتيجيات الدولة في الاستفادة من الموارد التي تمتلكها و استخدامها استخدام أمثل، لأجل تحقيق أهداف الحكومة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، من خلال التأثير على الاستثمار والاستهلاك و الانتاج وعلى إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الإيرادات و النفقات العامة .

أولا : الجانب النظري للموازنة العامة :

مفهوم الموازنة العامة : هناك العديد من التعاريف لمصطلح الموازنة العامة ففي

اقتصاديات المالية العامة نجد من بين التعريفات التي وضعت له تعريفين التاليين :

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

- الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية ، لاشباع الحاجات العامة و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة تكون سنة .¹

- الميزانية العامة للدولة عبارة عن نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة و يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية و الاجتماعية العامة .²
من خلال تعريف الموازنة العامة نجدها تتكون من عنصرين رئيسيين هما النفقات العامة و الإيرادات العامة و يمكننا توضيحها فيما يلي :³

2- النفقات العامة : يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ، مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى ، و من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى و يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها ، و المرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع ، و تنقسم هذه الأخيرة حسب عدة معايير ، حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين :

-معيار إستخدام القوة الشرائية : تنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية ، فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة ، و هيئاتها في شراء السلع والخدمات ، فهي تتم مقابل خدمة ، مثل الخدمات الصحية ، أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الافراد و المؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة و مثال ذلك النفقات التحويلية الاجتماعية "تأمينات البطالة ، الشيخوخة " النفقات التحويلية الاقتصادية " إعانات الاستغلال ، إعانات التجارة الخارجية... "

- معيار تغطيتها بموارد عامة أو بموارد غير عادية (القروض العامة الإصدار الجديد) تنقسم إلى نفقات عادية و غير عادية .

¹ محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ، 2003 ، ص 383

² عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، 2004 ، ص 52

³ موسى رحمان ، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية ، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة ابو بكر تلمسان ، 29-30 سبتمبر 2004 ، ص ص 3،4

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

-معيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق العام: تنقسم إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة ، و نفقات الوظيفة الاجتماعية ، و نفقات الوظيفة الاقتصادية " الخاصة بالنفقات الاستثمارية" .

3- الإيرادات العامة : تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك ، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية ، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، و ذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية ، و يفهم من هذا التعريف أن الإيرادات العامة تنقسم إلى :

- الإيرادات العادية : و تتمثل في:

-**الضرائب :** وثمة نوعان من الضرائب :المباشرة وغير المباشرة .تفرض الاولى على الدخل الفردي وعلى ربحية المؤسسات ورؤوس الاموال والفوائد، اما الثانية فتضم الرسوم على المبيعات والضرائب على السلع والخدمات والرسوم على التجارة الدولية "الواردات والصادرات" ، والضريبة على القيمة المضافة.

-**القروض العامة :** و هي المبالغ النقدية التي تقرضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الإلتزام برد المبالغ المقترضة و فوائدها طبقا لشروط القرض ، و تنقسم هذه الأخيرة حسب عدة معايير إلى قروض إختيارية و إجبارية ، و إلى قروض داخلية و خارجية.

-**إيرادات أملاك الدولة " أموال الدومين" :** و يقصد بها الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة ، فالدومين العام يخصص الإنتفاع العام مثل الموانئ ... الخ ، مع فرض رسوم رمزية لتنظيم الإنتفاع بها ، أما الدومين الخاص فهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة و تخضعها لأحكام القانون الخاص ، و هو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة ، و ينقسم إلى الأملاك العقارية " الأراضي الزراعية و غيرها " يكون حريا برفع كل اشكال الاعباء والاقتطاعات التي تحصلها الدولة من هذا القطاع في شكل إيرادات،وهذا لاجل ميزة نسبية هامة لهذا القطاع و الرفع من قدرته التنافسية ، و الدومين المالي

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

في شكل أسهم و سندات ، و الدومين الصناعي و التجاري و هو ما تملكه الدولة من منشآت صناعية و تجارية .

الإيرادات غير العادية : و تتمثل في:

- **القروض الخارجية :** و هي تلك التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من هيئات و مؤسسات دولية .

-**الإصدار النقدي :** تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العامة من ضرائب و رسوم عن تغطية ذلك ، و هذا بإيجاد كمية إضافية من النقود الورقية تؤول إلى الدولة لإستخدامها في تغطية العجز.

ثانيا- بنية الإيرادات العامة للدول العربية :

يمكن عرض بعض حالات بنية الإيرادات العامة في الدول العربية على الشكل التالي:

-في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الكويت والعراق والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والجزائر وليبيا، تعتبر عائدات الصادرات النفطية المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وتأتي في المرتبة الثانية إيرادات الاستثمار في الصناديق السيادية، والتي لا تدرج كبنء للإيرادات في الميزانية، ولا يلجأ إليها إلا في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، ولا تمثل بالمقابل الإيرادات الضريبية إلا نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة.

-على العكس من ذلك، ففي الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية مثل لبنان والمغرب وتونس والأردن، تتكون الإيرادات العامة أساساً من الضرائب على دخل الأفراد والشركات ورؤوس الأموال والأموال والرسوم على الاستهلاك والرسوم الجمركية، والعائدات المتأتية من الخدمات والمواد التي تقدمها الدولة ومؤسساتها المختلفة، وكذلك عائدات الاحتكارات والاستثمارات والخصخصة والقروض.

-أما في اليمن، فهناك نوع من التوازن في بنية الإيرادات العامة بين العائدات النفطية و المداخل المتأتية من الضرائب على دخل الأفراد والشركات والضرائب على مبيعات السلع و الخدمات و غيرها.

و الجدول الموالي يبين لنا هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية خلال الفترة 2007-2011.

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 17 : هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية خلال الفترة 2007-2011(%)

2011	2010	2009	2008	2007	
73.3	68.9	63.2	75.8	72.1	الإيرادات البترولية
15.9	18.7	22.4	15.1	17.5	الإيرادات الضريبية
6.6	7.1	7.3	5.3	6.4	الإيرادات غير الضريبية
3.9	4.7	6.6	3.3	3.7	إيرادات أخرى
0.3	0.6	0.5	0.4	0.4	المنح
100	100	100	100	100	اجمالي الإيرادات العامة و المنح

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الاحصائية ، ص 386

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الإيرادات البترولية الى اجمالي الإيرادات العامة و المنح في الدول العربية تتعدى 50% حتى في أسوأ حالاتها خلال فترة الدراسة و هي سنة 2009 نتيجة لإنعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية اذ بلغت نسبتها 63.2% حيث انخفضت بنسبة 16.62% مقارنة بسنة 2008 بعد أن وصلت نسبتها في نفس السنة 75.8% و بعدها عاودت الارتفاع متماشية مع تحسن أسعار النفط و الصادرات النفطية العربية و هذا يؤكد مدى اعتماد الدول العربية على صادراتها النفطية لأجل تمويل إيرادات ميزانيتها العامة و مدى تأثيرها بتغيرات الصادرات النفطية العربية .

ثالثا - أداء الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

1- وضعية الموازنات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط

الجدول الموالي يوضح وضعية الموازنات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2007-2011 .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الجدول رقم 18 : أداء الموازنات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2007-2011

العجز أو الفائض الكلي " مليون دولار أمريكي "					
2011	2010	2009	2008	2007	
11.515	18.750-	21.647-	23.247	16.814	الامارات
76-	1.223-	1.186-	1.456	581	البحرين
7.467-	2.266-	9.757-	13.562	6.314	الجزائر
77.508	23.395	23.101-	154.913	47.081	السعودية
25.948	37	2.251	17.288	16.620	العراق
8.226	2.675-	14.990	11.484	8.685	قطر
18.564	22.388	10.053	33.293	17.978	الكويت
5.619-	6.001	4.886	23.085	17.844	ليبيا
128599	26907	23511-	266855	123232	المجموع

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012 ، الاحصائية ، ص 393

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إجمالي الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للبتروال المدرجة في الجدول و التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات البترولية قد عرفت فوائض مرتفعة في ميزانيتها سنة 2008 نظرا لارتفاع أسعار النفط و الصادرات النفطية في ظل الاضطرابات التي سادت السوق النفطية في خضم الأزمة المالية لسنة 2008 فعلى الرغم من بداية تراجع أسعار النفط في نصف الثاني من سنة 2008 الى أن الارتفاع الكبير لها في النصف الأول من سنة 2008 أدى إلى تضاعف فوائض الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط مقارنة مع سنة 2007 ، و بعدها تحولت هذه الفوائض للعجز سنة 2009 لانخفاض أسعار النفط و الصادرات النفطية كما رأينا فيما سبق سنة 2009 لتعاود الارتفاع سنة 2010 لعودة الصادرات النفطية للارتفاع .

و من خلال هذا الجدول السابق يتضح أن كل من العراق ، الكويت و ليبيا لم يحصل لها العجز في ميزانيتها العامة بل انخفض فقط في حجم الفائض سنة 2009 .

أما قطر فقط حققت سنة 2009 مواصلة ارتفاع فوائض و العجز سنة 2010 .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

هنا تتضح لنا العلاقة الطردية التي تربط الصادرات النفطية العربية بالموازات العامة العربية خلال الفترة 2007-2011 و التي تنقل انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 الى الموازات العامة للدول العربية و فيما يلي سوف نتتبع أداء الإيرادات النفطية العربية للفترة 2007-2011.

2-الإيرادات النفطية

الجدول 18 : أداء الإيرادات النفطية العربية للفترة 2007-2011.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

2010	2009	2008	2007	
502.6	386.9	620.7	416.5	الإيرادات النفطية العربية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل السادس تطورات المالية العامة لسنة 2009، 2010، 2011 ، ص 105، ص106، ص 105

من خلال هذا الجدول نجد أن الإيرادات النفطية العربية عرفت نمو سنة 2008 بلغت نسبته 47.6% لينكمش هذا النمو سنة 2009 بنسبة 42% ، و يعاود الارتفاع سنة 2010 بنسبة 29.9% ، و بطبيعة الحال فالنمو يرجع لارتفاع صادرات النفطية العربية و أسعار النفط و الانكماش عكس ذلك .

و قد تباينت معدلات نمو الإيرادات النفطية في الدول العربية سنة 2008 ، فقد جاء النمو كبيراً في السعودية بنسبة 75% وبنسبة 57% في الجزائر وبنسبة 56 في المائة في العراق . وبنسبة أقل في ليبيا 33% وبنسبة 26 في المائة في الكويت.

3- الانفاق العام :

بطبيعة الحال فسوف يكون لارتفاع الإيرادات النفطية و الأزمة المالية لسنة 2008 صدى على حجم الانفاق العام في الدول العربية .

اذ نجد سنة 2008 زيادة كبيرة في الإنفاق العام في بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط حيث بلغت نسبته في العراق 53.9%، وفي ليبيا 43.2% وفي الجزائر 41.6% .

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

وقد توسع العراق في الإنفاق الاستثماري إضافة إلى زيادة كلفة الدعم وزيادة الرواتب . وفي الجزائر، فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 19.5 مليار دولار في سنة 2008 حيث تمت زيادة الرواتب والأجور بصورة كبيرة ضمن برنامج الإصلاح في نظام الخدمة المدنية بالإضافة إلى زيادة كلفة الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية وزيادة الإعانات الاجتماعية جراء ارتفاع كلفة المعيشة . كما ارتفعت التدفقات الاستثمارية في الجزائر ضمن " برنامج الاستثمار العام " الكبير الذي تعكف السلطات على تنفيذه .

أما في ليبيا، فقد تم إطلاق " برنامج إعادة توزيع الثروة " في عام 2008 حيث تم تخصيص 3.8 مليار دولار في الإنفاق الجاري لسنة 2008 لهذه الغاية . وبالإضافة، فقد تمت زيادة الرواتب والإنفاق الاستثماري.

و قد ارتفع الإنفاق العام بنسب أقل في الدول العربية المصدرة الرئيسية الأخرى للنفط، حيث نما بنسبة 19.6 في المائة في الإمارات وبنسبة 11.5 % في السعودية جراء زيادة كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري الذي شمل وارتفع الإنفاق العام بنسبة 28.6 % في عمان وبنسبة 5.7 % في قطر¹.

أما سنة 2009 فقد تأثرت وتيرة الإنفاق العام في الدول العربية بانعكاسات الأزمة المالية العالمية أو بالخيارات المتاحة أمام السياسات المالية والظروف المستجدة في كل دولة على حدة . وقد اتبعت معظم الدول العربية سياسة مالية توسعية اختار بعض منها التوسع في الإنفاق الاستثماري بينما تبنى البعض الآخر زيادة وتيرة الإنفاق الجاري . فقد قامت بعض الدول العربية بزيادة الرواتب والأجور لموظفي الخدمة المدنية بعد تآكل القيمة الحقيقية للدخل نتيجة التضخم الذي أفرزه ارتفاع السلع الغذائية والمواد الخام في سنة 2008 ، وفي هذا الصدد فقد أدى تراجع أسعار هذه السلع في سنة 2009 إلى انخفاض قيمة الدعم الحكومي في بعض الدول العربية الأمر الذي أتاح لها المجال لزيادة الرواتب، كما قامت دول أخرى بزيادة الإنفاق الاستثماري بغرض رفع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وطبقت بعض الدول برامج خاصة أو وفرت مساعدات مالية في قطاعات محددة لتحديد آثار الأزمة فيها، الأمر الذي ساهم في زيادة الإنفاق . وقد انخفض الإنفاق العام في بعض الدول

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، الفصل السادس التطورات المالية العامة ، ص 110

العربية الأخرى في عام 2009 ، حيث اتبعت هذه الدول سياسة مالية منضبطة للحيلولة دون تراجع الوضع المالي فيها¹.

الفرع الثاني : أثر تغير الصادرات النفطية على موازين مدفوعات الدول العربية المصدرة للنفط

يعتبر ميزان المدفوعات السجل الذي يحتوي على كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات الخارجية، بشكل يوضح جميع حقوق و ديون دولة ما .

أولاً : الجانب النظري لميزان المدفوعات

و فيما يلي سنتطرق لمفهوم و كذا حسابات ميزان المدفوعات ، إضافة لتعريف بوضعيات التوازن و الخلل التي تطرأ عليه .

1-تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين "المقيمين" في الدولة و "المقيمين" في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية تكون عادة سنة . " أما صندوق النقد الدولي فيعرفه كما يلي: "سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصاءات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد ، كذلك تغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق السحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم."²

أو " بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة و الديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة ."³

و عادة ما يقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسماً الى قسمين رئيسيين⁴ :

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، فصل السادس تطورات المالية العامة ، ص 129

² هجير عدنان زكي ، الاقتصاد دولي ، دار اثناء لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 199

³ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003 ، ص 159

⁴ كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص ص 281 ، 298 بالتصرف

أ- الحساب الجاري : يتكون هذا الحساب من كافة المعاملات التي تتصل بالدخل القومي الجاري و الانفاق القومي الجاري ، حيث يشمل :

- الصادرات و الواردات من السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود و الفرق بين الصادرات و الواردات يعرف بالميزان التجاري و هو تقريبا بنفس أهمية ميزان المدفوعات ككل وعادة ما يراقب بشدة من طرف السلطات النقدية للدولة .

- تجارة الخدمات "النقل ، التأمين ، السفر ، دخل الاستثمار ، مصروفات حكومية ، ... الخ
- التحويلات بدون مقابل التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية أو مالية من و الى الخارج دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال أو استقبال و تنقسم الى تحويلات خاصة " الهدايا ، الهبات ، التبرعات ، الاعانات " و تحويلات رسمية " المعاشات ، المنح و التعويضات " .

ب- حساب رأس المال : و يضم حركات رؤوس الأموال بين الدولة و بقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز الدائنية أو مديونية البلد الخارجية و كذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد و يشمل :

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل : و هي رؤوس الأموال المحولة الى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل يزيد عن السنة و تتمثل في " عمل استثمار مباشر في الخارج أو تصفيته ، شراء و بيع أوراق مالية طويلة الأجل ، تقديم أو تسديد قروض طويلة الأجل ، شراء أو بيع عقارات في الخارج " .

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل : رؤوس الأموال المحولة الى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير يقل عن السنة " عملات ، ودائع ، أذونات خزانة ، كمبيالات اعتمادات تجارية الخ " .

- تحركات الأصول الاحتياطية الرسمية : و تتمثل في رصيد الذهب النقدي و أرصدة العملات الأجنبية القابلة لتحويل لدى السلطات النقدية ، حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي ¹ .

ج- السهو و الخطأ : لأجل أن يكون ميزان المدفوعات متوازن دائما بالمعنى المحاسبي .

¹ حقوق السحب الخاصة احتياطات دولية مخلوقة في دفاتر صناديق النقد الدولي و توزع في صورة حصص على الدول الأعضاء بحسب أهميتها الاقتصادية و حجم تجارتها الخارجية ، مركز الاحتياطي احتياطات الذهب المدفوعة بواسطة الدولة للصندوق عند انضمامها

و يطلق على كل من الحساب الجاري و حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي الذي يعد مقياس للخلل في ميزان المدفوعات (العجز ، الفائض)¹.

2- الخلل في ميزان المدفوعات : يقصد بالخلل في ميزان المدفوعات حالة العجز و الفائض ، بالنسبة للعجز فهو زيادة جانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة " العمليات التي تجري لذاتها و بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان مثل عمليات التصدير و الاستيراد ، التحويلات أحادية الجانب ، قروض طويلة الأجل الخ"²، أما الفائض فهو زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقلة .

و تجدر الإشارة الى أنه من الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بمقتضى اتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل العمليات ، و التي يتم بموجبها تسجيل كل عملية تجري مع العالم الخارجي مرتين ، مرة في الجانب الدائن و مرة في الجانب المدين ، غير ان هذا التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان أي الاختلال و التوازن بمعنى الاقتصادي و الذي يتطلب الوقوف عليه التمييز بين الموازين الفرعية للميزان الإجمالي ، و ملاحظة أرصدها³ .

الميزان العاجز لا يعبر عن سوء الأحوال دائما ، فقد يكون راجع للسعي الدولة للتقدم فتستورد أكثر مما تصدر لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، كما نلاحظ العديد من الدول الصناعية الكبرى ذات ميزان تجاري عاجز تلك الدول تعتمد في تسوية هذا العجز على إيراداتها الأخرى مثل الخدمات و الفوائد و الأرباح عن رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج .

و انما يعبر العجز في ميزان المدفوعات عن سوء الأحوال اذا كان راجعا للأسباب التالية :

- أسباب نقدية ، كأن يكون نتيجة لعملة مقومة بأكثر من قيمتها ، مما أدى لتقليل الصادرات الى الخارج .

- تغير في الظروف الاقتصادية غير النقدية الذي قد يكون عرضيا ، انتقاليا ناشئا عن ديون و حقوق ان كانت متوازنة في جملتها غير أنها لا تتماشى مع بعضها ، أو عميقا و رئيسيا راجع

¹ موسى سعيد مطر ، شقيري توري موسى ، مرجع سابق ، ص 26

² و هناك العمليات التابعة التي تحدث لأغراض تسوية الالتزامات الناشئة عن العمليات المستقلة و تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل ، الاحتياطات السائلة و الذهب النقدي

³ سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص ص 71 ، 76 بالتصرف

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لاستنفاد الموارد الطبيعية التي تتوقف عليها مقدرة البلد على التصدير الى الخارج ، و هذا هو الخلل الرئيسي الذي يدل على وضع معقد .¹

ثانيا : أداء موازين مدفوعات أهم الدول العربية المصدرة للنفط

تدهورت أوضاع موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة خلال سنة 2009 ، ولقد تحول الفائض الكلي لموازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة الذي بلغ حوالي 202 مليار دولار في سنة 2008 إلى عجز وصل إلى نحو 18 مليار دولار سنة 2009 وقد نجم عن ذلك تراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة من حوالي 920 مليار دولار إلى نحو 914 مليار دولار خلال الفترة نفسها . وقد تراجع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة من حوالي 319 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2009 ، جاءت أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية . أما العجز في صافي التحويلات الجارية فقد ارتفع بصورة طفيفة ووازنه إلى حد ما انخفاض العجز في ميزان الخدمات والدخل .

وفيما يتعلق بميزان الحساب الرأسمالي والمالي ، فقد تحول من عجز مقداره حوالي 185 مليار دولار في عام 2008 إلى فائض بلغ حوالي 18 مليار دولار سنة 2009 نتيجة تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية إلى الداخل لبعض الدول العربية النفطية في ظل تزايد مخاطر الاستثمار في الخارج وضعف العائد عليه .²

الجدول الموالي يوضح أداء الميزان التجاري لأهم الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2007-2010 .

الجدول رقم 20 : أداء الميزان التجاري لأهم الدول العربية المصدرة للنفط 2007-2010 .

2010	2009	2008	2007	
362928.1	238508.5	489494.4	201809.5	الميزان التجاري
779829.6	620578.5	918247.1	679.267.9	الصادرات السلعية مقومة بالفوب

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الإحصائية ، ص ص 423،424

¹ عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 171 ، 172

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2010 ، الفصل التاسع موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي و أسعار الصرف ، ص 183

الفصل الثالث : الصادرات النفطية في ظل انعكسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

الدول المدرجة في الجدول هي الامارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، قطر ، الكويت ، لبنان .لمزيد من تفصيل أنظر الملحق رقم 01، 02 من خلال الجدول نجد أن الصادرات السلعية المقومة بالفوب¹ للدول العربية المصدرة للنفط عرف ارتفاع كبير سنة 2008 بلغ قيمته 238979.2 مليون دولار مقارنة مع سنة 2007 نظرا لزيادة الصادرات النفطية لتتخفص سنة 2009 لانخفاض هذه الأخير بقيمة 296668.6 مليون دولار وتعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 لتحسن أسعار النفط و زيادة صادرات النفطية ، و هذا الأداء في الصادرات السلعية انعكس على الميزان التجاري فقد ارتفع بدوره سنة 2008 بقيمة 287684.9 مليون دولار و هي قيمة قريبة جدا من قيمة ارتفاع الصادرات السلعية ، أما سنة 2009 فقد حصل انخفاض في الموازين التجارية للدول العربية المصدرة للنفط بقيمة 250985.9 مليون دولار .

¹ تسليم البضاعة فوق ظهر السفينة FOB : طبقا لهذا المصطلح يكون البائع قد أوفى بالتزاماته بتسليم البضاعة عند تسليمها فوق ظهر السفينة التي عينها له المشتري و بمجرد عبور البضاعة لحاجز السفينة في ميناء الشحن ، و هذا يعني ان المشتري يصبح مسؤولا عن جميع المخاطر و المصاريف التي تتعلق بالبضاعة اعتبارا من لحظة عبور هذه البضاعة لحاجز السفينة من ميناء الشحن .

خلاصة الفصل :

خلفت الأزمة المالية لسنة 2008 العديد من الانعكاسات على مستوى القطاعات و المؤشرات الاقتصادية العالمية .

فقد أدت الى خسائر ضخمة و افلاسات في العديد المصارف العالمية و أحدثت حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية ، و كذا أسواق النفط العالمية فبعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط في النصف الأول من سنة 2008 تراجعت بشكل حاد في النصف الثاني منه و استمر التراجع سنة 2009 ، و أدت كذلك الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بمختلف دول العالم الذي صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة ، إضافة انخفاض في حجم التجارة الدولية ، و معدلات التضخم .

و جراء هذه الانعكاسات و ثغرات المتواجدة باقتصاد كل من منطقة الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية انفجرت أزمات الديون السيادية بها .

أما بالنسبة لانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الدول العربية فقد انتقلت إليها جراء تراجع الطلب على السلع الأولية في مقدمتها النفط و السياحة ، الاستثمارات الأجنبية ، و تحويلات اليد العاملة و غيرها ، و تبين لنا من خلال هذا الفصل أن ، دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأسواق المالية المنفتحة أكثر تضررا ، خاصة الامارات العربية المتحدة .

أما بالنسبة لصادرات النفطية العربية فقد تبين لنا أنها على علاقة طردية مع أسعار النفط ، فقد عرفت نمو خلال سنة 2008 مع ارتفاع الجنوبي لأسعار النفط و التراجع مع انخفاض أسعار النفط سنة 2009، و قد أثر ذلك على الموازنات العامة للدول العربية لأن إيرادات النفطية تمثل أكثر من 60% من إيرادات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط فقد حققت هذه الأخيرة الفوائض خلال سنة 2008 و العجز خلال سنة 2009 و نفس الأمر بالنسبة لموازن مدفوعات أهم الدول العربية المصدرة للنفط و يرجع ذلك لتأثر موازين التجارية التي تتكون من الصادرات و الواردات السلعية التي من بينها النفط .

تمهيد :

يبنى الاقتصاديون معظم نظرياتهم في ضوء مجموعة من الافتراضات التبسيطية للواقع ثم يستنبط منها بالاستدلال أو التحليل المنطقي ما يسمى بالفروض التفسيرية ، و عادة ما تقدم هذه الفروض المفسرة تفسيراً للظواهر الاقتصادية محل البحث .

يقوم الاقتصادي للتحقق من صحة الافتراضات ببناء النماذج المبسطة لاختبار صحة الفروض بمقارنتها بالحقائق المشاهدة في الواقع للتأكد من مدى مطابقتها مع ما يحدث في الواقع، و يقوم بهذه المهمة بالاستعانة بعلم الاقتصاد القياسي .

و سنحاول في هذا الفصل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الصادرات النفطية العربية و التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تم تعرف عليها انطلاقاً مما سبق ، و ذلك للوقوف على أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية انطلاقاً من الأزمات المالية ، بعدها صياغة النموذج و وضع الفروض و تقدير معلمات النموذج و تقييم المعلمات المقدرة من النموذج .

المبحث الأول : صياغة النموذج خاص بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية

الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، الذي يسمح لنا بصياغة النماذج الاقتصادية بهدف تفسير الظواهر معتمداً في ذلك على القياس الفعلي للمتغيرات والعلاقات فيما بينها.

استخدم مصطلح "الاقتصاد القياسي" لأول مرة من قبل باول سيموما في وقت مبكر من سنة 1910، على الرغم من أن راجنار فريش يأخذ الفضل في تأسيس المصطلح بالمعنى الذي هو معروف اليوم و ذلك خلال ثلاثينات القرن الماضي.¹

وهذه بعض التعريفات التي يمكن أن نعرف بها الاقتصاد القياسي :

- هو قياس وتحليل العلاقات بين المتغيرات باستخدام النظرية العلمية والأساليب الإحصائية والرياضية .
وبرامج الكمبيوتر الجاهزة هي التي تشكل في يومنا هذا العمود الفقري للاقتصاد القياسي.²

- فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية ، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية ، أو تفسير بعض الظواهر ، أو رسم بعض السياسات ، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.³

- هو تطبيق الطرق الرياضية والاحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.⁴

¹John f.Geweke , Joel L Horowitz, Econometrics :A Bird's EYE, Discussieon paper , Germany,2006,p2

²شربجي ، طبيعة الاقتصاد القياسي ، تاريخ الاطلاع 2015/10/06 charbaji.com/uploaded/books/.../Econometrics1.pdf

³عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين نظرية و التطبيق ، ط2 ، الدار الجامعي ، مصر 2000 ، ص ص 3، 4

⁴نورة عبد الرحمن البوسف ، محاضرات في الاقتصاد القياسي ، جامعة الملك سعود كلية العلوم الادارية ، قسم العلوم الاقتصادية تاريخ الاطلاع

fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/chapter1.doc 2014/05/06

- عبارة عن جمع كل من النظرية الاقتصادية و معلومات الاحصائية ، الطرق الرياضية لأجل فهم حقيقة العلاقات الكمية في الحياة الاقتصادية الحديثة .¹

يمر البحث القياسي التطبيقي بأربعة مراحل يمكن ايجازها فيما يلي :²

- مرحلة توصيف أو صياغة النموذج .

- مرحلة تقدير معالم النموذج .

- مرحلة تقييم المعالم المقدرة من النموذج .

- مرحلة اختبار قدرة النموذج على التنبؤ .

و في هذا المبحث سنقوم بصياغة النموذج الخاص بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية .

¹ William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS, e5 Upper Saddle River, New Jersey ,2002,p1

² حسام علي داود ، خالد محمد سواعي ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج EVIEWS7 ، ط2 ، دار ميسرة لطباعة و النشر ، 2016 ، ص 21

المطلب الأول : تحديد ظاهرة و متغيرات النموذج

يتم في مرحلة صياغة النموذج تحديد الظاهرة المراد دراستها ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك الظاهرة ليتم وضع الافتراضات التبسيطية تمهيدا لصياغة الفرض المفسر ، و يتم التعبير عن هذه المتغيرات و العلاقات في صورة رياضية .

الفرع الأول : تحديد متغيرات النموذج

و يقصد بتحديد متغيرات النموذج تعيين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة من واقع النظرية الاقتصادية و أي معلومات عن الظاهرة .¹

بالنسبة لظاهرة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية فاختيار المتغيرات المستقلة المفسرة التي تؤثر على المتغير التابع يستند على أن الصادرات النفطية العربية هي عبارة عن طلب على سلعة " النفط العربي " تتأثر بما تتأثر به سوق هذه السلعة المتمثل في السوق النفطية العالمية و بما أن هذه السوق كان لها نصيبها من انعكاسات أزمة المالية العالمية لسنة 2008 حسب ما جاء في دراستنا و من واقع النظرية الاقتصادية فمتغيرات دراستنا تأتي كما يلي :

المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع في دراستنا بالصادرات النفطية العربية و هي متغير كمي قابل للقياس .

المتغيرات المستقلة : انطلاقا من دراستنا في الفصول السابقة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تخص السوق النفطية ، اضافة للمتعرف عليه من الناحية النظرية الاقتصادية فيما يخص الأسواق النفطية ستكون المتغيرات الاقتصادية المستقلة في دراستنا هي المتغيرات التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية و التي تأثرت بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي هي :

¹ حسام علي داود ، خالد محمد سواعي ، مرجع سابق ، ص 21

- **الطلب العالمي على النفط** : تصدير النفط يعتمد على الطلب عليه بحسب النظرية الاقتصادية و كان له نصيب من انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- **نمو الاقتصادي العالمي** : الطلب العالمي على النفط يتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي بحسب النظرية الاقتصادية و كان له نصيب من انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .
- **سعر النفط** : من واقع النظرية الاقتصادية فالسعر أحد محددات التصدير لذلك أخذنا متوسط الأسعار الفورية السنوي لسلة خامات الأوبك و و التي تضم خامات التالية (خليط صحراء الجزائر ، العربي الخفيف السعودي ، موربان الامارتي ، خام الكويت ، السدرة الليبي ، البحري القطري ، البصرة العرقي) .
- **انتاج النفط** : تصدير أي سلعة يعتمد على إنتاجها بحسب النظرية الاقتصادية، و قد رأينا أن منظمة الأوبك قامت بخفض الانتاج على ضوء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

الفرع الثاني : تجميع البيانات

البيانات التي تم الاعتماد عليها لاستخراج متغيرات النموذج عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2006 الى سنة 2014 و تم التوصل اليها بناء على تقرير الأمين العام السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل لسنوات مختلفة .

و الجدول رقم 21 يبين قيم متغيرات الدراسة الفعلية خلال الفترة 2006-2014 .

الجدول رقم 21: قيم متغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة 2006-2014

السنة	صادرات النفط الخام العربية ألف برميل / اليوم	الطلب العالمي على النفط الخام مليون برميل / اليوم	نمو الاقتصادي العالمي %	سعر الخامات سلة الأوبك دولار / برميل	إنتاج النفط الخام لاجمالي الدول العربية ألف برميل / اليوم
2006	16708,2	85,2	5.2	61.1	22972.8
2007	16784,3	86,4	5.3	69.1	22675.1
2008	17140,6	86,0	2.8	94.4	22589.1
2009	14964,7	84,5	0.6-	61.0	21121.6
2010	16325,1	87,3	5.4	77.4	21402.4
2011	16988,2	88,1	4.1	107.5	22069.3
2012	18237,3	88,9	3.4	109.5	23515.6
2013	17801,3	90,2	3.3	105.9	23216.1
2014	17007.0	91.2	3.3	96.2	22834.1

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على تقرير الأمين العام السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 2010/2011/2015 ص 92،94،98 ص 79، 80 ، 86 ، 92

من خلال هذا الجدول و بالملاحظة نجد أن قيم متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة قد عرفت أدنى قيمة لها سنة 2009 وهي سنة التي ظهرت فيها انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

فبالنسبة لصادرات النفط الخام العربية المتغير التابع فقد انخفضت سنة 2009 ليصبح حجمها 14964.7 ألف برميل بعد أن كانت تقدر 17140.6 ألف برميل في سنة 2008 .

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة نجد الطلب العالمي على النفط الخام قد انخفض سنة 2008 ليصل الى 86.0 مليون برميل في اليوم و استمر في الإنخفاض سنة 2009 ليصل الى 84.6 مليون برميل في اليوم . و نفس الأمر بالنسبة لنمو الاقتصادي العالمي فقد انخفض بشكل ملحوظ سنة 2008 من 5.3% الى 2.8% و استمر في الانخفاض سنة 2009 ليسجل معدل سلبيا بلغت نسبته -0.6% ، أما انتاج النفط الخام لإجمالي الدول العربية فقد انخفض سنة 2008 و وصل الانخفاض سنة 2009 ليصل 21121.6 ألف برميل في اليوم .

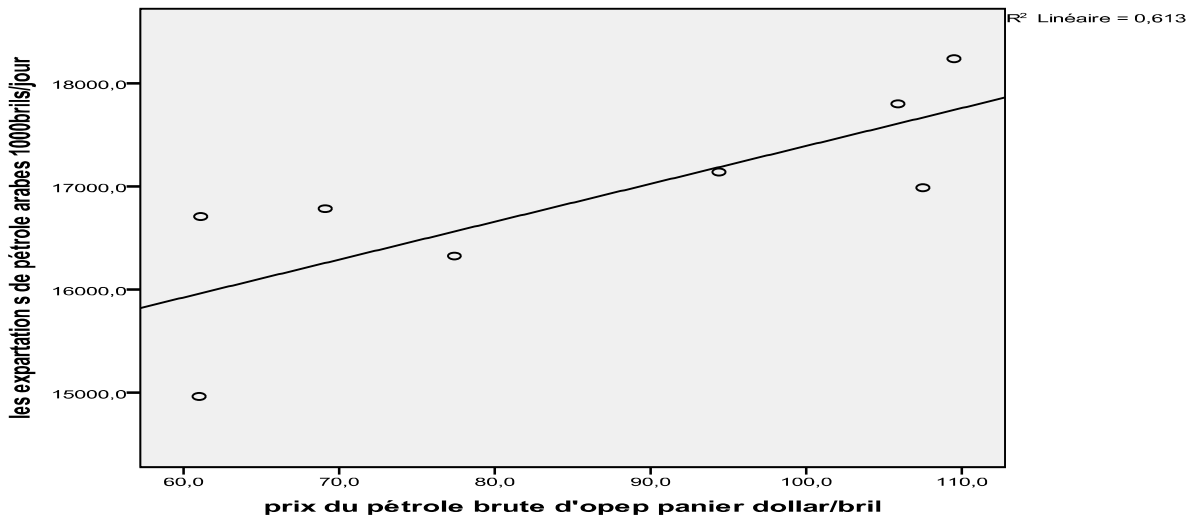
و بالنسبة للأسعار فقد عرفت أدنى مستوى لها سنة 2009 فسعر خام سلة الأوبك و صل لقيمة 61.0 دولار للبرميل بعد أن وصل لقيمة 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 .

المطلب الثاني : تحديد الشكل الرياضي لنموذج

و يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعدلات التي يحتوي عليها و درجة خطية النموذج .

و لمعرفة درجة خطية النموذج سنستعين بشكل الانتشار لأجل الحكم مبدئيا على نوع العلاقة " خطية أو غير خطية " بين المتغير التابع و كل متغير مستقل على حدى .

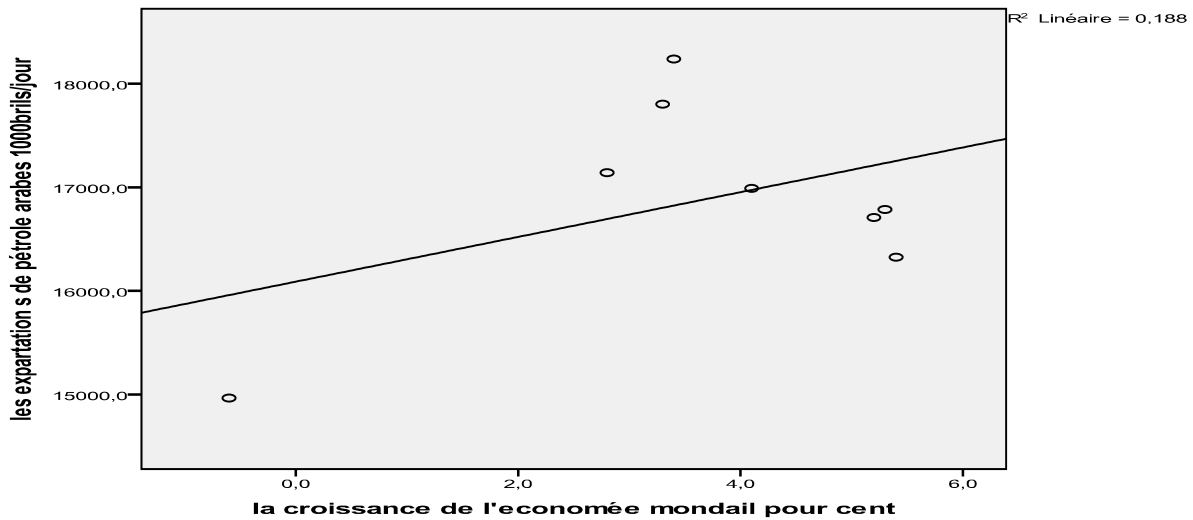
شكل رقم 06 : علاقة الصادرات النفطية العربية مع سعر النفط الخام لسلة الأوبك



المصدر : من إعداد طالبة بناء على الجدول رقم 21 و استخدام برنامج spss

من خلال شكل الانتشار تتكون لنا فكرة أولية عن العلاقة التي تربط صادرات النفط العربية مع سعر النفط الخام لسلة الأوبك مفادها بأن العلاقة بينهما خطية إذ أن معظم النقاط منتشرة حول خط مستقيم من أسفله و أعلاه.

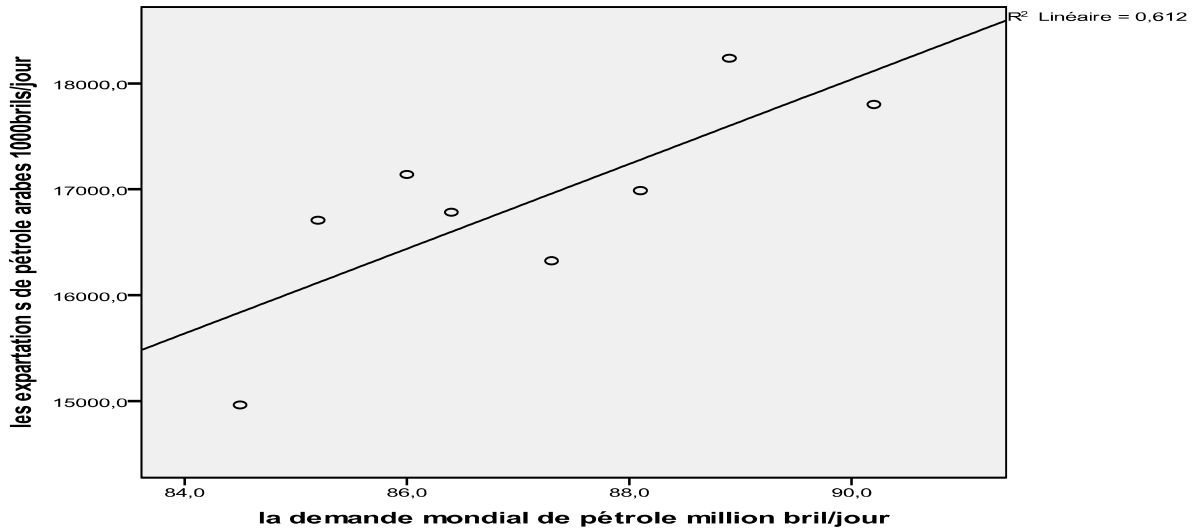
شكل رقم 07 : علاقة الصادرات النفطية العربية مع النمو الاقتصادي العالمي



المصدر : من إعداد طالبة بناء على الجدول رقم 21 و استخدام برنامج spss

يظهر الشكل الانتشار توزيع النقاط لنمو الاقتصادي العالمي في علاقته مع الصادرات النفطية العربية يأخذ الشكل الخطي .

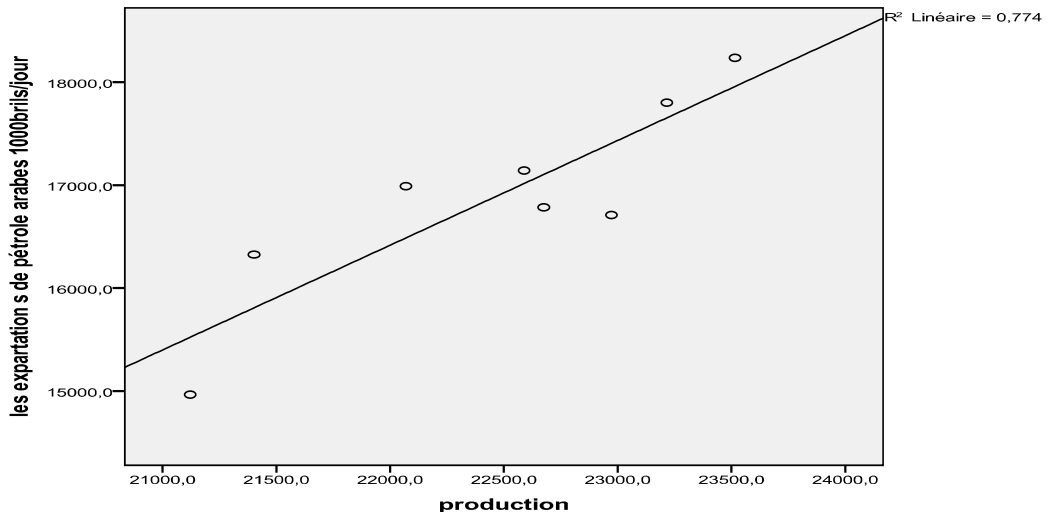
شكل رقم 08: علاقة الصادرات النفطية العربية مع الطلب العالمي للنفط



المصدر: من إعداد طالبة بناء على الجدول رقم 21 و استخدام برنامج spss

نلاحظ من الشكل الانتشاري أن النقاط تتوزع حول الخط المستقيم فوقه و أسفله من يسار الشكل الى يمينه لذلك نعتبر العلاقة التي تجمع الصادرات النفطية العربية و الطلب العالمي على النفط خطية .

الشكل رقم 09: علاقة الصادرات النفطية العربية مع انتاج النفط الخام للدول العربية



المصدر: من إعداد طالبة بناء على الجدول رقم 21 و استخدام برنامج spss

من خلال شكل الانتشار و توزيع النقاط نستطيع أن نحكم مبدئيا على العلاقة بين كل من الصادرات النفطية العربية و انتاج النفط الخام العربي بأنها خطية .

استنادا لما سبق ستم صياغة نموذج الرياضي للدراسة بأربعة معدلات خطية تتبع أسلوب الانحدار الخطي البسيط و ذلك لتفادي مشكلة الارتباطات المتوجدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

معدلات النماذج الرياضية الخطية للدراسة :

- النموذج الأول :

$$X A_t = f (dM_t)$$

$$X A_t = B_0 + B_1 dM_t + e_t$$

- النموذج الثاني :

$$X A_t = f (\acute{e} C_t)$$

$$X A_t = B_0 + B_2 \acute{e} C_t + e_t$$

- النموذج الثالث :

$$X A_t = f (P A P E C_t)$$

$$X A_t = B_0 + B_3 P A P E C_t + e_t$$

- النموذج الرابع :

$$X A_t = f (P A_t) -4$$

$$X A_t = B_0 + B_4 P A_t + e_t$$

حيث يمثل :

- XA : المتغير التابع المتمثل في صادرات النفطية العربية السنوية .
- dM : المتغير المستقل المتمثل في الطلب العالمي على النفط السنوي .
- $\acute{e}C$: المتغير المستقل المتمثل في النمو الاقتصادي العالمي السنوي .
- $PAPEC$: المتغير المستقل المتمثل في سعر النفط الخام لسلة الأوبك السنوي .
- PA : المتغير المستقل المتمثل في انتاج السنوي من النفط الخام للدول العربية .
- t : تمثل قيمة المتغير خلال سنة معينة .
- e : المتغير العشوائي الذي تم اضافته نظرا لعدم ادراج كل المتغيرات ذات العلاقة بتغيرات حجم الصادرات النفطية العربية كاعتماد الدول الصناعية على مخزونيتها الاستراتيجي من النفط على ضوء الأزمة و غيرها ، اضافة لخطأ التقدير .
- $B0$: و هو ثابت يقيس قيمة المتغير التابع عند استبعاد المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج و يعني هذا أنه يقيس أثر المتغيرات غير مدرجة بالنموذج المؤثرة في الصادرات النفطية العربية .
- $B1$: معلمة التي تقيس مقدار تغير الصادرات النفطية العربية كنتيجة لتغير الطلب العالمي على النفط بوحدة واحدة و حسب المنطق الاقتصادي نفترض أنها موجبة .
- $B2$: معلمة التي تقيس مقدار تغير الصادرات النفطية العربية كنتيجة لتغير النمو الاقتصادي العالمي على النفط بوحدة واحدة و حسب النظرية الاقتصادي نفترض انها موجبة .
- $B3$: معلمة التي تقيس مقدار تغير الصادرات النفطية العربية كنتيجة لتغير سعر النفط الخام لسلة الأوبك بوحدة واحدة و حسب المنطق الاقتصادي نفترض انها موجبة .

- B4: مقدار تغير الصادرات النفطية العربية كنتيجة لتغير انتاج النفط الخام العربي بوحدة واحدة و حسب المنطق الاقتصادي نفترض انها موجبة .

المبحث الثاني : تقدير و تقييم معاملات النموذج

بعد التوصل لشكل الرياضي لنموذج الدراسة المتمثل بالصيغة الخطية (الانحدار الخطي البسيط) تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النموذج كونها تعطي نتائج غير متحيزة في حالة النماذج الخطية ، و عليه و بعد ادخال البيانات للبرنامج الإحصائي (SPSS) تم الحصول على جملة من النتائج مبينة بالتفصيل في كل من الملحق رقم 03، 02 ، 04 ، 05 و التي سيتم تقييمها من الناحية الاحصائية و الاقتصادية من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : مرحلة تقدير معلمات النموذج

من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على جملة من النتائج تسمح بتقدير معلمات المعدلات الخطية للنماذج المقترحة كما يلي :

- النموذج الأول خاص بالطلب العالمي للنفط كمتغير مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع :

الجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتحصل عليها من برنامج spss الخاصة بالمعادلة رقم 01 التي تمثل هذا النموذج :

الجدول رقم 22: نتائج تقدير نموذج الأول

المعلمة	قيمتها	معامل الارتباط	قيمته	اختبارات الاحصائية	قيمتها
B0	-6315.4	R	0.65	F	5.15
B1	265.0	R ²	0.42		
		R ² -	0.34		

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على برنامج SPSS أنظر الملحق رقم 02

بناء على الجدول تكون المعادلة الرياضية لنموذج كما يلي :

$$X A_t = 6315.4 + 265dMt + et$$

- النموذج الثاني خاص بالنمو الاقتصادي العالمي كمتغير مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع :

الجدول في الصفحة الموالية يلخص أهم النتائج المتحصل عليها من برنامج spss الخاصة بالمعادلة رقم 02 التي تمثل هذا النموذج .

الجدول رقم 23: نتائج تقدير نموذج الثاني

المعلمة	قيمتها	معامل الارتباط	قيمته	اختبارات الاحصائية	قيمتها
B0	16118.8	R	0.43	F	1.584
B2	213.896	R ²	0.18		
		R ²⁻	0.068		

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على برنامج SPSS أنظر الملحق 03

و بناء على الجدول اعلاه تكون المعادلة الرياضية لنموذج كما يلي :

$$X A_t = 16118.8 + 213.9 \epsilon C t + \epsilon t$$

- النموذج الثالث خاص بسعر النفط لسلة الأوبك كمتغير مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع :

- الجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتحصل عليها من برنامج spss الخاصة بالمعادلة رقم 01 التي تمثل هذا النموذج :

الجدول رقم 24: نتائج تقدير نموذج الثالث

المعلمة	قيمتها	معامل الارتباط	قيمته	اختبارات الاحصائية	قيمتها
B0	13755.909	R	0.779	F	10.78
B3	35.997	R ²	0.606		
		R ²⁻	0.055		

- المصدر : من اعداد الطالبة بناء على برنامج SPSS أنظر الملحق رقم 04

من خلال الجدول تكون معادلة الرياضية لنموذج كما يلي :

$$X A_t = 13755.909 + 35.997 P A P E C_t + A_t$$

- النموذج الرابع خاص بانتاج النفط لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط كمتغير مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع :

الجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتحصل عليها من برنامج spss الخاصة بالمعادلة رقم 04 التي تمثل هذا النموذج :

الجدول رقم 25: نتائج تقدير نموذج الخاص الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع و انتاج انفق لمجموعة الدول العربية كمتغير مستقل خلال الفترة 2006-2014

المعلمة	قيمتها	معامل الارتباط	قيمته	اختبارات الاحصائية	قيمتها
B0	5618.1-	R	0.875	F	22.925
B1	1	R ²	0.766		
		R ² -	0.73		

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على برنامج SPSS أنظر الملحق 05

من خلال الجدول تكون معادلة الرياضية لنموذج كما يلي :

$$X A_t = 5618.1 + 1 P A + e_t$$

المطلب الثاني : تقييم تقدير معلمات النموذج

بعد التوصل لتقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج سوف نحدد ما اذا كانت لها مدلول من الناحية الاحصائية أولا ، و اذا كانت مقبولة من الناحية الاقتصادية ثانيا .

الفرع الأول : التقييم الإحصائي (اختبارات الدرجة الأولى):

تهدف المعايير الاحصائية لتحقيق من مقدرة النموذج التفسيرية لظاهرة محل البحث عن طريق معامل التحديد ، و أيضا التحقق من مدى الثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج " اختبارات المعنوية الكلية و الجزئية فاختبار "فيشر" لاختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار ككل ، اختبار معنوية كل معلمة على حدى باستخدام اختبار "ستيودنت".

أولا : اختبارات المعنوية الكلية للنماذج المقترحة (F, R^2)

1-معامل التحديد R^2

1-1-النموذج الأول : من خلال الجدول رقم 22 نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R قيمتها بتقريب 0.65 ، و هذا يدل على وجود ارتباط متوسط القوة بين المتغير التابع المتمثل في الصادرات النفطية العربية و المتغير المستقل الطلب العالمي على النفط .

أما قيمة R^2 0.42 بمعنى أن المتغير المستقل الطلب العالمي على النفط الذي تأثر بأزمة المالية العالمية يمكنه تفسير 42% من تغيرات الصادرات النفطية العربية . أما الباقي فهي عبارة عن العوامل الأخرى التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية .

أما قيمة R^2 المعدل فهي 0.34 بالتقريب و يتم حساب التعديل ليكون أقرب للواقع لأن قيمة المحسوبة فيها نوع من الزيادة لاستخدام العينة .

1-2-النموذج الثاني : من خلال الجدول رقم 23 نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R قيمتها

بتقريب 0.43 ، و هذا يدل على وجود ارتباط ضعيف نوع ما بين المتغير التابع المتمثل في الصادرات النفطية العربية و المتغير المستقل النمو الاقتصادي العالمي خلال فترة الدراسة .

أما قيمة R^2 0.18 بمعنى أن المتغير المستقل النمو الاقتصادي العالمي الذي تأثر بأزمة المالية العالمية يمكنه تفسير 18% فقط من تغيرات الصادرات النفطية العربية خلال فترة الدراسة

3-1 النموذج الثالث : من خلال الجدول رقم 24 نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R قيمتها بتقريب 0.77 ، و هذا يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع المتمثل في الصادرات النفطية العربية و المتغير المستقل أسعار سلة الأوبك .

أما قيمة R^2 0.60 بمعنى أن المتغير المستقل سعر نفط سلة الأوبك الذي تأثر بأزمة المالية العالمية يمكنه تفسير 60% من تغيرات الصادرات النفطية العربية . أما الباقي فهي عبارة عن العوامل الأخرى التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية .

4-1 النموذج الرابع : من خلال الجدول رقم 25 نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R قيمتها بتقريب 0.87 ، و هذا يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع المتمثل في الصادرات النفطية العربية و المتغير المستقل انتاج نفط لمجموعة الدول العربية .

أما قيمة R^2 0.76 بمعنى أن المتغير المستقل الطلب العالمي على النفط الذي تأثر بأزمة المالية العالمية يمكنه تفسير 76% من تغيرات الصادرات النفطية العربية .

2: اختبار فيشر F :

يقوم هذا الاختبار على فرضية صفرية و أخرى بديلة كما يلي :

عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع : H_0

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$$

وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع : H_1

$$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$$

و يتم قبول أو رفض احدى الفرضيتين بمقارنة F المحسوبة مع F الجدولية حيث كلما كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة ¹.

1-2 النموذج الأول :

من خلال الجدول رقم 22 نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار F (5.15) بدرجة حرية 1 و 7 مستوى معنوية 0.57 هي أكبر من F الجدولية (5.59) بدرجة حرية 1 و 7 ومستوى المعنوية المؤخذ في الدراسة 0.05 .

لذلك نرفض الفرضية البديلة و نتقبل الفرضية الصفرية و بالتالي النموذج ككل ليس له دلالة إحصائية ، و يعني هذا أن المتغير المستقل الطلب العالمي على النفط خلال الفترة الدراسة 2006-2014 لم يكن له أثر كبير على تغيرات الصادرات النفطية العربية و يمكن أن يرجع هذا الى أن الطلب على النفط خلال الفترات القصيرة غير مرن .

2-2- النموذج الثاني :

من خلال الجدول رقم 23 نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار F (1.584) بدرجة حرية 1 و 7 مستوى معنوية 0.249 هي أقل من F الجدولية (5.59) بدرجة حرية 1 و 7 ومستوى المعنوية المؤخذ في الدراسة 0.05 .

لذلك نرفض الفرضية البديلة و نتقبل الفرضية الصفرية و بالتالي النموذج أي عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي العالمي و الصادرات النفطية العربية و بالتالي النموذج ككل ليس له دلالة إحصائية.

¹ حمزة محمد دودين ، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss ، ط1 ، دار الميسرة ، الأردن ، 2010 ، ص 172

2-3 النموذج الثالث :

من خلال الجدول رقم 24 نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار F (10.78) بدرجة حرية 1 و 7 مستوى معنوية 0.000 هي أكبر من F الجدولية (5.59) بدرجة حرية 1 و 7 ومستوى المعنوية المؤخذ في الدراسة 0.05 .

لذلك نرفض الفرضية الصفرية و نتقبل الفرضية البديلة و بالتالي النموذج ككل له دلالة احصائية أي أن أسعار النفط لسلة الأوبك لها علاقة مع الصادرات النفطية العربية ولها أثر على تغيراتها خلال فترة الدراسة .

النموذج الرابع :

من خلال الجدول رقم 25 نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار F (22.925) بدرجة حرية 1 و 7 مستوى معنوية 0.002 هي أكبر من F الجدولية (5.59) بدرجة حرية 1 و 7 ومستوى المعنوية المؤخذ في الدراسة 0.05 .

لذلك نرفض الفرضية الصفرية و نتقبل الفرضية البديلة و بالتالي النموذج ككل له دلالة احصائية أي أن انتاج النفط لمجموعة الدول المصدرة للنفط كان لها دور خلال فترة الدراسة في تغيرات الصادرات النفطية العربية .

انطلاقاً من اختبارات المعنوية الكلية للنماذج المقترحة سيتم رفض كل من النموذج الأول و الثاني .

ثانيا : اختبارات المعنوية الجزئية للنماذج المقترحة (اختبار ستودنت t).

يتم أخذ قرار برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة و وفقا لاختبار t عند مقارنة t المحسوبة ب t الجدولية عند مستوى معنوية $2/0.05$ درجة حرية $N-K-1$ و تكون t المحسوبة أكبر من الجدولية .

و الجدول الموالي يبين قيمة الاختبار t لمعلمت النموذج و مستوى معنويتها ، t الجدولية عند مستوى معنوية 0.025 .. و درجة حرية 7

بما أنه تبين لنا أن نموذج الأول و الثاني ليس له دلالة احصائية ككل سنقوم باجراء اختبارات المعنوية الجزئية لنموذج الثالث و الرابع .

1- النموذج الثالث :

الجدول رقم 26 : قيم اختبار t للمعلمت النموذج خاص بأسعار النفط لمنظمة الأوبك كمتغير

مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع

المعلمت	0B	B3
t المحسوبة	14.111	3.283
مستوى عنوية	0.000	0.013
t الجدولية	2.99	2.99

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم 26 و مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية لمعاملات النموذج نجد أن لها دلالة معنوية احصائية بحسب الاختبار ستيودنت فقيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية أي ثابت معادلة الانحدار غير معدوم و المتغير المستقل سعر خامات سلة الأوبك له علاقة بالمتغير التابع صادرات النفط العربية.

2- النموذج الرابع :

الجدول الموالي يبين قيم t المحسوبة و الجدولية التي تسمح بإجراء اختبار ستيودنت

الجدول رقم 27 : قيم اختبار t للمعاملات النموذج الرابع خاص بإنتاج الدول العربية المصدرة للنفط كمتغير مستقل و الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع .

المعاملات	0B	B4
t المحسوبة	-1.194	4.788
مستوى معنوية	0.274	0.022
t الجدولية	2.99	2.99

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول رقم 26 و مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية لمعلمة B4 دلالة معنوية احصائية بحسب الاختبار ستيودنت فقيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية أي المتغير المستقل سعر خامات سلة الأوبك له علاقة بالمتغير التابع صادرات النفط العربية .

أما بالنسبة لثابت معادلة الانحدار فهو معدوم لأن t المحسوبة أقل من t الجدولية .

لذلك سنعتبر أن هذا النموذج أيضا غير صالح لدراستنا .

الفرع الثاني : التقييم الاقتصادي

سنقوم بتقييم النموذج رقم ثلاثة الخاص بالمتغير المستقل متمثل في سعر النفط لمنظمة الأوبك و

الصادرات النفطية العربية كمتغير تابع فقط لكونه النموذج الذي كان له دلالة احصائية كلية و جزئية

نلاحظ من الجدول رقم 23 أن إشارة المعلمة B3 خاصة بسعر نفط لسلة خامات الأوبك

للمنموذج الرابع تنطبق مع النظرية الاقتصادية و ما تم افتراضه في بداية الدراسة بوجود علاقة طردية التي

تقتضي بأن أي زيادة أو نقصان بالمتغير سعر خامات سلة الأوبك يترتب عليها زيادة أو نقصان في

المتغير التابع (صادرات النفط العربية) و بحسب نموذج اذا تغيرت الأسعار بوحدة واحدة سوف تتغير

الصادرات 36 وحدة تقريبا .

و عليه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية .

بعد اجراء التقييم الاحصائي للنموذج الرابع عن طريق كل من معامل التحديد R^2 و اختبار فيشر F

و اختبارات ستيودنت t ، يتضح لنا أن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية و الاقتصادية .

و عليه يمكن أن نقول خلال فترة الدراسة التي تضم ما قبل انفجار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و

بعدها أهم متغير أثر على الصادرات النفطية العربية هي أسعار النفط .

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل العوامل التي يمكن أن تتأثر بالأزمة المالية لسنة 2008 و تؤثر على الصادرات النفطية العربية ، لذلك تم الاعتماد على بيانات سنوية لمجموعة من العوامل التي تبين لنا من الفصل الثالث أنها تأثرت بالأزمة .

بواسطة طرق الاقتصاد القياسي حولنا التعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية انطلاقا من الأزمة المالية لسنة 2008 ، تشير النتائج المتوصل اليها إلى أن الصادرات النفطية العربية تتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط خلال فترة الدراسة 2006-2014 التي تضم الأزمة المالية لسنة 2008 ، حيث 60% من تغيرات الصادرات النفطية العربية تنتج عن تغيرات الأسعار بالتالي نستطيع أن نقول أنها المتحكم الرئيسي في الصادرات النفطية العربية .

تبين لنا أيضا أن الطلب على النفط العالمي و النمو الاقتصادي العالمي و إنتاج النفط لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط لم يكن لها أثر ملموس على الصادرات النفطية العربية خلال فترة الدراسة .

الخاتمة :

تعددت انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 ، فقد مست مختلف القطاعات و المؤشرات الاقتصادية و كان أكبر المتضررين القطاع المالي المصرفي و اقتصاديات الدول المتقدمة ، و مجموعة الحلول التي تم وضعها للخروج من هذه الأزمة ساهم بشكل كبير في ظهور أزمات جديدة في أكبر اقتصاديات العالم ، الأمر الذي يكشف لنا عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي و يستدعي ضرورة البحث عن نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب لا يركز على اقتصاد معين لكي لا يكون العالم تابع و ضحية لهذا الاقتصاد ، يبنى على أسس جديدة غير الأسس الرأسمالية ، و قد يكون الحل في النظام الاقتصادي الإسلامي حيث أظهرت الوقائع أن أبرز مسببات الأزمات المالية عبارة عن معاملات تحرمها الشريعة الإسلامية.

الأضرار الجسيمة التي مست الدول المتقدمة لا تبعد الانعكاسات السلبية التي تكبدتها مجموعة الدول النامية من ضمنها الدول العربية من خلال العديد من القنوات و قد ركزت الدراسة على الدول العربية المصدرة للنفط .

فالنفط العربي الذي يتمتع بمقدرة تنافسية عالية في أسواق النفط العالمية ، تمثل إيراداته في أهم الدول العربية المصدرة للنفط أكثر من 60% حتى خلال فترة الأزمة و انخفاض أسعار النفط بفعلها ، ما جعل هذه الدول تعاني من عجز في ميزانيتها العامة و موازين مدفوعاتها ، لكن ذلك لم يؤثر على مستوى انفاقها خلال فترة الأزمة نظرا للعوائد المتحققة من جراء ارتفاع أسعار النفط قبل انفجار الأزمة ، و نظرا للاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية فانخفاض أسعار النفط على المدى البعيد سيكون له أثر على مستويات إنفاق هذه الدول و حتى سياستها الاقتصادية .

توصلت دراستنا بعد حصر أهم انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على السوق النفطية العالمية من أجل الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على الصادرات النفطية العربية في ظل الأزمات و بالاستعانة بمبادئ الاقتصاد القياسي و أدواته الى أن الصادرات النفطية العربية مرتبطة ارتباط قوي بأسعار النفط خلال فترة الدراسة و هي المسؤولة الأولى عن تغيراتها ، و نعلم أن أسعار النفط متقلبة و غير مستقرة لا تتحدد وفق قانون الطلب و العرض بل هنالك العديد من العوامل غير اقتصادية التي تتحكم بها ، و

مجموعة الدول العربية غير قادرة على تحكّم بها ، لذلك فإن استمرار اعتمادها على صادراتها النفطية كمصدر لإيرادات ميزانيتها و كأهم صادراتها السلعية ، سيؤدي إلى استمرار تأثرها بالأزمات و صدمات خارجية وعرقلة مسارها التنموي و عدم استغلال ثروتها استغلال أمثل.

نتائج الدراسة :

بعد الدراسة توصلنا لجملة من النتائج سنستعرض أهمها فيما يلي:

- هنالك الكثير من الأزمات المالية لكن أغلب و أهم أسبابها تتمحور حول كثرة المضاربات و توجه الدول نحو نظام السوق و التحرير المالي ، و الفساد الاقتصادي المتواجد بالمؤسسات المالية في ظل غياب الشفافية و الإفصاح عن المعلومات .

- من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية الذي أدى إلى تداول سندات رديئة و جملة الإجراءات المتخذة من طرف الدول لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008 ، تؤكد على ضرورة وجود دور الدولة في الحياة الاقتصادية تقوم بدور الرقابة و التدخل عند الضرورة و غيرها من الأدوار الاقتصادية .

- أركان الاقتصاد الإسلامي و نظام التمويل الإسلامي المبني على الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المتاجرة في الديون و المشتقات المالية و المعاملات الخيالية يسمح بتجنب العديد من الأزمات المالية .

- لا يزال النفط المصدر الرئيسي لطاقة في العالم رغم الجهود المبذولة لتخلي عنه نظرا لخصائصه الطاقوية و الاقتصادية .

- تتميز أسعار النفط بالخضوع لعوامل غير اقتصادية و بمحاولة السيطرة و التحكم بها من طرف الدول المصدرة و المستوردة .

- تتوفر للدول العربية في ظل إمكانياتها النفطية أكثر من 50% من الاحتياطات النفطية العالمية و حوالي 30% من الإنتاج العالمي للنفط العديد من الخيارات تسمح لها بتحقيق أهدافها الاقتصادية و سيطرة على السوق النفطية العالمية لكن مؤشر إدارة الموارد الهيدروكربونية لسنة 2013 أكد أن الدول العربية من الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية خاصة النفط و هي ضعيفة أو مقصرة في إدارة هذه الموارد ، و الخسائر المالية التي تكبدها صناعاتها السيادية للدول الخليج العربي تؤكد ذلك .

- من أهم انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 إفلاس العديد من البنوك في العالم خاصة في آسيا و أوروبا ، وهذا أدى إلى إحداث حالة من عدم الاستقرار و تذبذب في الأسواق المالية العالمية ، تراجع معدلات النمو الاقتصادي و التجارة الدولية و تضخم في العالم وارتفاع معدلات البطالة ، إضافة إلى انفجار أزمات الديون السيادية بأوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية .

- تأثرت الأسواق النفطية عن طريق تأثر معدلات النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط و أسعار النفط.

- من أهم قنوات انتقال الأزمة المالية لسنة 2008 إلى الدول العربية تراجع الطلب على السلع الأولية و السياحة ، و الاستثمارات الأجنبية ، و تحويلات اليد العاملة .

- دول الخليج العربي أكثر الدول العربية تضررا بالأزمة المالية لسنة 2008 نظرا لتمتعها باقتصاديات منفتحة على العالم.

- تمثلت أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصادات أهم الدول العربية المصدرة للنفط في انخفاض أسعار النفط ذات العلاقة طردية مع الصادرات النفطية التي أدت لتراجع صادراتها النفطية وتراجع إيراداتها ما أثر على موازنتها العامة و وضعية موازين مدفوعاتها .

- تأثر الصادرات النفطية العربية بدرجة كبيرة بأسعار النفط خلال فترة الدراسة 2006-2014 التي تضم فترة الأزمة المالية لسنة 2008 ، حيث 60% من تغيرات الصادرات النفطية العربية تنتج عن تغيرات الأسعار بالتالي نستطيع أن نقول أنها المتحكم الرئيسي في الصادرات النفطية العربية .

- خلال فترة الدراسة لم يكن لكل من النمو الاقتصادي و الطلب العالمي للنفط و إنتاج الدول العربية للنفط أثر ملموس على الصادرات النفطية العربية .

نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

بعد دراستنا يمكن أن نحكم على فرضياتنا بالشكل الموالي :

- تبين لنا أن من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 الارتفاع المستمر للأسعار الفائدة "الربا" ، عملية توريق الديون ، انخفاض الرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية و المضاربات وهذه الأسباب تتضمنها فرضيتنا الأولى لذلك نحكم على صحتها .

- تبين لنا أيضا أن السوق النفطية عبارة عن سوق لسلمة لها أهمية بالغة (طاقوية و اقتصادية) جعلت الدول تسعى لاكتشافه و إنتاجه و الاحتفاظ به بشكل احتياطات أو مخزونات تجارية أو استراتيجية ، و تسعى لسيطرة عليه من خلال شركات النفط الوطنية و العالمية أو الهيئات الدولية كمنظمة الأوبك و الأوبك ، وكالة الطاقة الدولية ما يؤكد لنا أنها سوق تتضارب فيها المصالح يصعب فهمها فهي معقدة تمتلك الدول العربية فيها أكثر من 50% من الاحتياطات النفطية العالمية و حوالي 30% من الإنتاج العالمي للنفط ، و هذا يثبت صحة فرضيتنا الثانية .

- بعد دراسة انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 و جدنا إنها انعكست على جميع دول العالم بشكل سلبي لكن بدرجات متفاوتة و من خلال قنوات متعددة و مختلفة ، إذ نجد دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تضررا ، أما الدول النامية من بينها العربية أقل تضررا .
أما الأسواق النفطية فقد تضررت من خلال انخفاض الأسعار و الطلب العالمي على النفط ، الذي يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.

- من خلال دراستنا القياسية المتعلقة بانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية ، تم استبعاد الطلب على النفط العالمي من نموذج الدراسة نظرا لارتباطه بالنمو الاقتصادي العالمي و التوصل إلى أن 60% من تغيرات الصادرات النفطية العربية يرجع للتغيرات أسعار النفط ، و عليه نحكم على صحة فرضيتنا الأخير لأنها تضم أهم عامل يؤثر على الصادرات النفطية العربية .

التوصيات المقترحة:

على ضوء هذه الدراسة و النتائج المتوصل إليها نقترح جملة من التوصيات التي نراها تسمح بتفادي العديد من أسباب الأزمات المالية و تخدم مصالح الدول العربية المصدرة للنفط و تخفف من أضرار هذه الأزمات.

- تشديد الرقابة على المؤسسات المالية خاصة التي تقوم بتصنيف السندات.
- العمل بقواعد و ضوابط الاقتصاد الإسلامي لتفادي الأزمات المالية و الابتعاد عن نظام مالي هش .

- العمل على إيجاد حلول للحد من المضاربات غير العقلانية كسفن قوانين و وضع العقوبات .
- العمل على وضع خطط و برامج تسمح بتقدير حجم انعكاسات الأزمات المالية على الدول العربية و وضع الاحتياطات اللازمة لتخفيف من حجم الأضرار .
- تنويع صادرات لا بد أن يكون من أولويات أهم الدول العربية المصدرة للنفط للابتعاد عن اعتماد على النفط و تفادي تقلبات الأسواق النفطية.
- يتوجب على أهم الدول العربية الغنية بالثروة النفطية البحث عن بدائل للإيرادات النفطية و الابتعاد عن الاعتماد عليها و تعزيز دور الإيرادات لغير النفطية.
- حرص الدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها على عرض النفط بحدود تراعي أنه ثروة ناضبة و يجب مراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها، و تسمح بتحقيق أسعار عادلة و مستقرة له.
- لا بد للدول العربية من العمل على تطوير صناعتها الكيماوية لتحقيق استغلال الأمثل لثرواتها النفطية
- العمل على استبدال تسعير النفط بالدولار الى مجموعة من العملات الدولية لتفادي انخفاض دولار الذي يؤدي لتراجع عوائد تصدير النفط و ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي .
- يستلزم على الدول العربية العمل على إعادة تقييم سياستها الإدارية الخاصة بإدارة العوائد النفطية لأجل محافظة على حقوق الأجيال القادمة .
- العمل على دفع الدول العربية أعضاء في منظمة الأوبك على توحيد سياستها النفطية و مراعاة مصالح بعضها البعض لتحقيق أسعار النفط التي تخدمها جميعها .
- العمل المشترك للدول العربية في مجال الطاقة و النفط لأجل مواجهة تقلبات الاقتصاد العالمي المؤثرة على أسعار النفط التي تنعكس على اقتصادياتها المحلية .

آفاق الدراسة :

تواجه الصادرات النفطية للدول العربية العديد من التحديات في الأسواق النفطية العالمية، و قد خلصت دراستنا أن أسعار النفط هي المؤثر الرئيسي على الصادرات في ظل الأزمة المالية لسنة 2008 و عليه فانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على أهم الدول العربية المصدرة للنفط أعادت الى

الواجهة مشكلة تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول خاصة ماليتها العامة و مع انخفاض أسعار النفط الذي طرأ منذ منتصف سنة 2014 ، نجد أن هذه الدراسة تفتح الباب للعديد من التساؤلات من أبرزها :

- هل تطوير الصناعة البتروكيمياوية كافي لمواجهة تحديات الأسواق النفطية ؟
- ما هي سبل تحقيق استقرارية المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ؟
- هل يمكن للدول العربية أن تجد وسيلة تتحكم فيها و لو بشكل نسبي في أسعار النفط تخفف من أضرار تقلباتها تحقق لها نوع من الاستقرارية في إيراداتها النفطية ؟

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2011-2007)

(مليون دولار)

*2011	2010	2009	2008	2007	
التصديرات السلعية - فوب					
1,176,105.6	921,789.9	737,134.1	1,076,161.4	797,891.5	مجموع الدول العربية
7,974.7	7,038.3	6,383.9	7,944.8	5,731.3	الأردن
281,640.0	213,539.0	191,802.4	239,212.7	178,630.4	الإمارات
19,906.1	13,833.2	12,051.9	17,491.3	13,790.2	البحرين
17,822.2	16,417.0	14,428.0	19,203.0	15,164.9	تونس
72,880.0	57,090.0	45,190.0	78,590.0	60,590.0	الجزائر
119.6	80.9	77.4	76.0	58.0	جيبوتي
364,735.0	251,142.7	192,307.2	313,480.6	233,174.1	السعودية
9,694.0	11,404.3	8,257.1	11,670.5	8,879.2	السودان
8,112.0	12,272.7	10,883.5	15,334.0	11,755.7	سورية
...	الصومال
79,681.0	51,764.0	39,430.0	63,726.1	39,587.0	العراق
45,926.0	36,600.8	27,651.5	37,719.1	24,691.8	عمان
79,925.7	72,054.1	48,306.2	56,592.4	42,019.6	قطر
15.0	12.9	11.9	6.5	13.8	القطر
104,282.5	67,584.1	54,435.6	87,038.5	62,488.3	الكويت
6,068.0	5,466.5	4,716.2	5,250.5	4,046.5	لبنان
17,763.3	52,822.5	37,055.2	62,118.5	48,988.9	ليبيا
27,913.4	25,024.2	23,089.3	29,849.0	24,454.6	مصر
20,283.6	17,899.5	13,842.5	20,094.8	15,321.4	المغرب
2,701.4	2,093.4	1,359.3	1,786.1	1,456.3	موريتانيا
8,662.2	7,649.8	5,855.0	8,976.9	7,049.5	اليمن
الواردات السلعية - فوب					
678,211.4-	602,474.1-	547,475.7-	629,235.5-	481,688.5-	مجموع الدول العربية
16,289.4-	13,842.1-	12,658.5-	15,115.9-	12,182.7-	الأردن
202,143.5-	164,561.2-	149,706.8-	176,287.8-	132,108.9-	الإمارات
12,105.9-	11,190.4-	9,613.0-	14,246.3-	10,925.5-	البحرين
22,621.1-	20,987.9-	18,129.2-	23,217.1-	18,044.0-	تونس
41,940.0-	38,890.0-	37,400.0-	37,990.0-	26,350.0-	الجزائر
520.1-	375.8-	450.7-	693.0-	483.0-	جيبوتي
120,023.0-	97,431.1-	87,077.6-	101,453.6-	82,542.4-	السعودية
8,204.2-	8,839.4-	8,528.0-	8,229.4-	7,722.4-	السودان
12,933.0-	15,935.6-	13,948.0-	16,124.9-	12,276.8-	سورية
...	الصومال
40,633.0-	37,328.0-	35,285.0-	29,761.0-	16,622.0-	العراق
21,406.0-	17,875.2-	16,051.8-	20,707.2-	14,343.3-	عمان
26,925.9-	20,936.8-	22,452.2-	25,135.1-	21,107.7-	قطر
184.4-	184.3-	169.0-	175.9-	129.4-	القطر
21,956.1-	20,054.1-	18,533.0-	22,964.2-	19,950.0-	الكويت
19,621.0-	17,724.2-	15,894.7-	16,260.6-	11,926.4-	لبنان
11,134.3-	26,509.8-	22,002.4-	20,917.7-	17,220.6-	ليبيا
47,311.4-	46,159.8-	39,906.9-	49,607.9-	39,623.0-	مصر
38,606.6-	32,980.8-	30,326.4-	39,074.6-	29,206.6-	المغرب
2,404.0-	1,967.2-	1,474.7-	1,939.6-	1,433.4-	موريتانيا
8,248.4-	8,700.5-	7,867.8-	9,333.8-	7,490.3-	اليمن

* بيانات أولية.

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ومصادر وطنية .
- صندوق النقد الدولي . إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية. وإحصاءات اتجاه التجارة - أعداد متفرقة لعام 2012.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2011-2007)

(مليون دولار)

*2011	2010	2009	2008	2007	
الميزان التجاري					
497,912.9	319,315.8	189,658.4	446,925.9	316,203.0	مجموع الدول العربية
8,314.7-	6,803.8-	6,274.6-	7,171.1-	6,451.4-	الأردن
79,496.5	48,977.8	42,095.6	62,924.9	46,521.4	الإمارات
7,800.3	2,642.8	2,438.8	3,245.0	2,864.6	البحرين
4,798.9-	4,570.9-	3,701.1-	4,014.1-	2,879.1-	تونس
27,940.0	18,200.0	7,790.0	40,600.0	34,240.0	الجزائر
400.5-	294.9-	373.3-	617.0-	425.0-	جيبوتي
244,712.0	153,711.5	105,229.6	212,027.0	150,631.7	السعودية
1,489.8	2,564.9	270.9-	3,441.1	1,156.8	السودان
4,821.0-	3,662.9-	3,064.5-	790.9-	521.1-	سورية
...	الصومال
39,048.0	14,436.0	4,145.0	33,965.1	22,965.0	العراق
24,520.0	18,725.6	11,599.7	17,012.0	10,348.5	عمان
52,999.9	51,117.3	25,854.1	31,457.3	20,911.9	قطر
169.4-	171.3-	157.1-	169.4-	115.6-	البحرين
82,345.0	47,530.0	35,902.6	64,074.3	42,538.3	الكويت
13,553.0-	12,257.7-	11,178.6-	11,010.1-	7,880.0-	لبنان
6,629.0	26,312.7	15,052.8	41,200.8	31,768.3	ليبيا
19,398.0-	21,135.6-	16,817.6-	19,758.9-	15,168.4-	مصر
18,323.0-	15,081.3-	16,483.9-	18,979.8-	13,885.2-	المغرب
297.3	126.2	115.4-	153.5-	23.0	موريتانيا
413.7	1,050.7-	2,012.8-	356.9-	440.8-	اليمن
ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
144,240.6-	127,522.2-	103,655.9-	100,380.3-	63,340.7-	مجموع الدول العربية
553.2	1,091.4	1,245.7	1,048.2	714.5	الأردن
36,775.5-	30,463.4-	24,063.3-	30,027.0-	17,592.9-	الإمارات
2,503.2-	231.1-	488.0-	786.4	1,524.5	البحرين
485.4-	535.0	514.3	376.4	340.4	تونس
10,830.0-	8,710.0-	10,020.0-	8,930.0-	5,920.0-	الجزائر
264.2	228.6	275.5	263.0	235.0	جيبوتي
56,867.0-	59,039.7-	56,602.4-	56,693.0-	40,270.5-	السعودية
2,410.2-	4,440.9-	3,628.1-	5,401.8-	4,374.3-	السودان
3,166.0-	2,346.3	973.0	112.9	159.7	سورية
...	الصومال
8,297.0-	5,453.0-	3,290.0-	3,895.0-	7,065.0-	العراق
7,951.0-	7,924.6-	6,881.7-	6,819.2-	4,215.9-	عمان
17,758.9-	18,712.9-	13,328.8-	10,558.5-	8,105.5-	قطر
28.5-	34.3-	28.0-	12.7-	7.4-	البحرين
3,581.0	3,780.9	5,409.1	6,929.7	9,210.0	الكويت
1,242.0	2,039.4	2,610.5	4,500.7	3,506.5	لبنان
537.0-	6,203.4-	4,098.4-	3,078.2-	1,724.6-	ليبيا
1,245.2-	3,101.0	5,663.1	8,670.1	7,089.5	مصر
3,140.6	3,623.6	4,707.3	6,005.0	6,137.8	المغرب
679.9-	601.3-	558.5-	599.8-	489.1-	موريتانيا
3,486.8-	2,453.9-	2,067.0-	3,057.5-	2,493.5-	اليمن

تحت أولية

Régression

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour	16884,078	922,0641	9
la demande mondiale de pétrole million bril/jour	87,533	2,2661	9

ANOVA^b

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2885646,889	1	2885646,889	5,158	,057 ^a
Résidu	3915970,866	7	559424,409		
Total	6801617,756	8			

a. Valeurs prédites : (constantes), la demande mondiale de pétrole million bril/jour

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard				Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance
	1 (Constante)	-6315,487	10217,821		-,618	,556				
la demande mondiale de pétrole million bril/jour	265,037	116,696	,651	2,271	,057	,651	,651	,651	1,000	1,000

a. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Régression

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	la croissance de l'économie mondiale pour cent ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,430 ^a	,185	,068	890,1364	,185	1,584	1	7	,249

a. Valeurs prédites : (constantes), la croissance de l'économie mondiale pour cent

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

ANOVA^b

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1255217,772	1	1255217,772	1,584	,249 ^a
Résidu	5546399,983	7	792342,855		
Total	6801617,756	8			

a. Valeurs prédites : (constantes), la croissance de l'économie mondiale pour cent

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000barils/jour

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	16118,805	676,549		23,825	,000
la croissance de l'économie mondiale pour cent	213,896	169,942	,430	1,259	,249

a. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000barils/jour

Régression

Statistiques descriptives^b

	Moyenne ^a	Moyenne des carrés de la racine	N
les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour	16884,078	16906,4431	9
prix du pétrole brute d'opep panier dollar/bril	86,900	88,9112	9
la croissance de l'économie mondial pour cent	3,578	3,9811	9

a. La moyenne observée suivante est imprimée

b. Les coefficients ont été calculés à l'origine.

Corrélations

		les exportation s de pétrole arabes 1000brils/jour	la croissance de l'economée mondail pour cent	prix du pétrole brute d'oep panier dollar/bril
Corrélation de Pearson	les exportation s de pétrole arabes 1000brils/jour	1,000	,430	,779
	la croissance de l'economée mondail pour cent	,430	1,000	,039
	prix du pétrole brute d'oep panier dollar/bril	,779	,039	1,000
Sig. (unilatérale)	les exportation s de pétrole arabes 1000brils/jour	.	,124	,007
	la croissance de l'economée mondail pour cent	,124	.	,461
	prix du pétrole brute d'oep panier dollar/bril	,007	,461	.
N	les exportation s de pétrole arabes 1000brils/jour	9	9	9
	la croissance de l'economée mondail pour cent	9	9	9
	prix du pétrole brute d'oep panier dollar/bril	9	9	9

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	prix du pétrole brute d'oep panier dollar/bril	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire ≤ ,050, Probabilité de F pour éliminer ≥ ,100).

a. Variable dépendante : les exportation s de pétrole arabes
1000brils/jour

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,779 ^a	,606	,550	618,5049	,606	10,780	1	7	,013	1,399

a. Valeurs prédites : (constantes), prix du pétrole brute d'opep panier dollar/bril

b. Variable dépendante : les expartation s de pétrole arabes 1000brils/jour

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
	prix du pétrole brute d'opep panier dollar/bril	35,997	10,964	,779	3,283	,013	,779	,779	,779

a. Variable dépendante : les expartation s de pétrole arabes 1000brils/jour

الملحق رقم 05 :

Régression

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	production ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,875 ^a	,766	,733	476,7466	,766	22,925	1	7	,002

a. Valeurs prédites : (constantes), production

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

ANOVA^b

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	5210606,358	1	5210606,358	22,925	,002 ^a
Résidu	1591011,398	7	227287,343		
Total	6801617,756	8			

a. Valeurs prédites : (constantes), production

b. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-5612,122	4701,116		-1,194	,271
production	1,000	,209	,875	4,788	,002

a. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1 (Constante)	-5612,122	4701,116		-1,194	,271					
production	1,000	,209	,875	4,788	,002	,875	,875	,875	1,000	1,000

a. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance	
				(Constante)	production
1	1	1,999	1,000	,00	,00
	2	,001	59,148	1,00	1,00

a. Variable dépendante : les exportations de pétrole arabes 1000brils/jour

1- المراجع باللغة العربية :

- الكتب :

- أحمد غنيم ، الأزمات المصرفية و المالية ، دار النشر غير موجودة ، بلد النشر غير موجودة ، 2004.
- أسامة الربيع أمين ، تحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام spss ، جامعة المنوفية ، القاهرة 2008 .
- جلال جويد القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الاسلامي ، دار الجامعية الاسكندرية ، 2010.
- حسام علي داود ، خالد محمد سواعي ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج EVIEWS7 ، ط2 ، دار ميسرة لطباعة و النشر ، 2016.
- حمزة محمد دودين ، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss ، ط1 ، دار الميسرة الأردن ، 2010
- رمزي محمود ابراهيم ، الأزمة المالية و الفساد العالمي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009 .
- سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة سوريا ، 2008.
- سمير فحري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011.
- ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين نظرية و التطبيق ، ط2 ، الدار الجامعي ، مصر 2000.
- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003 .
- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 .

- فريد النجار، ادارة شركات البترول و بدائل الطاقة قراءات استراتيجية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006.
- قصي عبد الكريم ابراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، بدون سنة النشر.
- كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 .
- محمد بن مكر منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب ، المجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، 1994.
- محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ، 2003 .
- محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية لتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006
- محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس ، الأزمات المالية ، الاثراء لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .
- محمود عبد الكريم إرشيد ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، الأردن ، 2012.
- معجم المنجد الأبجدي ، دار المشرق ، بيروت ، 1967 .
- هجير عدنان زكي ، الاقتصاد دولي ، دار اثراء لنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .
- يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، دار الجامعية الاسكندرية ، سنة النشر غير مذكورة و الطبعة .
- ، 2- الأطروحات :
- أمينة مخلفي ، أثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات "دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011/2012 .
- موري سمية ، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2014/2015 .

- - عقون نادية ، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، غير منشورة ،
2013/2012
- المجالات :
- أوكيل نسيم و آخرون ، الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب نشوبها و انتشارها و الدور الذي لعبته أسواق المالية و وكالات التصنيف الائتماني ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 62/61 شتاء ربيع 2013.
- ابراهيم جاويش ، ترشيد استهلاك الطاقة نحو اقتصاد أفضل و بيئة آمنة ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2000 .
- بلقاسم عباس ، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية ، مجلة جسر التنمية العدد 102 ، معهد العربي لتخطيط ، 2011 .
- بلقلة براهيم ، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، عدد 10 ، جوان 2013 .
- بن اسماعيل حياة ، صناديق الخليجية من ..من الى ..أين ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 29 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013،
- بوالكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب و الحلول ، مجة الباحث ، العدد 13، جامعة ورقلة ، 2013.
- بوفليح نبيل ،فعالية صناديق الثروة السيادية كاداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 4 ، الشلف ، 2010.
- حسان خضر ، أسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية ، العدد السابع و الخمسون ، معهد العربي لتخطيط ، الكويت ، نوفمبر 2006.
- حسين عبد الله ، التحديات و الفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد 384 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011
- حسان خضر ، أسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية العدد 57 ، الكويت ، 2005 .

- حيدر يونس الموسوي، انعكسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد السادس و الثمانون ، 2011 .
- خالد حسين علي المرزوك ، تحليل أسواق نفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة ، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد 1، جامعة بابل ، العراق ، 2009.
- رحمان آمال ، محمد التهامي طاهر ، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 12 ، 2013 ،
- رحمان آمال ، نفط و التنمية المستدامة ، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد 4 ، ديسمبر 2008.
- رحمان آمال ، واقع و آفاق صناعة تكرير البترول العربية في ظل التحديات البيئية الراهنة ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد 11، جامعة محمد خيضر جوان 2012 .
- صباح عبد الرسول التميمي ، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 20، عدد 4 ،العراق ، 2009 .
- محمد طالب ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا ، مجلة الباحث ، جامعة و رقلة، العدد 6 ، 2008 .
- طاهر زيتوني ،الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية و انعكاساتها على صناعة البترول في الدول الأعضاء ، مجلة النفط و التعاون العربي صادرة عن منظمة اوبك ، مجلد 39 ، عدد 147 ، خريف 2013 .
- عبد الله خياطة ، فائزة لعراق ، الأزمات المالية و المصرفية العالمية –السمات و الخصائص المشتركة دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 19 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013.
- عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية 2000-2010 ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15 ، العدد 1 ، غزة ، 2013 .
- قدي عبد المجيد ، صناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6، الشلف ، 2009 .
- ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية و دورها في ادارة الفوائض النفطية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الكويت ،العدد 47 ، صيف 2009 .

- مخلفي امينة ، النفط و الطاقات البديلة المتجددة و غير متجددة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد9 ، 2011.
- نبيل مهدي الجنابي ، كريم سالم حسين ، العلاقة بين اسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار ، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، الأردن ، العدد 1، 2011. 5.
- هيام خزعل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية و الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد 8 ، عدد 31 ، العراق ، 2012.
- الملتقيات و المؤتمرات :
- اسماعيل عبد المجيد المحيشي ، الدول العربية و تحديات منظمة التجارة العالمية من جولة اوروجواي 1986- الى مؤتمر هونج كونج 2005 ، الملتقى العربي الثالث - منظمة التجارة العالمية في ضوء مفوضات الدوحة ، دمشق سوريا ، 2008.
- الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها و حلولها ، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي ، جامعة جنان، لبنان، 13/14 مارس 2009. 2009.
- حمدي الطباع ، أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي ، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، الأبعاد و التداعيات و العبر المستخلصة للاقتصاد العربي ، اتحاد رجال الأعمال العرب ، بيروت ، 29 مارس 2012 ، ص 2
- غريب الطاوس ، بوعلاق نوال ، الأزمة المالية العالمية أسباب تداعيات و سياسات مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013
- الطيب قصاص ، نبيل عامر ، الأزمة المالية الراهنة و تداعيتها على اقتصاديات الدول مع الاشارة لاقتصاد الجزائر ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة سطيف ، 21/20 اكتوبر 2009 .
- بوعشة مبارك ، الأزمة المالية الجذور أسباب و الآفاق ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20، 21 اكتوبر 2009.

- بوهزة محمد ، رزوقي رفيق ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، الملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و الحوكمة العالية ، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 .
- جوادى نور الدين ، روضة الجديدي ، أزمة الرهن العقاري الأمريكية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة الجزائر ، 2013
- حسين عبد المطلب الأسرج ، الأزمة الاقتصادية العالمية و سياسات مواجهتها في دول العربية ، ملتقى الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20/21 أكتوبر 2009 ،
- رمضان بطوري ، أمال عبدي ، الأزمة المالية العالمية قراءة في الأسباب و التداعيات و منهج صندوق النقد الدولي في ادارتها ، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة و تأثيراتها على دول شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 19/20 جوان 2013
- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 :الجذور و التداعيات ، ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20/21 أكتوبر 2009 .
- شوقي جدي ، لطيفة بهلول ، الأزمة المالية العالمية تهمز أركان الصناعة النفطية في منطقة شمال افريقيا ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 19/20 جوان 2013.
- طاهر هارون ، أزمة منطقة اليورو و أثرها على مستقبل الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات زمن الأزمات المالية ، المركز الجامعي الوادي ، الجزائر ، 26/27 فيفري 2011.
- عبد الرحمان مغاري ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الجزائر ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف الجزائر ، أيام 20/21 أكتوبر 2009 .
- عبد الرزاق وورقية ، التطور المصطلحي في الاقتصاد الاسلامي ، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز السعودية ، 1/30أفريل 2008 .
- عثمان عثمانية ، أحلام منصور ، الأزمات المالية الأسباب و الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي الثاني الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تبسة 19/20 جوان 2013.

- علي بن هلهول الوبلي ، الأزمات تعريفها ، أبعادها ، أسبابها ، الحلقة العلمية بمنسوبي وزارة الخارجية ادارة الأزمات ، الرياض ، أيام 4/30-5/4/2011 .
- عماد مطير خليف ، القوة الاقتصادية النظرية و العملية للنفط العربي ، مؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، 6/7 أبريل 2008.
- عماد موسى ، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية ، قناة أسواق رأس المال ، مؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم و استشراف ، لبنان 23-25 مارس 2009 ،
- عمر شريف ، النظام الاسلامي و الاستقرار الاقتصادي ، ملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، أكتوبر 2013 ،
- عمري سامي ، عمري ريم ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية ، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية الراهنة و تأثيراتها على دول شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 19/20 جوان 2013.
- لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية ، ملتقى الدولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، 20 و 21 أكتوبر 2009 ،
- لمياء بعروج ، الأزمة المالية الراهنة و تداعيتها على الاقتصاديات الأوروبية و السياسات الحكومية في مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، أكتوبر 2013.
- محمد راتول ، محمد ناصف ، أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقى الوطني الأول حول البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية و تطلعات التنمية المستدامة ، ، جامعة الجلفة ، الجزائر 13/14 مارس 2013 .
- محمد محمود ولد محمد عيسى ، آثار او انعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية ، جامعة سطيف ، 20/21 أكتوبر 2009.
- مساعد ناصر جاسم العواد ، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترو و الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، البترول و الطاقة و اهتمامات أمة ، جامعة المنصورة ، 2/3 افريل 2008

- مصطفى بودرامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد ، المتاحة ، جامعة سطيف 7/ 8 افريل 2008 .
- معيزي أحلام ، حسين ذباح ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أداء البنوك الجزائرية ، ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة الجزائر ، 2013 .
- موسى رحماني ، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية ، ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة ابو بكر تلمسان ، 29- 30 سبتمبر 2004 ،
- المقالات :**
- وشاح الرزاق ، الأزمة المالية الحالية ، المعهد العربي لتخطيط ، سنة النشر غير موجودة .
- علي فلاح المناصير ، وصفي عبد الكريم ، الأزمة المالية العالمية حقيقتها ...أسبابها تداعيتها ...و سبل علاجها ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 .
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، ادارة الأزمات من منظور اداري ، أمانة البحوث و الوثيق و النشر ، السودان ، سنة النشر غير موجودة .
- علي فلاح المناصير، و صفي عبد الكريم الكساسبة ، الأزمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعيتها ، جامعة الزرقاء الأردن ، 2009 .
- حسين شحاته ، شبهات و افتراءات حول الاقتصاد الاسلامي و الرد عليها ، سلسلة دراسات حول الاقتصاد الاسلامي ، مصر ، لا توجد سنة النشر
- مسفر بن علي القحطاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن ، السعودية ، 2002 ،
- عبد الستار ابراهيم الهيتي ، المعالجة الاسلامية للأزمة الاقتصادية العالمية ، قسم الدراسات الاسلامية ، جامعة البحرين ، البحرين، 2009.
- جمال قاسم حسن ، النفط و الغاز الصخريين و أثرهما على أسواق النفط العالمية ، صندوق النقد العربي ، 2015 .

التقارير :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012
- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لسنة 2009.
- تقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لسنة 2011.
- تقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك لسنة 2015 .
- التقرير السنوي للأمم العام 41 لمنظمة الأوابك لسنة 2010 .
- التقرير السنوي للأمم العام 37 لمنظمة الأوابك لسنة 2015.
- التقرير الاقتصادي سنوي 2012 ، غرفة التجارة الصناعية السعودية .
- تقرير منظمة المؤتمر الاسلامي لسنة 2009.
- تقرير معهد رصد العائدات لسنة 2013 .

المنشورات و المواقع الالكترونية :

- أحمد سيد بنجار ، ماذا يفعل العرب بأموال الطفرة النفطية الراهنة ،
[www.siironline.org/alabwab/edare-eqtesad\(27\)/326.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-eqtesad(27)/326.htm)

- علي خليفة كوارى ، الطفرة النفطية الثالثة قراءة أولية في دواعي و حجم الطفرة حالة اقطار مجلس التعاون الخليجي ،
www.dr-alkawari.net/rational-foroil-crisis-artical.pdf

- محمد عمرشابرا ،ماهو الاقتصاد الاسلامي ، الموقع
www.kantajr.com/media/3980/3101/pdf

- سناء عبد القادر مصطفى ، الأزمات الاقتصادية العالمية بين نظرية و تطبيقات السياسات الاقتصادية ، تاريخ الاطلاع 2015/02/06
www.iraqieconomists.net/ar

- سوزان شنيدر ، الأسواق النفطية ،
www.journalistraining.net

- نورة عبد الرحمن اليوسف ، محاضرات في الاقتصاد القياسي
fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/chapter1.doc

- شرجي ، طبيعة الاقتصاد القياسي
charbaji.com/uploaded/books/.../Econometrics1.pdf

- محمد رضا الشوك ، حيدر علي الدليمي ، أهمية النفط في الحياة الاقتصادية للدول العالم
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23940

- صالح سلطان ، صناديق
Wwwalriyadhcom2007/09/19section.ecom.html

المواقع الالكترونية :

- موقع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط www.opec.org

- موقع منظمة الدول المصدرة للنفط

- موقع وكالة الطاقة الدولية www.iea.org/aboutus

- موقع معهد رصد العائدات www.revenuwatch.org/rgi

المراجع باللغات الأجنبية :

- Nicolas Bednar, la crise Financière expliquéea ceux qui n'en peuvent rien , conseiller politique à Ecolol, économiste et chercheur-associé à Etopia,2008.

- OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

- Ibrahim Onour ,The global financial crisis and equity marketes in middle east oil exporting countries , the arab planning institute , Kuwait 2009.

- John f.Geweke , Joel L Horowitz, Econometrics :A Bird's EYE, Discussieon paper , Germany,2006,

- William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS,e5 Upper Saddle River, New Jersey ,2002.

- Joël Maurice , *Prix du pétrole*, La Documentation française. Paris, 2001.

